إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية- قطاع غزة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالب: **معين جابر محمد أبو دحروج**

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 2014/9/27

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم إدارة الأعمال

العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية– قطاع غزة

إعداد الطالب

معين جابر أبو دحروج

إشراف الدكتور

وائل حمدي الداية

قدَّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

1435هـ-2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2014/09/06

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **معين جابر محمد أبو دحروج** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال** وموضوعها:

العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية – قطاع غزة

The factors affecting the customs smuggling phenomenon from the perspective of working in the Directorate General of Customs and Excise in the Palestinian Gaza Strip

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 11 ذو القعدة 1435 هـ، الموافق 2014/09/06م الساعة الثانية عشرة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. وائل حمدي الدايـة	مشرفاً ورئيساً	.....
د. ياسر عبد طه الشرفا	مناقشاً داخلياً	.....
د. علاء الدين عادل الرفاتي	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي و للدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾

سورة يوسف،آية (22).

Abstract

The study aimed to find out the factors affecting the customs smuggling phenomenon from the perspective of working in the Directorate General of Customs and Excise in the Palestinian Gaza Strip. It also seeks to identify the term "Customs Smuggling", its elements, its types. To fulfill study aims. The researcher adopted the descriptive analytical method and the study was applied on a random sample consisted of (240) employees work at tax departments in the Ministry of Finance, as they represent 70% of the (329) employees, which are the total study group.

Study results:

1. No specialized training courses in fighting smuggling are being held.
2. There is a lack in terms of customs awareness among citizens and persons in charge, as the smuggling concept prevails in Gaza.
3. There is a need to draft and approve a Palestinian customs law.
4. There are no specialized customs courts to apply the sanctions.
5. Public Relations department has no role in guiding and enlightening citizens and persons in charge about sanctions and dangers of customs smuggling.
6. There are no coordination among customs department and security forces regarding fighting smuggling.
7. Customs administration has no effective system for incentives to limit customs smuggling.

Study recommendations:

- Customs administration should prepare annual plan and conduct specialized courses in fighting smuggling.
- Public Relations department should increase customs awareness among travelers and persons in charge through campaigns, mass media, seminars and workshops in universities and syndicates.
- Customs administration should work on explaining customs regulations to its employees through preparing a written guide.
- Customs administration should establish specialized courts for customs, work as regular courts, to solve all cases and apply preventive sanctions.
- It is recommended to hold meetings between security forces and customs to plan for fighting smuggling.
- Customs administration should provide customs inspectors with material and immaterial support for their suggestions and ideas they present to fight customs smuggling.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية في قطاع غزة و التعرف على مفهوم التهريب الجمركي ، وأركانه ، وأنواعه ، ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة البالغ عددهم (329) موظفاً يعملوا بالدوائر الضريبية بوزارة المالية، وبلغت عينة الدراسة (240) موظفاً ويمثلون ما نسبته 70% من مجتمع الدراسة.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

يتم عقد دورات تدريبية ولكنها غير متخصصة في مجال مكافحة التهريب، وهناك ضعف الوعي الجمركي عند المواطنين والمكلفين و ثقافة التهريب الجمركي هي السائدة في قطاع غزة. الحاجة لصياغة وإقرار قانون جمارك فلسطيني ولا يوجد محاكم جمركية متخصصة لتطبيق العقوبات الخاصة بالتهريب الجمركي ، وضعف لدور العلاقات العامة في إرشاد وتوعية المكلفين بمخاطر وعقوبات التهريب الجمركي، كذلك ضعف التنسيق بين الجمارك والأجهزة الأمنية في مكافحة التهريب، غياب نظام حوافز فعال لموظفي الجمارك يحد من ظاهرة التهريب الجمركي.

أما أهم التوصيات فكانت كما يلي:

يجب على إدارة الجمارك العمل على إعداد خطة تدريب سنوية وعقد دورات تدريبية متخصصة في مجال مكافحة التهريب الجمركي، ويجب على إدارة العلاقات العامة العمل على زيادة الوعي الجمركي لدى المسافرين والمكلفين عن طريق القيام بحملات و نشرات إعلامية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، والقيام بعمل ورشات عمل وندوات في النقابات المهنية المختصة والجامعات لتوضح مخاطر وعقوبة التهريب الجمركي، ويجب على إدارة الجمارك العمل على توضيح التشريعات الجمركية لموظفيها وذلك من خلال إعداد دليل واضح ومكتوب وفي متناول أيديهم ، وكذلك إنشاء المحاكم الجمركية المتخصصة التي تعمل كبديل عن المحاكم النظامية وتسرع في البت في القضايا الخاصة بالجمارك وتطبق العقوبات الرادعة، و ضرورة عقد إجتماعات بين مسئولي الأجهزة الأمنية والجمارك من أجل التخطيط لمكافحة التهريب ، وكذلك يجب على إدارة الجمارك أن تقدم التشجيع المادي والمعنوي للمفتشين الجمركيين على الافكار والاقتراحات الجيدة التي يقدمونها للحد من التهريب الجمركي.

إهـــــداء

- إلى أبي وأمي ...أطال الله في عمرهما ومنحهما الصحة والعافية.
- إلى إخواني وأخواتي الأعزاء.
- إلى استاذي الفاضل/ محمد أحمد أبو الحاج.
- إلى صديقي المخلص / محمد جابر أبو زيادة .
- إلى السيد / عبد القادر محمد الدقس.
- إلى زوجتي و شريكتي في كل نجاح.
- إلى شهداء الإسلام وفلسطين وشهداء الحرية أجمعين .
- إلى كل الجنود المجهولين والمعروفين الذين جاهدوا على ثرى فلسطين.
- إلى مشاعل الحرية خلف القضبان .. . أسرانا البواسل.
- إلى كل طلاب العلم.

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراُ مباركاً فيه، الذي أنعم علي بالتوفيق في إنجاز هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبدالله الصادق الأمين وإله وصحبه وبعد:

يسرني بعد أن تمكنت من إنجاز هذا البحث بعون وتوفيق من عند الله تعالى العلي القدير أن أسجل عرفاناً مني واحتراماً وتقديراً بالفضل لأستاذي الدكتور/ **وائل حمدي الداية**، الذي تفضل علي بعلمه الوفير وجهده الصادق المتواصل في العطاء بالإشراف على هذه الرسالة وتقديم التوجيهات الرشيدة والآراء السديدة في إثراء خبرتي العلمية والعملية، بارك الله في علمه وسدد خطاه

كما يسعدني أن أقدم شكري و إمتناني للجنة المناقشة : الدكتور/ **وائل حمدي الداية** رئيساً للجنة والدكتور/ **ياسر عبد الشرفا** مناقشاً داخلياً، والدكتور/ **علاء الدين عادل الرفاتي** مناقشاً خارجياً . وأتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان للأساتذة الأفاضل الذين شاركوا في تحكيم ومراجعة الاستبانة، ويسعدني أن أشكر من درسني و زملائي على مقاعد الدراسة ومن شاركوني في مهام الدراسة طوال فترة دراستي. أتقدم بالشكر الجزيل لمدير عام الإدارة العامة للجمارك والمكوس الأستاذ/ **رائد عبد الهادي رجب** والأخوة الزملاء العاملين في وزارة المالية وأخص بالشكر موظفي الإدارة العامة للجمارك والمكوس لما قدموه من تعاون ومساعدة في إنجاح هذا العمل .

وجزى الله خيراً كل من كان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الرسالة.

فهرس المحتويات

البيـــــان	رقم الصفحة
آية قرآنية	أ
الملخص باللغة الانجليزية "Abstract"	ب
الملخص باللغة العربية	ج
الإهداء	د
شكر وتقدير	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ك
الفصل الأول :الإطار العام للدراسة	
مقدمة	3
مشكلة الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
فرضيات الدراسة	6
متغيرات الدراسة	7
منهجية وإجراءات الدراسة	8
حدود الدراسة	8
الدراسات السابقة	9
الفصل الثاني : ماهية التهريب الجمركي	
تعريف التهريب الجمركي و أنواع التهريب الجمركي.	26
أركان جريمة التهريب الجمركي	33
الآثار المترتبة عن التهريب الجمركي	36

الفصل الثالث :العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي	
مقدمة	39
تدريب موظفي الجمارك	39
نقص الوعي الجمركي	46
التشريعات الجمركية	47
وجود المحاكم الجمركية المتخصصة	49
دور العلاقات العامة بوزارة المالية	51
التنسيق بين مصلحة الجمارك والاجهزة الامنية	54
الحوافز المادية والمعنوية للعاملين مصلحة الجمارك	56
الفصل الرابع: الجمارك الفلسطينية	
مقدمة	62
الجمارك الفلسطينية	62
الضرائب الجمركية	69
الفصل الخامس : الطريقة والإجراءات	
المعالجات الإحصائية	82
منهجية الدراسة	84
مجتمع وعينة الدراسة	85
صدق وثبات الاستبانة	86
خصائص وسمات مجتمع الدراسة	99
تحليل البيانات ونتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	103
إختبار التوزيع الطبيعي	103
تحليل فقرات ومحاور أداة الدراسة	104
تحليل فقرات المحور الأول (التهريب الجمركي)	105
تحليل فقرات المحور الثاني (تدريب موظفي الجمارك)	108
تحليل فقرات المحور الثالث (نقص الوعي الجمركي)	111
تحليل فقرات المحور الرابع (التشريعات الجمركية)	114
تحليل فقرات المحور الخامس (المحاكم الجمركية المتخصصة)	116

تحليل فقرات المحور السادس (دور العلاقات العامة بوزارة المالية)	119
تحليل فقرات المحور السابع (قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية)	122
تحليل المحور الثامن (زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك)	124
تحليل محاور الدراسة مجتمعة	127
تحليل فرضيات الدراسة	129
نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعد	135
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
نتائج الدراسة	149
التوصيات	151
الدراسات المستقبلية المقترحة	155
المراجع	156
الملاحق	165

قائمــة الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
2-1	عدد حالات التهريب الجمركي	29
2-2	عدد حالات التهريب الجمركي المنجزة	30
3-1	الخطة السنوية للدورات التدريبية لموظفي وزارة المالية	41
3-2	الدوارات التدريبية التي تم عقدها خلال عام2013	43
3-3	الدوارات التدريبية المتخصصة المقترحة	44
3-4	عدد قضايا التهريب الجمركي	50
5-1	مقياس ليكرت الخماسي	82
5-2	مجتمع الدراسة	85
5-3	مقياس الاجابات	88
5-4	الصدق الداخلي لمحاور وفقرات الاستبيان	90
5-5	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	95
5-6	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	97
5-7	معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)	98
5-8	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	99
5-9	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	100
5-10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة	100
5-11	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التي التحقت بها ذات صلة مباشرة بالجمارك	101
5-12	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته	102
5-13	اختبار التوزيع الطبيعي	103
5-14	تحليل فقرات المحور الاول (التهريب الجمركي)	105
5-15	تحليل فقرات المحور الثاني (تدريب موظفي الجمارك)	108

5-16	تحليل فقرات المحور الثالث (نقص الوعي الجمركي)	111
5-17	تحليل فقرات المحور الرابع (التشريعات الجمركية)	114
5-18	تحليل فقرات المحور الخامس (المحاكم الجمركية المتخصصة)	116
5-19	تحليل فقرات المحور السادس (دور العلاقات العامة بوزارة المالية)	119
5-20	تحليل فقرات المحور السابع (قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية)	122
5-21	تحليل المحور الثامن (زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك)	124
5-22	تحليل محاور الدراسة مجتمعة	127
5-23	معامل الارتباط بين تدريب موظفي الجمارك وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة	129
5-24	معامل الإرتباط بين نقص الوعي الجمركي وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة	130
5-25	معامل الإرتباط بين التشريعات الجمركية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة	131
5-26	معامل الإرتباط بين وجود المحاكم الجمركية المتخصصة وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة	132
5-27	معامل الارتباط بين دور العلاقات العامة بوزارة المالية وبين ظاهرة التهريب	133
5-28	معامل الإرتباط بين قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الامنية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة	134
5-29	معامل الإرتباط بين زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة الجمارك وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة	135
5-30	تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: التهريب الجمركي)	138
5-31	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى المؤهل العلمي	141

5-32	إختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير المؤهل العلمي	141
5-33	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى التخصص العلمي	143
5-34	إختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير التخصص العلمي	143
5-35	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة	145
5-36	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى عدد الدورات التي التحقوا بها ذات صلة مباشرة بالجمارك	146
5-37	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول -+العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحقوا بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته	147

قائمـة الأشكـال

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
1-1	نموذج متغيرات الدراسة	7
3-1	الهيكل التنظيمي لوحدة العلاقات العامة	52
4-1	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للجمارك والمكوس	65

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

يهدف هذا الفصل إلى استعراض فكرة الدراسة ومشكلتها والأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها. كما يبين هذا الفصل متغيرات الدراسة و الفرضيات التي يفترضها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة و أهمية الدراسة من وجهة نظر الباحث والتعريف بحدود الدراسة .كما يهدف هذا الفصل أيضا إلى استعراض أهم الدراسات السابقة التي تتعلق بمجال التهريب الجمركي و الجهود البحثية المبذولة لتوضيح هذا المفهوم بالإضافة للوقوف على النتائج التي توصل إليها الباحثون في هذا المجال .

أولاً : مقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: فرضيات الدراسة

سادساً: متغيرات الدراسة

سابعاً: منهجية واجراءات الدراسة

ثامناً: حدود الدراسة

تاسعاً: الدراسات السابقة

أولاً : مقدمة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية في قطاع غزة، و يعرف التهريب الجمركي: هو جلب البضاعة أو تصديرها أو نقلها أو محاولة جلبها أو تصديرها أو نقلها بقصد اختلاس الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الأخرى كلياً أو جزئياً ، أو التخلص من القيود الخاصة بالمنع والتقيد في هذا القانون أو القوانين الأخرى ويستثنى من أحكام هذه المادة البضائع المستوردة أو المصدرة تهريباً ، ولا تزيد قيمتها عن 150شيكل وكذلك أمتعة المسافرين المعدة للاستعمال الشخصي سواء الإدخال أو الإخراج والتي لا تتجاوز قيمتها 1000 شيكل(مشروع قانون 1998م بشان الجمارك ، المادة 203،ص78) لذلك تعتبر الإدارة العامة للجمارك خط الدفاع الأول في مواجهة التهريب الجمركي لما تشكل هذه الظاهرة من خطورة بالغة على التقدم والتطور؛ وذلك لما لها من آثار أمنية واقتصادية واجتماعية؛ فتهريب الممنوعات كالمخدرات والأسلحة إلى قطاع غزة، و كل ما يتعارض مع التعاليم الدينية والعادات والتقاليد كالنشرات والمطبوعات والأشرطة والصور المنافية للآداب العامة . وتقوم الإدارة العامة للجمارك بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية لضبط المهربين وإحباط محاولاتهم التهريب ،ونظراً للإثار السلبية لظاهرة التهريب الجمركي على الصناعات الوطنية الناشئة، وعلى حصيلة الدولة من الإيرادات الجمركية ، الأمر الذي يدفع بالحكومة إلى تغطية هذا النقص بتقليص حجم نفقاتها العامة الضرورية لتلبية حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض مستوى التوظيفات المالية وتدني المستوى المعيشي للأفراد . وآثار التهريب الجمركي لا تتوقف عند هذا الحد، فإذا لم تكف عملية تقليص حجم النفقات العمومية لتغطية العجز الناتج عن التهريب من تأدية الضرائب الجمركية ، فقد تضطر الحكومة لفرض ضرائب جمركية (عبد الرازق ،2006، ص27) لزيادة إيراداتها العامة وبالتالي زيادة العبء الضريبي على المكلفين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة رغبتهم باللجوء إلى كافة الوسائل والأساليب للتهرب من تأدية الضرائب الجمركية .

ثانياً: مشكلة الدراسة:

أن ظاهرة التهريب الجمركي تشكل خطورة بالغة في عصرنا الحاضر، فهي تهدد كيان المجتمع من النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية و النمو والتقدم الحضاريين، فالتهريب الغير ضريبي كتهريب الأسلحة والذخائر والمخدرات بمختلف أنواعها ومشتقاتها والمطبوعات والمنشورات المخلة بالآداب العامة تهدد سلامة المواطن و أمن المجتمع ، أما التهريب الضريبي كالتهرب من دفع الرسوم الجمركية يؤثر على الاقتصاد الوطني وتنعكس سلبياته على الإنتاج من جهة وعلى الدخل القومي من جهة أخرى ، لذا تعد جريمة التهريب الجمركي من أشد الجرائم الدولية خطراً وأوسعها انتشاراً وتشكل خطورة بالغة على كيان الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والأمني.

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي :

ما هي العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية في قطاع غزة؟

ومن خلال سؤال الدارسة تتفرع لدينا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير تدريب موظفي الجمارك على ظاهرة التهريب الجمركي ؟
- ما مدى تأثير نقص الوعي الجمركي على ظاهرة التهريب الجمركي؟
- ما مدى تأثير التشريعات الجمركية على ظاهرة التهريب الجمركي ؟
- ما مدى تأثير وجود المحاكم الجمركية على ظاهرة التهريب الجمركي ؟
- ما مدى تأثير دور العلاقات العامة بوزارة المالية على ظاهرة التهريب الجمركي ؟
- ما مدى تأثير قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية على ظاهرة التهريب الجمركي؟
- ما مدى تأثير زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في مصلحة الجمارك على ظاهرة التهريب الجمركي؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على " **العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية في قطاع غزة**" وبينما تتمثل الأهداف الفرعية للدراسة في التالي :

1. تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي في الواقع الفلسطيني.

2.التعرف علي مفهوم التهريب الجمركي من حيث تعريفه ،وأركان، وأنواع التهريب الجمركي .

3.التعريف بالجمارك الفلسطينية من حيث تنظيمها ،مسئولياتها واختصاصها ،والإجراءات الجمركية .

4.تحديد العوامل التي تساعد في معالجة حالات التهريب الجمركي، وإيجاد طرق للحد من التهرب.

5. تقديم مقترحات للإدارة العامة للجمارك والموظفين المتخصصين في معرفة ما هو التهريب الجمركي .

رابعاً: أهمية الدراسة:

1.تكمن أهمية هذه الدراسة بأنها موضوع علمي جديد يتناول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

2. أهمية الموضوع لما له من أثر كبير علي الاقتصاد الوطني الفلسطيني نتيجة تحصيل الرسوم الجمركية العادلة و تجنب دخول المواد المهربة.

3.التعرف علي العوامل التي من شأنها التقليل من هذه الظاهرة ، وتشكل هذه الدراسة أساساً لدراسات أوسع وأشمل يكون من شأنها الحد من ظاهرة التهريب الجمركي و تحقيق الأهداف المالية والإقتصادية والإجتماعية

خامساً: فرضيات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة إختبار الفرضيات الآتية :

1 . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تدريب موظفي الجمارك وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نقص الوعي الجمركي وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين التشريعات الجمركية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين وجود المحاكم الجمركية المتخصصة وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين دور العلاقات العامة بوزارة المالية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

6 . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

7. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة الجمارك وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

سادساً: متغيرات الدراسة:

شكل رقم (1-1):متغيرات الدراسة

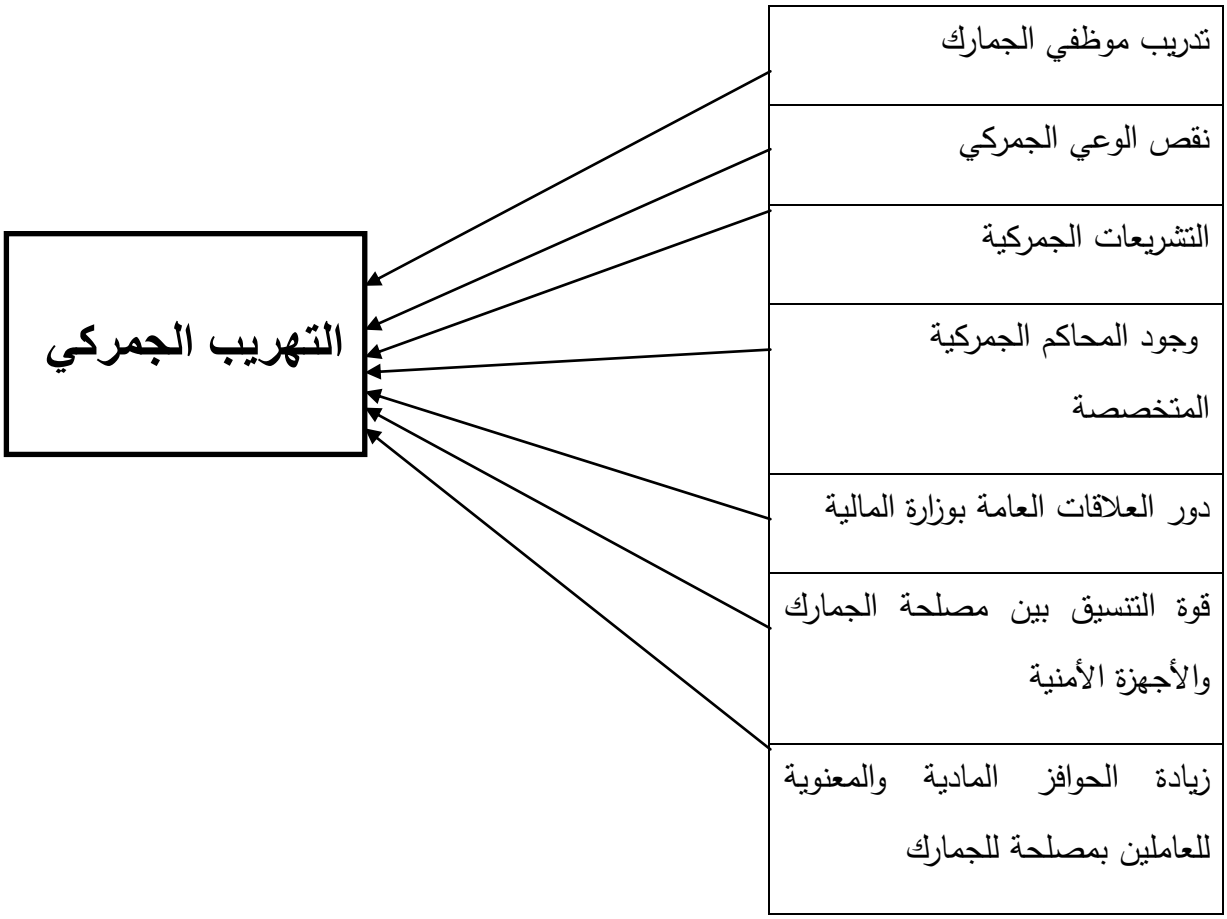

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**

(إعداد الباحث)

سابعاً: منهجية واجراءات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال القيام بالخطوات التالية :

1. تحديد الإطار النظري للدراسة حيث جرى مراجعة الأدبيات السابقة كمصادر ثانوية للبيانات من خلال الكتب والمجلات المحكمة والنشرات والدوريات والرسائل و الأطروحات الجامعية.

2. الإجراءات الميدانية كمصدر أولي للبيانات وشملت : بناء أداة الدراسة من خلال استبانة تضمنت مجموعة من المؤشرات الدالة على تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهرب الجمركي، ومن ثم حكمت الاستبانة، وأجريت الدراسة الاستطلاعية، ثم وزعت الاستبانة على عينة الدراسة ، وجمعت البيانات وأجريت المعالجات الاحصائية عليها للوصول لتحليل النتائج .

3. تحليل نتائج الدراسة وإقتراح بعض الإجراءات التي من شأنها الحد من ظاهرة التهرب الجمركي.

ثامناً: حدود الدراسة

الحدود المكانية : تمت الدراسة في محافظات قطاع غزة.

الحدود الزمنية : طبقت هذه الدراسة على الفترة الواقعة ما بين (8/3/2013-20/9/2014).

الحدود الموضوعية : ركزت الدراسة على العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية في قطاع غزة.

الحدود المؤسساتية: تناولت الدراسة موظفي الدوائر الضريبية بوزارة المالية في حكومة غزة.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

أولاً :الدراسات المحلية:

تشمل الدراسات السابقة المحلية على الدراسات التي تمت في المنطقة الجغرافية (فلسطين) والتي يجري فيها هذا البحث، وهي مرتبة كالتالي حسب الحداثة:

1.**دراسة (أبو صلاح ،2013)، بعنوان :" مدى عدالة السياسة الجمركية على السلع والمنتجات في فلسطين "**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الضرائب الجمركية من حيث مفهومها وتطورها وأنواعها وأهدافها، ودراسة القوانين والاتفاقيات الاقتصادية التي تنظم التجارة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبيان الاجراءات الجمركية والتخليص الجمركي وآليات فرض وتحصيل الضريبة الجمركية .

أهم النتائج:

1. عدم تناسب التشريعات الجمركية المطبقة في مناطق السلطة مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية ، حيث ما زال قانون الجمارك الاردني رقم (1) لسنة 1962م مطبقاً في الضفة الغربية حتى الآن .

2. يشكل التهريب الجمركي اضراراً كبيراً بالخزينة العامة للسلطة واخلالاً بالبيئة الإقتصادية والإجتماعية السائدة .

3. يساعد تشكيل المحكمة الجمركية الفلسطينية في تحقيق عدالة السياسة الجمركية ، والتزام المكلفين بالقيام بما هو مطلوب منهم مع اعطائهم حق الإعتراض والشكوى ، إضافة إلى أنها تساعد على زيادة سرعة الفصل في القضايا المتنازع عليها بعد أن كانت تحتاج إلى وقت طويل حتى يتم البت فيها .

أهم التوصيات:

1.إصدار قانون جمارك فلسطيني بدل قانون الجمارك الأردني رقم (1) لسنة 1962 بحيث يتناسب مع الظروف والمتغيرات السياسة .

2. فرض العقوبات والغرامات التي تتناسب مع الجرائم والمخالفات الجمركية بشكل يوفر الحماية الكافية من التهريب الجمركي .

2.دراسة (العمور،2007) بعنوان:" ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب انتشار ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة، التعرف على آثار التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة وضع حلول مقترحة للمساعدة على الحد من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل .

أهم النتائج:

1.يمكن الحد من التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة عند زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق القيام بحملات توعية كافية للمواطنين.

2. إنه في حال تطبيق العقوبات الواردة في القانون يمكن الحد من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل.

أهم التوصيات:

1. ضرورة التركيز على عمل دورات تدريبية بصورة دورية للمحاسبين والمفتشين فيما يتعلق بضريبة الدخل بشكل عام والتهرب من ضريبة الدخل بشكل خاص .

2.زيادة الوعي الضريبي لدي المكلفين عن طريق القيام بحملات إعلامية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والقيام بورشات عمل وندوات .

3.تطبيق العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل في حالة ارتكاب المكلفين أعمال يجرمها القانون كي تكون رادع لمن يحاول التهرب من ضريبة الدخل .

3.دراسة (حميض،2006) بعنوان:" تأثير المقاصة على الايرادات الضريبية في فلسطين من (1995-2005)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإيرادات العامة للدولة ومعاييرها وتقسيمها وأنواعها ومصادرها ومنها الدومين العام والدومين الخاص والرسوم والقروض والضرائب و أوضحت الدراسة أن الإيرادات الضريبية تمثل مورداً أساسيا للخزينة العامة، وأن المقاصة هي جزء من الإيرادات الضريبية في فلسطين، وبينت مدى أهمية وتأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية، وكذلك أثر انتفاضة الأقصى على الإيرادات الضريبية في فلسطين.

أهم النتائج:

1.عدم توافر الأجهزة الضريبية والتنظيمية مرتفعة الكفاية اللازمة لتطبيق أحكام قوانين الضرائب المباشرة .

2.انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى الممولين في فلسطين بسبب ترسبات الاحتلال الإسرائيلي ونظرة المواطن العدائية للضرائب من حيث جبايتها وتحصيلها وإنفاقها.

أهم التوصيات:

1.نشر الوعي بين فئات الممولين خاصة الذين يحصلوا على فواتير المقاصة من الجانب الإسرائيلي، وزيادة كفاءة الإدارة الضريبية وتأهيلها، لتصل إلى كافة المشتغلين وتشديد العقوبات على المتهربين.

2. تفعيل جهاز القضاء الفلسطيني وتشديد تطبيق العقوبات التي تخص التهرب من المقاصة، وإيجاد جهاز خاص لملاحقة ومعاقبة المتهربين من المقاصة، والعمل على توعية الجمهور بضرورة الحصول على فواتير المقاصة وتقديمها للدوائر الضريبية.

4.دراسة (موسى،2005) بعنوان :"التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على إيرادات السلطة الفلسطينية ونسبة الجمارك من الموازنة العامة ، ومصادر الإيرادات العامة ، والإجراءات الجمركية ، وأيضا التعرف على التهرب الجمركي وأنواعه و الجزاءات المترتبة عليه وأسبابه و والحديث عن الاتفاقيات الدولية ، اتفاقية الجات واتفاقيه باريس الاقتصادية وأثرهما على الإيرادات الجمركية .

أهم النتائج:

1.تشكل الإيرادات الجمركية جزءاً كبيراً من الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، وخاصةً أن معظم المستوردات الفلسطينية هي سلع استهلاكية .

2. غياب التشريعات الجمركية الفلسطينية اللازمة وتطبيقها مع غياب المحاكم الجمركية المتخصصة.

أهم التوصيات:

1.الاهتمام بالإصلاح القانوني الشامل وتسريع تحضير قانون الجمارك الفلسطيني والبدء في تفعيل المحاكم الجمركية الفلسطينية ، وايقاع عقوبات جدية للمهربين .

2.استخدام وسائل الإعلام لزيادة وعي المواطنين بأهمية الإيرادات الجمركية في دعم الاقتصاد الفلسطيني .

5.دراسة (الشلة،2005) بعنوان :"محددات الإيرادات العامة في فلسطين"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإيرادات العامة من حيث المفهوم والتطور إضافة إلى التعرف على مصادر تلك الإيرادات والتقسيمات المتبعة في ذلك، و التعرف على الواقع الاقتصادي الفلسطيني من حيث العقبات التي تعترضه وبيان أثر تلك العقبات على أدائه، التعرف على هيكلية الإيرادات العامة.

أهم النتائج:

1.تعتبر الإيرادات العامة وسيلة مالية تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة اضافة إلى كونها أداة فعالة ذات تأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2. يؤثر التهرب الضريبي بشكل كبير على الإيرادات العامة، ويعتبر محدداً هاماً يعمل على خفض حصيلة الإيرادات العامة.

3. يعتبر الإطار التشريعي القانوني في فلسطين إطار موروث وضعته سلطات الاحتلال بأهداف تخدمها ومن أهمها نهب الاقتصاد الفلسطيني والسيطرة على موارده وتقييد نشاطه.

أهم التوصيات:

1.العمل على الحد من محاولات التهرب الضريبي ، وتقليل الفجوة بين الإيرادات الفعلية والإيرادات المتوقع تحصيلها سواء بالجباية المحلية أو الإيرادات الجمركية.

2.منح الجانب التشريعي جزءاً كافياً لحل الخلافات الضريبية والجمركية والإبتعاد عن طريق الصفقات لضمان حق الخزينة وذلك عن طريق تفعيل المحاكم الجمركية المختصة.

ثانياً: الدراسات العربية :

تشمل الدراسات السابقة العربية على الدراسات التي تمت في المنطقة الإقليمية ممثلة بالدول العربية المجاورة، وهي مرتبة كالتالي حسب الحداثة:

1.دراسة (براهمي ، 2012)، بعنوان: "مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر "

هدفت الدراسة إلى تتبع حركات التهريب عبر الزمن للنظر في أبعادها المختلفة وتطوراتها، رغبة في استنتاج الآليات الكفيلة بمعالجتها أو التقليل من حدتها.

أهم النتائج:

1. أثبتت الدراسة أن سلوك المهرب لا يحيد عن مبدأ العقلانية، إذ أنه يعمل على المقارنة بين الامتيازات المتأتية من التهريب والتكاليف المترتبة عنه، بحثاً عن تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل التكاليف الممكنة.

2. إذ يسود الإعتقاد لدى الجماعة أن تجريم أفعال التهريب لا يقصد به سوى زيادة دخل الخزينة العمومية، فهي لا تؤدي إلى المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم العامة.

3. أن تنامي حركات التهريب تفسرها سهولة الالتحاق بقطاع التهريب من جهة لما كان واضحاً أن الفساد والرشوة يعتبران من أهم العوامل المسهلة لامتداد نشاطات التهريب.

أهم التوصيات:

1. أن معرفة العوامل المتحكمة في التهريب لها من الأهمية بمكان في تحديد معالم الخطة التي يجب أن تنتهجها الدولة لقمع هذه النشاطات أو التقليل من حدتها .

2. الموازنة بين زيادة النفقات العمومية لتدعيم الوسائل المادية والبشرية للأجهزة المكلفة بمكافحة التهريب وبين الإيرادات المحصلة لصالح الخزينة العمومية.

3. العمل على دفع عجلة التنمية بالمناطق الحدودية، امتصاص البطالة، تحسين مستويات المعيشة والتقليل من حدة الفقر، ويولد عزوفاً لدى الشباب للالتحاق بالتهريب.

2.دراسة **(Tabandeh ،2012)** بعنوان : **(Estimating Factors Affecting Tax Evasion in Malaysia: A Neural Network Method Analysis)**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهرب الضريبي في ماليزيا في الفترة الواقعة ما بين (1963-2010).

أهم النتائج:

1. إن زيادة الضريبة على دخل المكلف تؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي.

2. أن فرض الحكومة لقيود وقوانين صعبة يزيد من التهرب الضريبي .

3. إن إرتفاع عبء الضريبة يزيد من التهرب الضريبي .

أهم التوصيات:

أن على صناع القرار لكي يخفضوا من التهرب الضريبي :

1.فإنه يجب خفض قيمة ضريبة الدخل والأصول و رأس المال.

2. الحد من صعوبة القوانين والقيود المفروضة على التجارة .

3.دراسة(لزرق ، 2012) ،بعنوان: "ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر "

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء صورة شاملة عن ظاهرة التهرب الضريبي، ومحاولة إيجاد أوجه الإختلاف بين أنواع هذه الظاهرة وأشكالها. إعطاء وتوضيح الأسباب الحقيقية وراء لجوء الأفراد والمؤسسات إلى التخلص من دفع الضريبة بشتى الطرق والأساليب.

أهم النتائج:

1.التهرب الضريبي يقف حائلاً دون تحقيق سياساتها في شتى المجالات، وبذلك عارضاً في مسار التنمية.

2.إن مكافحة التهرب الضريبي ليست بالأمر السهل، وهذا للأوجه والأشكال التي يتخذها التقنيات المنتهجة والحيل المستعملة من طرف المكلفين بهدف التخلص عن دفع الضريبة.

3.أن الوصول إلى نتائج مشجعة في مجال مكافحة التهرب الضريبي تقتضي بالدرجة الأولى توافر عزيمة جادة من كل الأطراف وعلى كل المستويات.

أهم التوصيات:

1.تنمية الوعي الضريبي وإقناع المكلفين بجدوى مساهمتهم من خلال الإعلام.

2.مكافحة التهرب الضريبي تكمن في حتمية توافر الوضوح التام بصياغة القواعد التشريعية والبعد عن كل لبس وغموض حتى لا يفسح المجال لكل تأويل واجتهاد يكون بمثابة منافذ للتسلل من دفع الضريبة.

4. دراسة (عبدالغني ،2011) ،بعنوان: " فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 2009-1999 "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي ، ومحاولة تشخيص هذه الظاهرة وإبراز إنعكاساتها على الإقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى تقييم دور طرق وآليات الرقابة الجبائية في الحد من انتشار هذه الظاهرة .

أهم النتائج:

1. تحتل الضريبة مكانة هامة في تمويل نفقات الدولة وتحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية.
2.يعاني النظام الضريبي الجزائري من التعقيد وعدم الاستقرار ،إضافة إلى ضعف كفاءة الادارة الجبائية .

3.يصعب قياس التهرب الضريبي رغم تعدد مناهج وطرق تقديره ، إذ أنه غير قابل للقياس نظراً لعدم إمكانية حصره .

4.يخلف التهرب الضريبي اثاراً سلبية على المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي.

أهم التوصيات:

1.تطوير العمل بالإدارة الجبائية من خلال تعميم استعمال الاعلام الآلي في كافة تعاملات الادارة الجبائية مع المكلف بالضريبة .

2.الإهتمام بموظفي الإدارة الجبائية من خلال رفع مستواهم العلمي والمهني عن طريق التدريب المستمر للإطلاع على كافة المستجدات والتعديلات التي تطرأ من حين لآخر .

3.العمل على نشر الثقافة الجبائية من أجل توعية وتحسيس المكلفين بأهمية الضريبة ودورها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية .

4. تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة وتطوير أساليب التعامل والتواصل عن طريق إنشاء مكاتب للعلاقات العامة تقوم بمساعدة الممولين والسهر على خدمتهم.

5.دراسة (مراد ،2006) ،بعنوان :"دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر "

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على الإدارة الجمركية و النظام الجمركي ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسة قطاعاً قائماً بذاته، محاولة الوقوف على المشاكل و التحديات التي تواجه قطاع الجمارك في ظل النظام الإقتصادي الجديد، محاولة دراسة تأثير التحولات الإقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمارك .

أهم النتائج:

1. تعرض الصناعات المحلية لمنافسة شديدة من حيث الجودة و السعر، الأمر الذي يستوجب زيادة تفعيل دور هذه الصناعات و المنتجات حتى تستطيع مواجهة هذه المنافسة.

2. تنظيم إدارة الجمارك بشكل محكم وإتباع سياسة جمركية جيدة، تسمح لها بأن تؤدي الدور الجبائي والحمائي من أجل تحقيق إيرادات خزينة الدولة.

3.لكي تقوم مؤسسة الجمارك بدورها كما ينبغي يجب أن نتغلب على المشاكل و الصعوبات التي تواجهها، و التي من بينها: نقص الإمكانيات و الوسائل اللازمة لتمكين الأعوان الجمركيين من أداء مهامهم.

أهم التوصيات:

1. إن الإدارة الجمركية مطالبة اليوم ، بتحديث إدارتها ، وبترشيد آلياتها و وسائل عملها ، و بالاستعانة و الاستفادة من ثورة تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات.

2. يجب العمل على تحديد و حصر نقاط الضعف التي من الممكن أن تؤدي إلى الفساد و تصنيفها و تبني وسائل علاجها بشكل دائم و مستمر.

3.تجهيز إدارة الجمارك بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تجعلها تؤدي وظائفها بشكل أفضل و أسرع من حيث المكافآت و الترقيات و التكوين مع استمرار المتابعة.

4. إعطاء الجمارك صلاحيات كبيرة في اتخاذ القرارات و الاتصال المباشر بالجهات العليا والجهات الأمنية والاقتصادية والبنوك.

6.دراسة (ثابت ،2006) ، بعنوان :"الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية وامكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سورية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الرسوم الجمركية كمصدر تمويلي للخزينة العامة في ظل تحرير التجارة الخارجية ، وضريبة القيمة المضافة وامكانية الاستفادة من التجارب الدولية والعربية في تطبيقها، وقابلية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عن الرسوم الجمركية في سورية.

أهم النتائج:

1. هناك تناقض واضح في الأنظمة الضريبة والجمركية من حيث إرتفاع معدلاتها وبين عائداتها المتواضعة على خزينة الدولة ، ويرجع ذلك إلى التهرب الضريبي الواسع .

2. في ظل تحرير التجارة الخارجية واتفاقيات الاعفاء من الرسوم لا يقع على عاتق مديرية الجمارك تحصيل الرسوم الجمركية فقط ، بل وأيضا القيام بمهام عديدة لها آثار اقتصادية؛ ممارسة دورها في الرقابة الجمركية والتأكد من منشأ البضائع الواردة في ظل اتفاقيات الإعفاء من الرسوم ومطابقة البضائع الواردة للمواصفات .

3. عدم التنسيق بين وزارتي المالية والاقتصاد في إصدار التعليمات ومتابعة تنفيذها بدقة أدى إلى استمرار غلاء الأسعار رغم التخفيضات الكبيرة في الرسوم الجمركية على بعض السلع والمواد.
4.عدم وضوح التشريعات الضريبية أدى إلى أزمة ثقة بين المواطن ووزارة المالية ، وهذا الأمر له أثار سلبية كبيرة وخاصة في مرحلة الإعداد لتطبيق ضريبة القيمة المضافة لأنها تتطلب علاقة مباشرة ومصداقية في التعامل بين المكلف والدوائر المالية.

أهم التوصيات:

1.الاستعانة بالخبراء العرب في هذا المجال ، وتصميم الفاتورة الضريبية بشكل محكم لأنها تعتبر الركن الأساسي لنظام الضريبة المضافة .

2. إنشاء شبكة حاسوب بين وزارتي المالية والاقتصاد وتكليف مجموعة من موظفي الوزارتين للتنسيق بينهما في تطبيق القوانين والانظمة .

3.إعداد كوادر بشرية مؤهلة علمياً وتقنياً لدى وزارة المالية لتكون قادرة على إدارة الضريبة.

4.زيادة الوعي الضريبي لدى المواطنين ، فالثقافة الضريبية مهمة للمستهلك والتاجر في نفس الوقت

7.دراسة (العجمي ، 2004)، بعنوان :"دور العلاقات العامة بمصلحة الجمارك في الحد من تهريب المخدرات "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مهام العلاقات العامة بمصلحة الجمارك ، مفهوم العلاقات العامة بمصلحة الجمارك ، الدور الإرشادي ،الوقائي ،التنفيذي ، والعلاجي للعلاقات العامة بمصلحة الجمارك في الحد من تهريب المخدرات .

أهم النتائج:

1.يحتل الدور الإرشادي للعاملين بالعلاقات العامة بمصلحة الجمارك المرتبة الأولى من حيث تحذير الجمهور بعدم حمل حقائب لا تخصهم ، توزيع النشرات والكتيبات التي توضح أهمية تجنب المخدرات وتبصر الجمهور بعقوبة تهريب المخدرات .

2. يحتل الدور الوقائي للعاملين بالعلاقات العامة بمصلحة الجمارك من حيث تعاون العلاقات العامة مع الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات ، تحصل العلاقات العامة عن طريق شبكات الكمبيوتر على معلومات عن أشهر طرق تهريب المخدرات و المشاركة في خطط الوقاية من تهريب المخدرات .

3. يحتل الدور العلاجي للعاملين بالعلاقات العامة بمصلحة الجمارك المرتبة الثالثة من حيث تزويد رجال الجمارك بطرق التعرف على أحدث أساليب المهربين ، وتصحيح الصورة الذهنية الخاطئة عن الجمارك لدى الجمهور .

4. يحتل الدور التنفيذي للعاملين بالعلاقات العامة بمصلحة الجمارك المرتبة الرابعة من حيث اجراء البحوث والدراسات حول كيفية مقاومة المخدرات واستخدام الحملات الإعلامية لدرء خطورة انتشار المخدرات ، الاتصال مع جميع الجهات المعنية لمكافحة المخدرات بشبكات اتصال مستمرة لأن ذلك يفيد في التعرف على كل جديد مجال مكافحة التهريب .

أهم التوصيات:

1. إرشاد موظفي الجمارك بصفات مهربي المخدرات والأعراض التي تظهر عليهم وانفعالاتهم .

2.أهمية عقد الندوات والمحاضرات التي توضح لإفراد الجمهور طرق وأساليب المهربين للزج بهم في تهريب المخدرات .

3. ضرورة إشتراك العلاقات العامة في ضبط مهربي المخدرات للتعرف عملياً على أساليبهم ووسائلهم في التهريب .

4.ضرورة تعريف الجمهور بأنواع وأشكال المخدرات المختلفة.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

تشمل الدراسات السابقة الأجنبية على الدراسات التي تمت في المناطق الأجنبية دون العربية، وباللغة الإنجليزية، وهي مرتبة كالتالي حسب الحداثة:

1.**دراسة** (Javorcik،Narciso،2003) **بعنوان** : Differentiated Products) and Evasion of Import Tariffs)

هدفت هذه الدراسة لتعزيز الفهم لظاهرة التهرب من الرسوم الجمركية ، والتي تتم من خلال إخفاء الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية ، التي يقوم بها الأفراد من الشركات الخاصة ، التي حدثت بين المانيا و10 بلدان من أروبا الشرقية خلال الفترة (2003-1992).

أهم النتائج:

1.أن التهرب من الرسوم الجمركية يزيد في حالة المنتجات المتمايزة بسبب صعوبات تقييم الجودة والسعر، مما يخلق مجالاً أوسع للتهرب الجمركي من جانب المستوردين وموظفي الجمارك الفاسدين.

2.أن إرتفاع التعريفة الجمركية 1% في حالة المنتجات المتجانسة يؤدي إلى عجز تجاري6%.

بينما يصل العجز في حالة المنتجات المتمايزة % 2.1 .

3.أن التهرب الجمركي في حالة المنتجات المتمايزة يحدث بسبب إخفاء سعر الاستيراد الحقيقي.

أهم التوصيات:

1.الحد من سلطة تقدير موظفي الجمارك للواردات ، وإدخال أنظمة تسمح بالتحقق من مستندات الاستيراد، ومقارنة الأسعار بمنتجات مماثلة وإجراء عملية تدقيق فعال.

2.أنه من المفضل استخدام دليل تعريفة موحد سيحد من الحوافز والقدرة على سوء تصنيف المنتجات المستوردة .

رابعاً: التعليق على الدراسات:

بعد استعراض الدراسات السابقة لموضوع البحث، والاطلاع على النتائج التي حصل عليها الباحثون والدارسون لهذا المجال عن طريق الدراسات الميدانية والنظرية وغيرها، ظهر بشكل واضح أهمية معالجة العوامل المؤثرة على ظاهرة التهرب الجمركي لما لها تأثيرها على التنمية بمختلف أبعادها .

أهم نقاط الاتفاق مع الدراسات السابقة كما يلي :

1.توافقت دراسة الباحث مع دراسة (أبو صلاح ،2013)، في أن عدم تناسب التشريعات الجمركية المطبقة في مناطق قطاع غزة ، مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية و أيضا عدم تشكيل المحكمة الجمركية المختصة الفلسطينية، والتزام المكلفين بالقيام بما هو مطلوب منهم؛ مع إعطائهم حق الاعتراض والشكوى يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي .

2.إتفق الباحث مع دراسة (العمور،2007)، في نقص الوعي الجمركي وعدم تطبيق العقوبات الواردة في قانون الجمارك يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي.

3.إتفق الباحث مع دراسة (حميض،2006)، في أن عدم توافر الإمكانيات المادية والتنظيمية اللازمة لتطبيق أحكام قوانين الجمارك، وأيضا انخفاض مستوى الوعي الجمركي يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي.

4.إتفق الباحث مع دراسة (موسى،2005)، في غياب التشريعات الجمركية الفلسطينية اللازمة تطبيقها وأيضا غياب المحاكم الجمركية المتخصصة يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي .

5.إتفق الباحث مع دراسة (الشلة،2005)، في أن الاطار التشريعي القانوني في فلسطين إطار موروث وقديم يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي .

6.إتفق الباحث مع دراسة (براهمي ، 2012)، في أن نقص الوعي الجمركي ، حيث يسود الإعتقاد لدى المهرين أن تجريم أفعال التهريب لا يقصد به سوى زيادة دخل الخزينة العمومية يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي .

7. إتفق الباحث مع دراسة(لزرق ، 2012)، أن التهريب الجمركي يقف حائلاً دون تحقيق الحكومة لسياساتها في شتى مجالات التنمية، أن مكافحة التهريب الجمركي ليست بالأمر السهل، وهذا للأوجه والأشكال والحيل المستعملة للتهريب، وبالإضافة إلى أن عدم كفاءة الإدارة في عملية الرقابية يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي .

8. إتفق الباحث مع دراسة (عبدالغني ،2011)، أن تعقد النظام الجمركي، إضافة إلى ضعف إمكانيات الإدارة الجبائية و أيضا صعوبة قياس التهريب الجمركي رغم تعدد مناهج وطرق تقديره يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي .

9.إتفق الباحث مع دراسة (مراد ،2006)، أن نقص الإمكانيات و الوسائل اللازمة لتمكين الإدارة من أداء مهامهم ، يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي .

10.إتفق الباحث مع دراسة (ثابت ،2006)،أن التناقض وعدم الواضح في الأنظمة الضريبة والجمركية يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي .

12.إتفق الباحث مع دراسة (العجمي ، 2004)، على أهمية الإعلام الجمركي المتمثل في دور العلاقات العامة الارشادي ، الوقائي ، والعلاجي يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي .

13. إتفق الباحث مع دراسة (Tabandeh ،2012) ، أن فرض الحكومة لقيود وقوانين صعبة يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي .

14.إتفق الباحث مع (Javorcik،Narciso،2003) ، أن نقص كفاءة موظفي الإدارة الجمركية في تقييم الجودة والسعر، في حالة المنتجات المتمايزة يؤثر على ظاهرة التهريب الجمركي.

خامساً: أهم ما تميزت به الدراسة عن الدراسات السابقة في ما يلي:

1. تميز الدراسة كونها من الدراسات الأولى الخاصة بالتهريب الجمركي في قطاع غزة .

2. تميزت هذه الدراسة بأنها شملت العديد من العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

3.تميزت هذه الدراسة بأنها أظهرت الجانب الايجابي للإدارة الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

ماهية التهريب الجمركي

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مفهوم التهريب الجمركي ، وأيضا التعرف على أنواع التهريب الجمركي ، والتعرف على أركان جريمة التهريب الجمركي ، والتعرف على الآثار المترتبة على عملية التهريب.

المبحث الأول: تعريف التهريب الجمركي و أنواع التهريب الجمركي.

المبحث الثاني: أركان جريمة التهريب الجمركي.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن التهريب الجمركي.

الفصل الثاني

ماهية التهريب الجمركي

المبحث الأول : تعريف التهرب الجمركي أنواع التهريب الجمركي .

أولاً: تعريف التهريب الجمركي:

الأصل أن استيراد البضائع وتصديرها يخضع لإجراءات الرقابة المحددة قانوناً والتي تسمح لمصالح الجمارك من تحصيل الحقوق والرسوم المستحقة وتطبيق إجراءات الحظر المقررة، غير أن بعض المتعاملين يفضلون تمرير بضائعهم خارج مكاتب الجمارك وهذا ما يعرف بالتهريب. (براهمي،2012،ص63) وبالتالي فإن عمليات التهريب تمثل شكلاً من أشكال الاقتصاد غير الرسمي كونها تتم مخالفة لأحكام التشريع الجمركي، حيث يتم إدخال البضائع إلى الإقليم الجمركي أو إخراجها منه رغبة في التملص من دفع الحقوق والرسوم الجمركية أو التغاضي عن تدابير الحظر المقررة قانوناً. لذلك تعمل إدارة الجمارك من خلال تنفيذ السياسة الجمركية المسطرة من طرف السلطات العمومية لمراقبة حركة البضائع ورؤوس الأموال من وإلى الخارج، لاسيما من أجل حماية(عبدالصمد،2007،ص17) الاقتصاد الوطني، دعم الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية. الرقابة الجمركية تخضع لها كل البضائع المستوردة أو المعدة للتصدير، غير أن الواقع يكشف عن وجود بعض المتعاملين الذين يبحثون عن وضعيات تمكنهم من التهريب من هذا الإجراء قصد التغاضي عن تدابير الحظر المفروضة على حركة البضائع أو التملص من دفع الحقوق والرسوم الجمركية المستحقة، يعد قانون الجمارك أحد فروع القانون العام ، فهو ينظم العلاقة بين الدول باعتبارها شخصاً معنويا عاما وبين الأفراد ، وبدأت الدول بتنظيم الجباية الضريبية الجمركية.

يعرف التهريب الجمركي: هو جلب البضاعة أو تصديرها أو نقلها أو محاولة جلبها أو تصديرها أو نقلها بقصد اختلاس الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الأخرى كلياً أو جزئياً ، أو التخلص من القيود الخاصة بالمنع والتقيد في هذا القانون أو القوانين الأخرى ويستثنى من أحكام هذه المادة البضائع المستوردة أو المصدرة تهريباً ، ولا تزيد قيمتها عن 150شيكل وكذلك أمتعة المسافرين

المعدة للاستعمال الشخصي سواء الإدخال أو الإخراج والتي لا تتجاوز قيمتها 1000 شيكل(مشروع قانون 1998م بشان الجمارك ، المادة 203،ص78).

أنه يعتبر أن التهريب مكتملا في حالة توافر الشروط الآتية :-

1.إدخال البضائع إلي البلاد أو إخراجها منها .
2.يخالف هذا الإدخال أو الإخراج، أي تشريع نافذو، وبهذا يكون إدخال البضاعة شكّل جريمة التهريب، حتى لو تم إدخال هذه البضاعة عن طريق المراكز الجمركية نتيجة لمخالفة ذلك التشريعات المعمول بها بشان الممنوعات (المطيري، 2000، ص44).
3.أن يتم هذا الإدخال بطريقة غير مشروعة ، أي أنه تم دخول البضائع عبر المراكز الجمركية ، بطرق غير مشروعة.
4.أن يؤدي هذا الإدخال إلي التملص من أداء الضرائب الجمركية ، أو أن يخالف النظم المعمول بها، بشأن البضائع الممنوعة (موسى،2005، ص27).

ثانياً: أنواع التهريب الجمركي:

1:من حيث الركن المادي للجريمة :

1. التهريب الفعلي أو الحقيقي:

يقع التهريب الفعلي بثبوت دخول البضائع إلى الإقليم الجمركي أو خروجها منه دون المرور على مكاتب الجمارك المختصة قصد القيام بإجراءات الجمركة(استيراد البضائع أو تصديرها خارج المكاتب الجمركية)، أو نتيجة الإخلال بمبدأ إحضار البضائع لدى الجمارك فيما يلي عرض الأفعال التي تعتبر من قبيل التهريب الفعلي (براهمي ،2012،ص67).

- استيراد البضائع أو تصديرها خارج المكاتب الجمركية.

- عدم إحضار البضائع المستوردة أو التي أعيد استيرادها أو المعدة للتصدير أو لإعادة التصدير أمام مكتب الجمارك المختص قصد إخضاعها للمراقبة الجمركية.

- عدم إحضار البضائع المستوردة أمام أقرب مكتب جمركي وبإتباع الطريق الأقصر المباشر.

– هبوط المراكب الجوية التي تقوم برحلات دولية في غير المطارات التي توجد فيها مكاتب الجمارك، إلا إذا أذن لها بذلك مصالح الطيران المدني بعد استشارة إدارة الجمارك.

– تفريغ البضائع أو إلقاؤها أثناء الرحلات، ما عدا في حالة وجود أسباب قاهرة أو برخصة من السلطات المختصة بالنسبة لبعض العمليات.

– تفريغ وشحن البضائع المنقولة بواسطة السفن أو المراكب الجوية التي تقوم برحلات دولية يجب أن يخضع للرقابة الجمركية.

– الإنقاص من البضائع الموضوعة قيد نظام العبور، إذ أن المستفيد من هذا النظام مسؤول أمام إدارة الجمارك ومطالب بتنفيذ الالتزامات المترتبة عن هذا النظام، لاسيما عن طريق تقديم البضائع المصرح بها لدى مكتب الانطلاق وإحضارها إلى مكتب الوصول في الآجال المحددة وعبر الطريق المعين ودون نقص أو زيادة أو اختلاف في البضائع المنقولة(براهمي ،2012،ص67).

2. التهريب الحكمي:

وهو نوع من التهريب لا يدخل ضمن الإطار العام لجريمة التهريب، إذ تتخلف عنه بعض العناصر الجوهرية التي يتكون منها التهريب بمعناه المألوف إلا أن المشرع الجمركي ألحقه بالتهريب الحقيقي وأجرى عليه حكمه، لأنه يؤدي إلى ذات النتيجة التي يؤدي إليها التهريب الحقيقي و إن اختلف معه في الشكل(السيد ،1992،ص14).

أ. استيراد أو محاولة استيراد البضائع الممنوعة أو الخاضعة للرسوم بدون بيان جمركي أو عن طريق غير معين.

ب. البيان الكاذب في جنس البضاعة، ويعتبر بيان كاذب في جنس البضاعة الممنوعة في الكشف أو في الأوراق التي تقوم مقامه تحت تسمية لا تدل علي حقيقة جنسها ونوعها وصفتها.

ج. واقع حالات التهريب الجمركي :

جدول رقم (1-2): يبين عدد حالات التهريب الجمركي

عدد حالات التهريب الحكمي			
السنة	**بدون مستندات**	**دراسة اسعار**	**الإجمالي الكلي**
2009	306	304	610
2010	848	1230	2078
2011	849	1903	2752
2012	562	2770	3332
2013	517	2350	2867
الإجمالي الكلي	3082	8557	11639

(الإدارة العامة للأمن الجمركي- وزارة المالية)

جدول رقم (1-3): يبين عدد حالات التهريب الجمركي حيث يلاحظ أن عام 2009 كان إجمالي حالات التهريب الجمركي 610 حالة وتنقسم إلى نوعين: بدون مستندات وبلغ 306 ، وعدد حالات دراسة الاسعار (إعادة تقييم السعر المعطى لحساب قيمة الرسوم الجمركية) بلغ 304، ويلاحظ أن عام 2010 كان إجمالي حالات التهريب الجمركي 2078 حالة وتنقسم إلى نوعين بدون مستندات وبلغ 848 و وعدد حالات دراسة الاسعار بلغ 1230، ويلاحظ أن عام 2011 كان إجمالي حالات التهريب الجمركي 2752 حالة وتنقسم إلى نوعين بدون مستندات وبلغ 849 و وعدد حالات دراسة الاسعار بلغ 1903، يلاحظ أن عام 2012 كان إجمالي حالات التهريب الجمركي 3332 حالة وتنقسم إلى نوعين بدون مستندات وبلغ 562 و وعدد حالات دراسة الاسعار بلغ 2770، ، يلاحظ أن عام 2013 كان إجمالي حالات التهريب الجمركي 2867 حالة وتنقسم إلى نوعين بدون مستندات وبلغ 517 و وعدد حالات دراسة الاسعار بلغ 2350.

د. عدد قضايا التهريب الجمركي المنجزة :

جدول رقم (2-2): يبين عدد حالات التهريب الجمركي المنجزة

عدد حالات التهريب الحكمي المنجزة			
السنة	بدون مستندات	دراسة اسعار	الإجمالي الكلي
2009	78	45	123
2010	332	419	751
2011	567	865	1432
2012	388	1341	1729
2013	461	1578	2039
الإجمالي الكلي	1826	4248	6074

2. من حيث المصلحة المعتدى عليها :

1.التهريب الضريبي :

ويتحقق بإدخال البضائع أو اخراجها بطريق غير مشروع دون أداء الضريبة الجمركية المستحقة ؛ مما يلحق الضرر بمصلحة الضريبية الجمركية للدولة ، ويتحقق هذا الاضرار بحرمانها من تلك الضريبة (العتيبي،2008،ص44).

2.التهريب غير الضريبي:

والمقصود به إدخال أو إخراج بضائع يحظر القانون دخولها أو خروجها بالمخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة. والفرق بين الصورتين أنه بينما يهدف قانون العقوبات الجمركي من العقاب على التهريب الضريبي إلى حماية مصلحة الدولة الضريبية من الإضرار بها أو تعرضها للخطر ، بينما يهدف من العقاب على التهريب غير الضريبي إلى حماية

مصلحة أخرى أساسية غير مصلحتها الضريبية ، والتي قد تكون اقتصادية أو حربية أو صحية أخلاقية ونحو ذلك .(المطيري ،2000،ص45).

3. من حيث القدر الذي يتم التهرب منه من الضريبية وتخسره الخزانة العامة :

1.التهريب الكلي:

ويتحقق إذا استطاع المهرب أن يتخلص من كل الضرائب الجمركية المستحقة ، ويترتب على ذلك فقدان الخزانة العامة لكامل قيمة الضريبة الجمركية .

2.التهريب الجزئي :

وهو ما يترتب عليه التخلص من جزء من الضريبة الجمركية المفروضة وبالتالي يضيع على الخزانة العامة بعضاً من تلك الضريبة لا كلها .

4. من حيث جسامة التهريب:

ينقسم التهريب الجمركي إلى تهريب جماعي وفردي .

1.التهريب الجماعي :

التهريب في هذه الحالة ينصب على كميات كبيرة من البضائع ، وأنواع محددة منها غالباً ما تكون محل اعتبار ، وهو يقع عملاً بواسطة عصابات منظمة .

2.التهريب الفردي :

وهو التهريب الذي يقع بفعل شخص أو أشخاص منفردين سواء كانوا من البحارة أو العاملين بالسفن والطائرات أو المسافرين وغيرهم ، وهو ينصب غالباً على كافة البضائع دون تمييز ويقع على كافة الحدود وبواسطة كافة الوسائل الممكنة ، وهو أقل خطورة من سابقه (السيد،1992،ص19).

ثالثاً : طبيعة جريمة التهريب الجمركي ونطاق التهريب الجمركي :

التهريب الجمركي :هو جريمة عمدة : والجريمة المذكورة ـ كقاعدة عامة ـ جريمة إيجابية حيث يقوم الجاني بنشاط ايجابي معين يصل به إلي إدخال بضاعة معينة إلي إقليم الدولة أو إخراجها منها أو إلي استرداد الضرائب الجمركية التي دفعت من قبل .

كذلك فإن جريمة التهريب الجمركي ـ كقاعدة عامة ـ جريمة وقتية وليست جريمة مستمرة على أنها لا تعتبر كذلك وتعد جريمة مستمرة في حالة عرض السجائر والدخان والمشروبات الروحية المعفاة من الضرائب الجمركية للبيع أو تواجدها في المحلات العامة .والتي اعتبرت تهرباً جمركياً(موسى،2005،ص31).

نطاق التهريب الجمركي

يتعين تحديد النطاق المادي للتهريب الجمركي أي (محل التهريب) ، ونطاقه المكاني أي (مكان التهريب) .

1.محل التهريب الجمركي هو البضائع ، وهو كل شيء مادي قابل للتداول والحيازة من قبل الأفراد ، سواء كانت ذات طبيعة تجارية أو غير تجارية معدة للاستعمال الشخص أو للإتجار فيها ،أو لغير ذلك من الأغراض.

أ.البضائع الخاضعة للضرائب الجمركية :

يجب أن تكون البضائع المهربة أو التي شرع في تهريبها خاضعة للضرائب الجمركية أو بعضها فإذا كانت البضائع معفاة بسبب الأصل ، أو الصفة منها ، أو لاعتبارات شخصية أو عامة فإنها لا تصلح أن تكون محلا للتهرب الجمركي

ب.البضائع الممنوعة :

تقع جريمة التهريب الجمركي إذا ما ورد التهريب على بضاعة ممنوعة.

2.مكان التهريب :

الأصل أن يقع التهريب الجمركي علي حدود الدولة الجمركية ، أي اجتياز البضاعة الدائرة الجمركية خداعاً للموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الضريبة الجمركية أو مباشرة المنع(حمدي،2004،ص33).

المبحث الثاني :أركان جريمة التهريب الجمركي:

لابد من توفر أركان الجريمة في جريمة التهريب الجمركي وأركانها ثلاثة :الركن القانوني والركن المعنوي والركن المادي وسوف يتطرق الباحث إليها على النحو الآتي:

3-2-1: **الركن القانوني أو الركن الشرعي**(أبو صلاح، 2013،ص113):

أي لا بد من وجود قانون يعاقب على الفعل المرتكب وقت ارتكاب التهريب إذ أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بالقانون و لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها وهذا مبدأ دستوري نصت عليه أكثر الدساتير في العالم وعرف البعض الركن القانوني :هو الصفة غير المشروعة للفعل ويكتسبها إذا توافر له أمران :خضوعه لنص تجريم يقرر فيه القانون عقاباً لمن يرتكبه وعدم خضوعه لسبب تبرير إذ أن انتقاء أسباب التبرير شرط ليظل الفعل محتفظا بالصفة غير المشروعة التي أكسبها إياه نص التجريم (موسى ،2005،ص40).

3-2-2:**الركن المادي :**

الركن المادي هو المظهر الخارجي المحسوس الذي يخرج بالجريمة إلى المجتمع وبدونه لا يلحق بالمجتمع أو الخزانة أي ضرر أو اضطراب ولا يصيب الحقوق محل الحماية أي عدوان والركن المادي في جريمة التهريب الجمركي لا بد من معالجته في صوره الثلاثة التهريب الضريبي الحقيقي والتهريب الضريبي الحكمي والتهريب غير الضريبي (الرشيدان،2005،ص32).

أ .الركن المادي في جريمة التهريب الضريبي الحقيقي:

ويتحقق الركن المادي في هذه الجريمة بتوافر ثلاث عناصر:

1.إدخال البضائع إلى الدولة أو إخراجها منها :

ويتحقق ذلك إذا تخطت البضائع نطاق الرقابة الجمركية بطريقة الغش والتلاعب والتهرب من أداء الرسوم الجمركية كلها أو بعضها إن فعل إدخال البضائع أو إخراجها لا يتم إذا كان ما قام به الجاني هو مجرد أعمال تحضيرية كإعداد وسيلة التهريب (سيادة إدارية) دون أن يتجاوز فعله هذا الحد (حمدي،2004،ص38).

2.أن يتم ذلك فعله غير مشروعة :

والمقصود بالطرق غير المشروعة مخالقة الأحكام الواجب مراعاتها عند استيراد وتصدير البضائع سواء كان مصدر الالتزامات تشريعاً أو قرار صادراً عن وزير المالية أو مدير عام دائرة الجمارك ويقع التهريب بكل الوسائل التي يتم إدخال البضاعة بها إلى إقليم الدولة دون أن يسلك المهرب طرقاً غير مشروعة فلا يعتبر الجاني مرتكباً لجريمة التهريب ، مثال ذلك: إذا اخطأ موظف الجمارك في تقدير الضريبة أو ظن أن السلعة معفاة فلم يحصل عليها أية ضريبة ، فإن الشخص لا يعد مرتكباً لجريمة التهريب حتى ولو علم بخطأ الموظف والتزم الصمت بغية الاستفادة من هذا الخطأ(السيد،1992،ص43).

3.عدم أداء الضريبة الجمركية والرسوم الأخرى :

يجب أن يقترن إدخال البضائع أو إخراجها إلى أمر من إقليم الدولة بطريق غير مشروع بالامتناع عن دفع الضريبة الجمركية المستحقة عليها كلها أو بعضها فإذا ثبت أن الجاني على الرغم من مخالفته للإجراءات الجمركية قد سدد وكيله الرسوم الجمركية فإن هذه المخالفة لا تعد تهريباً.

ب- الركن المادي في جريمة التهريب الجمركي الحكمي:

للتهرب الجمركي الحكمي أربع حالات :

1. تقديم فواتير أو سندات مزورة بقصد التخلص من الضرائب المستحقة والرسوم الجمركية ، نصت الفقرة رقم (ب) المادة (194) من قانون الجمارك الفلسطيني على *أن من كان في نيته تهريب بضائع أو عدم إعلان كميتها أو قيمتها كلها أو إدخالها بوجه غير مشروع أو التصرف خلافا للقانون ، فيقتضى على صاحب البضائع حالما يطلب إليه ذلك محافظ الجمرك أو أي موظف آخر من موظفي الجمارك ، أن يبرز كافة الدفاتر والمستندات المتعلقة بتلك البضائع*" (سيسالم واخرون،1996،ص58).

2.حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار فيها مع العلم بأنها مهربة .

3.استرداد أو الشروع في استرداد الضرائب الجمركية ،والتهريب هنا ضريبي بحيث لا يكفي هنا الاسترداد أو الشروع بالاسترداد أو الشروع بالاسترداد بل أن يكون قد سلك في ذلك طريقاً غير مشروع.

4.التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها استعمال الاصناف المذكورة أعلاه خارج الأماكن المسموح فيها ذلك أو استعمالها في غير الوجوه الخاصة التي منحت لإعفاء

أو التخفيض في الرسوم من أجلها أو تحقيقها لغير الغاية المعدة لها أو استبدالها كل ذلك بصورة غير نظامية أو بيعها أو التخلي عنها بدون إشعار الجمرك .

ج- الركن المادي في جريمة التهريب غير الضريبي :

لا يشترط القيام بهذه الجريمة خلافاً لجريمة التهريب الضريبي الحقيقي وبعض صور التهريب الضريبي الحكمي أن يتم إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة فاذا أدخل الجاني بضاعة ممنوعة إلى الدائرة الجمركية وأخطأ الموظف في معرفة نوعها وحصل عنها الضرائب الجمركية ظناً منه أنها من السلع غير الممنوعة وكذلك إذا أثبت الجاني لدي قدومه من الخارج كل ما معه من سلع ممنوعة في بيانه الجمركي وفي كل هذه الأحوال تقع جريمة التهريب الجمركي كاملة (حمدي،2004،ص51).

وتختلف صور الجريمة من صورة إلى أخرى حسب العدوان على المصالح الأساسية للدولة فنجد بعض الجرائم تشكل أضراراً بالمصلحة الاقتصادية للدولة كصورة التهرب من دفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة أو المصدرة بينما نجد صورة أخرى من الإضرار تتمثل في انتهاك قيود الحظر التي تفرضها الدولة على البضائع إما لأسباب سياسية أو أمنية أو صحية أو زراعية أو اجتماعية أو غيرها من المصالح الأخرى التي تهدف الدولة إلى بقائها بمنأى عن المساس بها (أبو صلاح،2013،ص115).

3-2-3:**الركن المعنوي :**

جريمة التهريب الجمركي من الجرائم العمدية التي يلزم فيها توافر القصد الجنائي إلي اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل المادي مع علم ما هيته. وجوهر الركن المعنوي بعد ذلك هو إرادة الجريمة ولا توصف الإرادة بذلك إلا إذا كانت ذات قيمة قانونية وإذا انتقى شرطي الإرادة وهما التميز والاختيار تجردت من هذه القيمة وتوافر بذلك موانع من مواقع المسؤولية الجنائية ومن صور موانع المسؤولية في تهريب جمركي (موسى،2005،ص44).

1.**الإكراه المادي :**

ويعني محو إرادة التفاعل على نحو لا ينسب فيه إليه حركة عضوية أو موقف سلبي مجردين من الصفة الإرادية ويتعين أن يتوافر في الإكراه المادي شرطان حتى يكون مانعاً من المسؤولية وهما أن تكون القوة التي صدر عنها الإكراه غير متوقعة ومستحيلة الدفع فالشخص الذي يكره من الغير لحمله على إدخال بضاعة إلي إقليم الدولة أو إخراجها منه بطرق غير مشروعة دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليه.

– لذلك يعتبر إكراهاً مادياً أو قوه قاهرة مانعاً بالتالي من المسؤولية الجنائية من تلجئه الظروف الجوية القاهرة إلى اقتحام المجال الجوي للدولة رغم إرادته والهبوط بطائرته وما تحمله من بضائع في مكان ليس به مطار أو مكتب جمركي.

–لذلك يعتبر إكراهاً مادياً من تلجئه الظروف البحرية من رسو سفينة بحرية محملة بالبضائع على شواطئ الدولة بعيداً عن الميناء والمكتب الجمركي.

2. **الإكراه المعنوي:**

وهو ضغط شخص على إرادة آخر لحمله على توجيهاً إلى سلوك إجرامي وإذا كان الإكراه المادي يعدم الإرادة كلها فإن الإكراه المعنوي يعيبها إلى الحد الذي يدفع إلى إرتكاب الجريمة ومن التطبيقات على الإكراه المعنوي (حمدي،2004،ص55).

– براءة قاصر من فعل تهريب كمية من الذهب بأمر والده على اعتبار أن عدم انصياعه لأوامر والده سيؤدي إلى تأديبه

– براءة خادمة قامت بناء على أوامر سيدها بحمل بضاعة وتحميلها في السيارة على اعتبار أن الخادمة كانت في وضع يستحيل عليها رفض أوامر سيدها.

3.**حالة الضرورة :**

وهي عبارة عن ظروف تهدد شخصاً بالخطر وتوحي إليه طريق الخلاص منه بارتكاب فعل معين وحالة الضرورة مانعة المسؤولية ومثال ذلك :أن يبتاع رب عائلة مستورداً مهرباً مع علمه بذلك لمعالجة ولده المريض ،على أن يثبت أنه لا يمكن الاستغناء عن الدواء المذكور لشفاء ولده وأن الدواء لم يكن مفقوداً في السوق المحلية فحسب بل أن جميع الأدوية الممكن أن تقوم مقامه كانت أيضاً مفقودة في السوق المذكورة (حمدي،2004،ص56).

المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن التهريب الجمركي:

تعتبر ظاهرة التهريب من أخطر المشكلات التي تواجه الكثير من الدول لما لها من آثار مدمرة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والصحي :

1. إغراق السوق المحلية بمنتجات لم تخضع لمعايير وفحوصات الجودة والمقاييس مما يعرض المستهلك للعديد من المخاطر الصحية والاقتصادية التي تشكل معالجتها عبئاً كبيراً على ميزانية الأسرة والحكومة على حد سواء.

2.تدمير الصناعة المحلية نتيجة للمنافسة الغير المتكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية بدون دفع رسوم جمركية مما يجعلها رخيصة أمام المستهلك المحلي الذي بدوره يحجم عن شراء المنتجات المحلية، وينجم عن ذلك انخفاض الإنتاج المحلي الذي بدوره يفضي إلى تسريح جزء من القوى العاملة التي تنضم إلى طابور البطالة والفقر الذي تعاني منه الدول النامية بشكل عام . كبير (المطيري،2000،ص49).

3. خلق بيئة طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء فالمستثمر الأجنبي في قطاع التصنيع، على سبيل المثال، قبل أن يتخذ قرار دخول أي سوق (بلد) للاستثمار فيه، أول ما يحرص على معرفته هو مدى توفر الحماية القانونية للمنتجات التي سيقوم بتصنيعها في ذلك السوق، بمعنى آخر، هل هنالك نشاط تهريب يحد من القيمة التنافسية للمنتجات المزمع تقديمها في ذلك السوق أم لا(براهمي،2012،ص202).

4. حرمان خزينة الدولة من الإيرادات الجمركية المفروضة على تصدير واستيراد السلع، وفي ذلك إفقار لخزينة الدولة مما يؤثر على عملية تبني المشاريع التنموية، من خدمية وانتاجية في البلاد وكما نعلم أن الضرائب والرسوم الجمركية تمثل أهم مصدر لتمويل خزينة الدولة التي من خلالها يتم إقامة المدارس والمستشفيات وشق الطرقات وإقامة السدود والحواجز المائية وكذلك تمويل عملية الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي(الرشيدان،2005،ص39).

5.يعمق نشاط التهريب فلسفة الكسب الغير المشروع الذي يؤدي إلى الثراء السريع، و عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفون ويتهرب منها الآخرون.

6.رفع سعر الضريبة الجمركية المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهريب.

7.اضطرار الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق يتمثل في عملية سداد القروض ودفع الفوائد المترتبة.

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي

يهدف هذا الفصل إلى دراسة وتحليل ومناقشة العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي والتي تتمثل في تدريب العاملين بمصلحة الجمارك، نقص الوعي الجمركي ، التشريعات الجمركية، وجود المحاكم الجمركية المتخصصة، دور العلاقات العامة بمصلحة الجمارك، التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية، زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في مصلحة الجمارك.

ويمكن تقسيم هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول :تدريب موظفي الجمارك.

المبحث الثاني: نقص الوعي الجمركي .

المبحث الثالث:التشريعات الجمركية.

المبحث الرابع : وجود المحاكم الجمركية المتخصصة .

المبحث الخامس :دور العلاقات العامة بوزارة المالية.

المبحث السادس : قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية .

المبحث السابع : زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين مصلحة الجمارك

مقدمة:

تتولى إدارة الجمارك محاربة كل أشكال التهريب التي تمس بالمصلحة العامة وأمن المجتمع ، وتعمل على تنفيذ القوانين والأنظمة ، وتحصيل الرسوم الجمركية . لما كانت الضريبة الجمركية عبارة عن اقتطاع نقدي تفرضه الحكومة جبراً وبصورة نهائية على السلع المستوردة عند دخولها لقطاع غزة ، فمن المتوقع أن يلجأ البعض إلى التهريب الجمركي بشتى الطرق والأساليب .وتتعدد العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من حيث تدريب العاملين بمصلحة الجمارك، نقص الوعي الجمركي ، التشريعات الجمركية ، وجود المحاكم الجمركية، دور العلاقات العامة بوزارة المالية ،التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية والحوافز المادية والمعنوية للعاملين في مصلحة الجمارك.

المبحث الأول :تدريب موظفي الجمارك:

تسعى المنظمات في تحقيق أهدافها إلى الاستفادة المثلى من جميع الموارد المتاحة لها ، من أهم هذه الموارد هو المورد البشري الذي تحاول المنظمات الناجحة أن يتم اختياره وتدريبه وتنمية مهاراته (Yawson ,2009,p1) وفق أسس علمية مدروسة ، وحل المشكلات وتذليل العقبات التي تعترضه داخل المنظمة والتي قد تؤثر على مستوى أدائه، بما ينعكس ايجابياً على تطوير أداء منظماتهم بجوانبها وأنشطتها المختلفة (شليل،2013،ص1). لذلك فالتدريب يعد أحد المقومات الرئيسية لتنمية الموارد البشرية وأحد عناصر الإدارة الناجحة ، ويمثل في مجال القوى البشرية مكانة بارزة لأنه عمل أساسي وحيوي لإيجاد نوع من القوى البشرية القادرة على أداء الأعمال بكفاءة واقتدار. كما يعد التدريب من أهم العوامل التي تساعد على رفع مستوى أداء العاملين في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص والاستفادة المثلى من الوقت والمصادر المالية المتوفرة لإنجاز الأعمال.

لذلك فإن موظفي الجمارك في المنافذ الجمركية يتحملون مسئولية حساسة ودقيقة ويشكلون أهم الدعامات التي يقوم عليها العمل الجمركي ، كما يمثلون السد المنيع الذي يفوت الفرصة على المهربين في اتمام عملية التهريب. ويقوموا أيضاً بدور مهم في مكافحة التهريب للحد من دخول

المهربات التي تهدد أمن واقتصاد البلد. ولكن بالرغم من الجهود التي يبذلها موظفو الجمارك في مكافحة التهريب إلا أن محاولات التهريب مازالت مستمرة ؛ لأن المهربين يستخدمون طرقاً وأساليب عديدة ، فكلما كشف موظفو الجمارك أسلوباً للتهريب ابتكر المهربون أسلوباً آخر ، مما يتطلب إيجاد موظفي جمارك على قدر عالٍ من التدريب يخدم الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه مصلحة الجمارك ألا وهو الحد من استمرارية التهريب وجعله أمراً في غاية الصعوبة بالنسبة للمهربين(المطيري،2000،ص4).

1.التدريب :

ويعرف التدريب بأنه " نشاط مخطط يهدف إلي إحداث تغيرات في الفرد والجماعة من ناحية المعلومات والخبرات والمهارات ومعدلات الأداء وطرق العمل والسلوك والاتجاهات مما يجعل هذا الفرد أو تلك الجماعة لاثقين بأعمالهم بكفاءة وإنتاجية عالية " (العنزي ،2013،ص10).

2.أهداف التدريب:

1. تنمية المعارف والمعلومات والمفاهيم والتقنيات لدى المتدربين .
2. تنمية القدرات العقلية والسلوكية والفنية للمتدربين .
3. تنمية المهارات المختلفة لدى المتدربين(الجريوي،2012،ص96) .
4. تغيير الاتجاهات السلبية لدى المتدربين وتحويلها إلى اتجاهات إيجابية لديهم .
5. تنمية العلاقات الايجابية بين العاملين وزملائهم ورؤسائهم والمتعاملين معهم.
6. تعزيز الأمن الوظيفي والاستقرار (الجهني،2013،ص11).

3.واقع التدريب لموظفي دائرة الجمارك:

جدول رقم (1-3): يوضح الخطة السنوية للدورات التدريبية لموظفي وزارة المالية التي يتم تكرارها سنويا

(الفئة العليا)	البرنامج الإداري	البرنامج التخصصي	البرنامج التطويري (حاسوب- لغات)
وتشمل وكيل الوزارة + وكيل الوزارة المساعد + مدير عام	التخطيط الاستراتيجي	السياسات المالية وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية الكلية	لغة انجليزية
	إدارة المخاطر والأزمات	الفساد المالي والإداري وطرق مكافحته	لغة عبرية
	إدارة الحوار والجلسات		قواعد البيانات Access
	تحليل المشكلات واتخاذ القرارات		
(الفئة الأولى)	**البرنامج الإداري**	**البرنامج التخصصي**	**البرنامج التطويري (حاسوب- لغات)**
وتشمل مدير دائرة C + B + نائب مدير عام A	المهارات القيادية والإبداعية للمدير العربي	النظام المالي الفلسطيني والدورة المستندية	الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب
	إدارة الموارد البشرية	مهارات التحليل المالي وإعداد التقارير المالية	لغة انجليزية
	إدارة المخاطر والأزمات	القوانين والأنظمة الجمركية	لغة عبرية
	التخطيط الاستراتيجي	إعداد وتنفيذ الموازنات العامة	
	تحليل المشكلات واتخاذ القرارات	إدارة المخازن والمشتريات	
(الفئة الثانية)	**البرنامج الإداري**	**البرنامج التخصصي**	**البرنامج التطويري (حاسوب- لغات)**
رئيس الشعبة + رئيس القسم + الوظائف التخصصية	إدارة التغيير وفن الإقناع	إجراءات الرقابة المالية في القطاع الحكومي	الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب
	العلاقات العامة (فن الاتصال والتواصل مع الآخرين)	أساليب إعداد الموازنات العامة	لغة عبرية
	دارة الموارد البشرية	إدارة المخازن والمشتريات	لغة انجليزية

	إدارة الوقت وإدارة الذات	القوانين والأنظمة الجمركية	
	مهارات التفكير الإبداعي	النظام المالي الفلسطيني والدورة المستندية	
	المراسلات الحكومية وإعداد التقارير		
	الإدارة الالكترونية E-Management		
(الفئة الثالثة)	**البرنامج الإداري**	**البرنامج التخصصي**	**برامج تطويرية (حاسوب- لغات)**
الوظائف الفنية والكتابية + السكرتارية والمساعدين الإداريين	العلاقات العامة (فن الاتصال والتواصل مع الآخرين)	لا يوجد	الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب
	السكرتارية التنفيذية		لغة انجليزية
	المراسلات الحكومية واعداد التقارير		لغة عبرية
	مهارات التفكير الإبداعي		
	إدارة الوقت وإدارة الذات		

(دائرة التدريب بوزارة المالية– الحكومة الفلسطينية بغزة)

يوضح جدول رقم (1–2): الخطة السنوية للدورات التدريبية لموظفي وزارة المالية وهي عبارة عن خطة تدريب يتم تكرارها سنوياً ، وتشمل هذه الدورات جميع فئات موظفي وزارة المالية (الفئة العليا الفئة الأولى– الفئة الثانية – الفئة الثالثة)، ولكن يلاحظ على هذه الخطة أنها لا تحتوي إلا على دورة واحدة فقط تخص الجمارك (القوانين والأنظمة الجمركية)، وكذلك يوجد عدد قليل من الدورات لها علاقة مباشرة بمكافحة التهريب الجمركي وهذا إن دل فإنما يدل على نقص كبير في الإهتمام في مجال مكافحة التهريب الجمركي.

4.الدورات التدريبية التي تم عقدها خلال عام2013:

جدول رقم (2-3): يوضح الدوارات التدريبية التي تم عقدها خلال عام2013

الرقم	اسم الدورة	عدد المتدربين
.1	الإدارة الالكترونية وأمن المعلومات	24
.2	إدارة المخاطر والازمات	22
.3	تدريب مدربين	14
.4	الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب ICDL	23
.5	الاسعافات الأولية	11
.6	البروتوكول وفن الاستقبال	28
.7	الضبط الجمركي والاجراءات القانونية	28
	المجموع الكلي للمتدربين	150

(دائرة التدريب بوزارة المالية- الحكومة الفلسطينية بغزة)

يوضح جدول رقم (2-2): الدوارات التدريبية التي تم عقدها خلال عام 2013 يتبين من خلال الجدول أن هناك دورة واحدة فقط في مجال عمل الجمارك ، والعدد الذي استفاد منها(28) موظف من أصل (329) موظف ، أي ما يعادل 8.45% من إجمالي الموظفين العاملين في الدوائر الضريبية .

5. الدورات التدريبية المتخصصة المقترحة لمكافحة التهريب الجمركي:

جدول رقم (3-3): يوضح الدوارات التدريبية المتخصصة المقترحة

الرقم	اسم الدورة	محتوى الدورة
.1	مكافحة التهريب	- تعريف التهريب - أنواع التهريب - طرق مكافحة التهريب
.2	أساليب وطرق التفتيش	- تعريف التفتيش الجمركي - مهارات الاشتباه - اساليب التفتيش - – تحليل وفحص وثائق السفر
.3	اجراءات الأمن في المنافذ الجمركية	- مفهوم الأمن - اجراءات الأمن في المنافذ الجمركية - دور الأمن في مكافحة التهريب
.4	مكافحة الغش والتقليد في قطع غيار السيارات	- تعريف بنظام مكافحة بالغش التجاري - التعرف على قطع الغيار السيارات الأصلية - التفرقة بين الأصلي والمقلد في قطع غيار السيارات
.5	كشف التزوير في مستندات وبوالص الشحن	- ما هيه التزوير وآثاره - التعريف بمستندات وبوالص الشحن - طرق اكتشاف حالات التزوير - الاجراءات الواجب اتخاذها حال اكتشاف التزوير
.6	احكام محاضر الضبط	- تعريف بمحاضر الضبط - اجراءات اعداد محاضر الضبط
.7	دور الجمارك في مكافحة غسيل الأموال	- تعريف غسيل الأموال - طرق غسل الأموال - اساليب مكافحة غسل الأموال
.8	جرائم التهريب الجمركي	- تعريف التهريب الجمركي - جرائم التهريب

		- عقوبات التهريب - التصالح في قضايا التهريب
.9	دور الجمارك في مكافحة الاغراق	- تعريف الإغراق - الآثار الضارة للإغراق - طرق مكافحة الإغراق
.10	اخلاقيات الوظيفة الجمركية	- تعريف بالوظيفة الجمركية - اخلاقيات العمل الجمركي - واجبات وحقوق الموظف الجمركي
.11	الولاء الوظيفي في العمل الجمركي	- مفهوم الولاء الوظيفي - تنمية الولاء الوظيفي
.12	واجبات وحقوق الموظف الجمركي	- الهيكل الوظيفي لمصلحة الجمارك - الواجبات الوظيفية - الحقوق الوظيفية - اجراءات واحكام الطعن على القرارات الإدارية
.13	مهارات التعامل مع الجمهور في بيئة العمل الجمركي	- دراسة السلوك الوظيفي - فن التعامل مع الجمهور - أثر التكنولوجيا في التعامل مع الجمهور - التعامل مع المسافرين
14	إعداد مدربين متخصصين في المجالات الجمركية	- مفهوم التدريب وأهميته معايير إعداد المدرب الناجح - أساليب وطرق التدريب

(إعداد الباحث)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2) أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الجمارك حيث تساهم هذه الدورات في علاج مشكلة التهريب الجمركي. لذلك يرى الباحث أن الدورات التي وردت في الجدول السابق تعمل على سد الفجوة بين الواقع والمأمول وإكساب المتدربين من موظفي الجمارك المعارف والخبرات وتنمية قدراتهم ليتمكنوا من مكافحة التهريب بكفاءة وفاعلية.

المبحث الثاني: نقص الوعي الجمركي:

إن أداء المستوردين للضرائب الجمركية المستحقة عليهم، هو تعبير عن ممارسة مسؤوليتهم الاجتماعية في المحافظة على وطنهم، وعليه فإن المستوى الأخلاقي لمواطني الدولة يعتبر رفيعاً إذا ما التزم المستوردون بالتزامهم الضريبي، أما ضعف المستوى الأخلاقي فهو يتناسب عكسيا مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، ومع الشعور بتحمل المسؤولية في تحمل الأعباء العامة، حيث أن ضعف المستوى الأخلاقي للأفراد يحفز على التهريب من أداء الضريبة الجمركية

(عبد الغفور،2008،ص76). فالتهريب الجمركي ظاهرة عامة أو على الأقل تكاد تكون هكذا، ومع ذلك يختلف نطاقها من بلد لآخر بصورة واضحة، وإذا كان السبب الظاهر للتهريب الجمركي هو رغبة المكلف في الاحتفاظ بأمواله وعدم التنازل عنها للحكومة، إلا أن دوافع المكلف في تصرفاته بهذا الشكل وقدرته في الوصول إلى تحقيق رغبته تتوقف على مجموعة من الأسباب من بينها الأسباب الأخلاقية. لذلك يقصد بالوعي الضريبي شعور المواطن بواجبه نحو وطنه، وما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية تعين الحكومة على مواجهة ما يلقى عليها من أعباء.

يرجع نقص الوعي الجمركي إلى عدة عوامل منها:

1. إعتقاد الشخص أنه يدفع للحكومة أكثر مما يأخذ منها، أو عدم شعوره بما تقدمه الحكومة من خدمات، وشعوره بأنه يستطيع الاستمرار في الانتفاع من خدمات الحكومة حتى مع عدم دفع الضريبة، وذلك أن دفعها ليس شرطاً للاستفادة من الخدمات.

2.إعتقاد المكلف أن الحكومة تسيء استخدام الأموال العامة وأنها تضر الجماعة بهذا الشكل وقد يكون السبب في ذلك بعض الاعتبارات التاريخية(لزرق،2012،ص53).

3.أن التشريع الجمركي في كثير من الدول لا تتوفر به العدالة الضريبة بين المكلفين والتوسع في تفسير الاستثناءات دون نص قانوني، وينتج عن ذلك ردود فعل نفسية لدى المكلف تتناسب عكسياً مع الوعي الجمركي.

4.شعور الفرد بثقل العبء الضريبي عند ارتفاع معدلات الضريبة أو تعدد الضرائب المفروضة على الوعاء نفسه أو شعوره بعدم العدالة في توزيع العبء الضريبي، قد يؤدي به إلى الاعتقاد بظلمها ويدفعه إلي التهرب منها.

5.القدرة المالية والحالة الاقتصادية العامة للمكلف تلعب دوراً كبيراً في قوة الباعث النفسي لتهربه من الضريبة، فهو يسعى للتهرب أكثر عندما يكون في حالة مالية صعبة(العمور،2007،ص70)

المبحث الثالث:التشريعات الجمركية:

يعتبر التشريع الجمركي، هو نصوص قانونية، تشريعية، تنظيمية، تبين مجال عمل إدارة الجمارك، و تبرز دورها في تطبيق قانون الجمارك، قانون التعريفة الجمركية و التشريع الجمركي، فهي تعمل على المراقبة و المتابعة، لعمليات الاستيراد و التصدير و تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية (مراد،2006،ص277).لذلك اعتنت غالبية الدول بتضمين دساتيرها مبادئ وأسساً تتعلق بالضرائب الجمركية ، إذ نصت الدساتير أن فرض الضريبة أو إلغاءها أو تعديلها، لا يكون إلا بقانون . وذلك لأن الضرائب لها آثارها على الدولة من ناحية الإيرادات، والاقتصاد، وتأثيرها على المكلفين بأعبائها. فالتشريعات الجمركية ذات أهمية بالغة في مكافحة التهريب الجمركي.

و الجمارك ليست من مبتكرات (الشهري،2002،ص67) هذه العصور القريبة، بل هي ترتبط نشأتها بنشأة التجمعات البشرية المنظمة، سواء في شكل دول كما تراها اليوم، أو في شكل من التجمعات القديمة، و قد عرفتها التجمعات السابقة، و لجأت إليها في مختلف العصور و إن اختلفت غايتها على ما نراه اليوم، فعرفت الضرائب قديماً عند المصريين و كانت تفرض على البضائع المستوردة بقصد حماية المصنوعات الوطنية. عرفت كذلك الجمارك عند الرومان و قد استخدمت لمكافحة تسلل العبيد دون تسديد الضرائب المفروضة، و كانت تفرض الضرائب على البضائع سواء القادمة من خارج بلادهم أو التي يتم نقلها من مدينة إلى أخرى، و إن كانت غير ثابتة، حيث يمكن زيادتها حال الحاجة لسد خدمات الدفاع عن الوطن، أو القيام بمشاريع عامة. (مراد ،2006،ص259).أما في الإسلام فقد شهدت المالية الاسلامية منذ عهد الخليفة عمر –

رضي الله عنه – تطبيقاً خاصاً ومتطوراً لما هو متعارف عليه في عالم اليوم بالتعريفة الجمركية ، والمتمثل في "نظام عشور التجارة "؛ فالضريبة الجمركية إن لم تكن من ابتكار خلفاء المسلمين وولاتهم ، و إنما هي مأخوذة من البلاد التي نزح إليها العرب (بالتحديد بلاد الرومان) ،إلا أن الملاحظ أن الغرب قد اقتبس كثيراً من أحكام عشور النظام المالي الإسلامي وضمها في نظمه الجمركية ؛ مما يعني أن الحضارة الإسلامية في هذا الخصوص تمثل حلقة وصل بين حضارتين : حضارة الرومان القديمة وحضارة الغرب الحديثة(وفا ،2000،ص343).

أما في الدولة العثمانية ، فكان التشريع الجمركي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالامتيازات الأجنبية ، التي منحها السلاطين لأغلب دول العالم ، حيث أصبحت تتمتع بالامتيازات الواسعة التي تفوق ما يتمتع به المواطن .ومن أهم القوانين الجمركية التي أصدرها السلطان العثماني ، القانون الصادر

سنة 1863 يتعلق بالرعايا الأجانب ، الذين تضبط معهم بضائع مهربة ، حيث كانوا يساقون إلى لجنة مؤلفة من موظفي الجمارك تقرر مصادرة البضاعة ، وكانت المصادرة هي العقوبة الوحيدة لمخالفات التهرب ، ولهذا السبب كان ناقل البضاعة المهربة أو الشخص المحجوزة معه هو المسؤول عنها ، وليس صاحبها الحقيقي، أما نظام عام 1882 فقد ظهرت الغرامة كعقوبة لأعمال التهريب إضافة إلى المصادرة ، فقد نصت المادة (35) منه علي " أن المخالفات للأنظمة الجمركية المنشورة رسمياً ، تعاقب بغرامة تفرض بالتضامن ، حسب الحال ، علي الفاعلين والمحرضين وأصحاب البضائع وسائقي المركبات والشركاء في التهريب .أما ما يخص فلسطين في الفترة ما قبل الاحتلال عام 1967م ، فرضت في فلسطين إبان الانتداب البريطاني ضرائب مثل ضرائب الدخل والرسوم الجمركية وضريبة الإنتاج ، وبعد نكبة سنة 1948م بقيت القوانين الضريبية التي كانت مطبقة في ظل الانتداب البريطاني سارية المفعول إلى أن صدر قرار وحدة الضفتين الشرقية والغربية تم تطبيق القوانين الاردنية على الضفة الغربية (مركز الميزان لحقوق الانسان،2011،ص36) . أما في الفترة الواقعة ما بين عام 1967 وحتى عام 1994 ، فرض علي الضفة الغربية وقطاع غزة التقيد بالقوانين الإسرائيلية فيما يتعلق بتنظيم الأعمال بما فيها العلاقات التجارية وقد اتسم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة والعالم الخارجي بالمحدودية. وفي عام 1994 ، بعد توقيع البروتوكول الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية

وحكومة الاحتلال في باريس طرأ تغير بسيط علي هذا الوضع ، وأصبح ممكنا للسلطة الوطنية الفلسطينية صلاحية تحديد التعرفة الجمركية علي بضائع تم تحديدها مسبقا ومستوردة من الأردن ، مصر ، ومن دول عربية ، وإسلامية أخري ، فإن التعرفة الجمركية علي البضائع ، باستثناء تلك المصنفة بهذه الطريقة ، ستتبع نظام التعرفة الجمركية الإسرائيلية المعمول به حالياً(أبو صلاح،2013،ص2).

أما حالياً فإن التشريع الجمركي المعمول به في قطاع غزة هو مشروع قانون لسنة 1998م بشأن الجمارك .وهنا يمكن القول أن هذه القوانين مقتبسة عن قانون رقم (11) لسنة 1929م المعمول به في محافظات غزة، وقانون الجمارك والمكوس رقم (1) لسنة 1962م المعمول به محافظات الضفة الغربية ، و هي قوانين قديمة ولم يطرأ عليها أي من التعديلات اللازمة لمواكبة المتغيرات الدولية التي حصلت منذ العام 1948 على الأقل وحتى يومنا هذا.

المبحث الرابع: وجود المحاكم الجمركية المتخصصة:

أن إنشاء محكمة جمركية متخصصة ، ينبع من أهمية الجهد في تطبيق نصوص القانون، بالسرعة الملائمة التي تحقق العدالة للمتقاضين من مكلفي الضرائب أو من دائرة الجمارك . يعود هذا الجهد بالفائدة على النمو الاقتصادي وتشجيع المستثمرين من الداخل والخارج، ما يعزز الثقة بالأنشطة الاستثمارية والتجارية ، من خلال تمثيل الخزينة العامة، لتحصيل حقوقها من المكلفين المتهربين من دفع التزاماتهم الجمركية وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، وتطبيقها بعدل وانصاف وذلك حماية للمكلفين من أي تعسف في تحصيل هذه الحقوق من جهة، وتوفير الرقابة القضائية على تصرفات موظفي الجمارك أثناء عملهم، من جهة أخرى .و ستنظر المحاكم الجمركية بفك المنازعات الناشئة عن قضايا الجمارك والمكوس والاستيراد والتصدير والإنتاج المحلي(ابو صلاح،2013،ص121) والتهريب الجمركي وغيرها، وسيساهم تشكيلها في سرعة الفصل في هذه القضايا.

1.عدد قضايا التهريب الجمركي :

جدول رقم(4-3): يبين عدد قضايا التهريب الجمركي

عدد قضايا التهريب الجمركي			
السنة	عدد القضايا	عدد القضايا المنجزة	عدد القضايا قيد النظر
2010	25	10	15
2011	30	19	11
2012	14	8	6
2013	7	4	3

(دائرة الشؤون القانونية – وزارة المالية بغزة)

يوضح جدول رقم(3-2) يبين عدد قضايا التهريب الجمركي خلال السنوات الماضية حيث يتضح أنه في عام 2010 كان عدد قضايا التهريب الجمركية المرفوعة ضد المكلفين (25) قضية تم البت بشكل نهائي (10) بينما هناك (15) قضية قيد النظر، وأنه في عام 2011 كان عدد قضايا التهريب الجمركية المرفوعة ضد المكلفين (30) قضية تم البت بشكل نهائي (19) بينما هناك (11) قضية قيد النظر، أنه في عام 2012 كان عدد قضايا التهريب الجمركية المرفوعة ضد المكلفين (14) قضية تم البت بشكل نهائي (8) بينما هناك (6) قضية قيد النظر، أنه في عام 2013 كان عدد قضايا التهريب الجمركية المرفوعة ضد المكلفين (7) قضية تم البت بشكل نهائي (4) بينما هناك (3) قضية قيد النظر ويلاحظ في عام 2012 ،2013 انخفاض عدد القضايا ذلك بسبب عدم رغبة إدارة الجمارك بالتوجه للمحاكم العادية للنظر في قضايا التهريب الجمركي بسبب طول فترة البت في الحكم وعدم تخصص القضاة في هذا النوع من القضايا.

2.قرار تشكيل المحكمة الجمركية الفلسطينية:

انطلاقاً من هذا الغرض ورغبة من السلطة الفلسطينية في التوجه نحو التخصص كما هو الحال في الدول المجاورة صدر مرسوم رئاسي سنة 2004 من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ينص على تشكيل المحكمة الجمركية الفلسطينية في مدينة رام الله الفلسطينية للنظر في المخالفات

الجمركية ولم يتم العمل بها نظراً للظروف الأمنية في فلسطين حيث حدد القانون الجمارك والمكوس المعمول به في مناطق السلطة الفلسطينية كيفية تشكيل محكمة الجمارك الاستئنافية اختصاصها استئناف أحكام محكمة الجمارك البدائية حيث تناولت اختصاص هذه المحكمة :

1.النظر في كافة الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد أحكام هذا القانون وأنظمته وقوانين المكوس وأنظمته والانتاج المحلي وقوانين الاستيراد وأنظمتها والتصدير .
2.النظر في الخلافات الناجمة عن تطبيق التعريفة الجمركية والاتفاقيات التجارية الدولية في أي خلاف مهما كان نوعه يتعلق بتطبيق القوانين والأنظمة المذكورة في الفقرة الأولى من المادة .
3.لها حق التوقيف والتخلية في هذه الجرائم والمخالفات حسب القواعد المنصوص عليها في أصول المحاكمات الجزائية (ديوان الفتوة والتشريع www.dft.gov.ps-10/1/2014).
4.لهذه المحكمة أن تصدر قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية .

وهنا يشير الباحث إلى أن عدم تشكيل المحاكم الجمركية إلى الآن يشكل عقبة، وغلَّ ليد الإدارة العامة للجمارك والمكوس، وعدم قدرتها على القيام بعملها والمهام الملقاة على عاتقها، هذا إلى جانب أن وجود هذا النوع من المحاكم سيوفر قضاة متخصصين في هذا المجال، وبالتالي سينعكس الأمر على أداء الإدارة من جهة، وعلى التزام المكلفين من جهة أخرى عندما يعرفون أن هناك محاكم وجهات قضائية ستعاقب. وما يحصل على أرض الواقع أنه يتم إحالة ملفات المتهربين إلى النيابة العامة باعتبارها صاحبة الصلاحية في هذا الأمر(تقرير امان،2011،ص11).

المبحث الخامس :دور العلاقات العامة بوزارة المالية :

أن العلاقات العامة إحدى وظائف المنظمة التي تهدف من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الصلات المتبادلة مع جماهيرها بغرض إيجاد درجة مناسبة من القبول والتكيف مع هذه الجماهير فبرامج العلاقات العامة يجب أن تبدأ من داخل المنظمة بحيث تحقق درجة كبيرة من التفاعل بين العاملين فيها ، وذلك باتخاذ السياسات التي تبرز أهمية الجانب الانساني في التنظيم مثل رفع الروح المعنوية ، وتحفيز العاملين ، وتوفير ظروف العمل المناسبة ، وتنمية الشعور بالانتماء ، وزيادة درجة الرضا والتفاهم والثقة المتبادلة بينهما(أبو سليم،2006،ص3) ، ومعالجة المشكلات

الانسانية داخل التنظيم ، بالنسبة للجمهور الخارجي فإن برامج العلاقات العامة تعمل على تحسين وتطوير الصورة الذهنية للمنظمة لدى الآخرين ، وكذلك تسعى للحصول على تأييد الرأي العام ، وإظهار مدى مساهمة المنظمة في تحقيق الصالح العام. و إذا كانت العلاقات العامة قد أصبحت عمل لا غنى عنه في أي مؤسسة حكومية ، فإن مصلحة الجمارك أحوج ما تكون إلى مجهود العلاقات العامة ، ذلك لطبيعة عمل مصلحة الجمارك التي لا تتمتع بالقبول والود الذي تتمتع به الدوائر الحكومية الأخرى(العتيبي،2003، ص2).

شكل رقم (1-3): يوضح الهيكل التنظيمي لوحدة العلاقات العامة

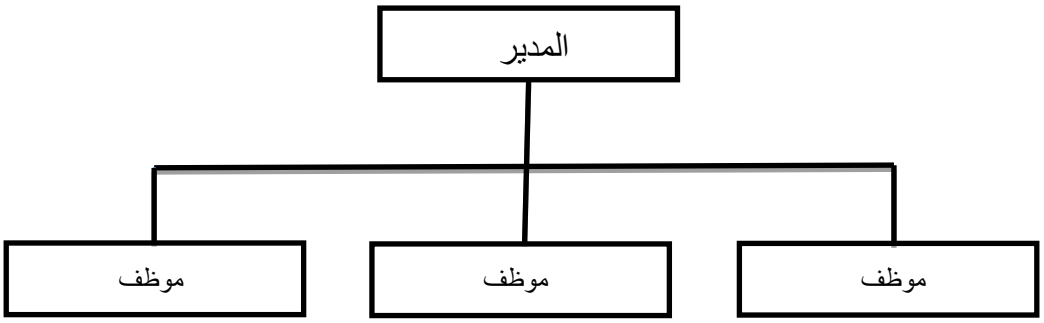

(وحدة العلاقات العامة بوزارة المالية في قطاع غزة)

دائرة العلاقات العامة:

تعد وحدة العلاقات العامة من الأنشطة الحيوية الضرورية التي لا غنى عنها داخل أي مؤسسة ، وتسعى وحدة العلاقات العامة في وزارة المالية و منذ نشأتها في العام 2006 إلى تحسين الصورة الذهنية للوزارة عند جمهورها من الموظفين والمراجعين على حد سواء و كسب تأييدهم و بناء جسور من التفاهم و التعاون و ذلك من أجل تحقيق أهداف الوزارة . يتكون عدد موظفي دائرة العلاقات العامة بوزارة المالية في حكومة غزة من مدير الدائرة وثلاثة موظفين ، وهذا العدد قليل جداً لكي تقوم هذه الدائرة بمهامها ومسؤولياتها ، بحيث لا تستطيع أن تخدم أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (329) ، مع الأخذ بالحسبان أن العدد الكلي لموظفي وزارة المالية الذين يصل عددهم أكثر من 600 موظف وهذا يدل على تهميش الإدارة العليا وعدم اهتمامها بأهمية دور العلاقات العامة في بناء الثقة بين وزارة المالية بدوائرها الضريبية المختلفة بما فيها الإدارة العامة

للجمارك والمكوس وبين الجمهور ، وكذلك تحسين الصورة العامة و إعلام المكلفين بكل جديد وأخذ تغذية راجعة بمشاكل وظروف الجمهور.

بما أن مصلحة الجمارك هي خط الدفاع الأول لحماية القطاع اقتصادياً ،وأمنياً، وفكرياً وصحياً فقد كلفت مصلحة الجمارك بمسئولية إجراء تفتيش القادمين والبضائع المستوردة وتحصيل الرسوم الجمركية ،حسب اللوائح التنظيمية (الرشيدان،2005،ص5) المعمول بها منعاً لتهريب و إغراق السوق المحلية بمنتجات لم تخضع لمعايير وفحوصات الجودة والمقاييس، تدمير الصناعة المحلية نتيجة للمنافسة الغير متكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية بدون دفع رسوم جمركية مما يجعلها رخيصة أمام المستهلك المحلي، أو تهريب الممنوعات وجلبها الى قطاع غزة . فإن ذلك يتطلب القيام بعمليات التفتيش الدقيق للأمتعة والحقائب باستخدام الوسائل التقنية وأجهزة الكشف أو التفتيش اليدوي للحقائب ، وهذه الإجراءات قد تصادف تضجراً من بعض المسافرين ، فإن وظيفة العلاقات العامة تعد في هذا المجال بالذات ؛ ضرورة ملحة باعتبارها الصوت المؤثر لأي إدارة ، حيث يقع على عاتقها إرشاد المسافرين بأهمية عملية التفتيش وأنها حماية لهم ولأبنائهم ولوطنهم. لذلك تمكن أهمية وظيفة العلاقات العامة في زيادة وعي المواطن والمكلف وتثقيفهم عن الجمارك وحثهم على التعاون مع رجالها بشكل طيب وبما يحقق المصلحة المشتركة (العجمي،2004،ص7).

1.مفهوم العلاقات العامة :

تعرف العلاقات العامة بأنها " هي طريقة للسلوك وأسلوب للإعلام و الاتصال يهدف إلى إقامة علاقات مفعمة بالثقة والمحافظة عليها بين المنظمة والفئات المختلفة من الجماهير داخل المؤسسة وخارجها التي تتأثر بنشاط تلك المنظمة " (الشرمان وعبدالسلام ،2001،ص17).

و من أهم المهام و الأنشطة التي تقوم بها وحدة العلاقات العامة:

1.إبراز دور وزارة المالية و رسالتها و رؤيتها و أنشطتها.

2.التغطية الإعلامية لكافة أنشطة الوزارة و تزويد وسائل الإعلام بها و المتابعة الإعلامية لكافة الأخبار التي تخص الوزارة.

3.التواصل و التنسيق مع كافة الوزارات و مؤسسات المجتمع المحلي.

4.تنظيم الترتيبات اللازمة لاستقبال الوفود الرسمية و الضيوف مع كبار الشخصيات.

5.تقوية العلاقات و الروابط مع وسائل الإعلام المختلفة.

6.التواصل الاجتماعي مع موظفي الوزارة.

7.متابعة الأنشطة المتنوعة الخاصة بالموظفين.

8.الاهتمام بشؤون المتقاعدين و التواصل معهم و الاستفادة من خبراتهم و التشاور معهم ،وإشعارهم باهتمام الوزارة بهم و رعاية شؤونهم.

9.متابعة شكاوي الجمهور الخارجي و موظفي الوزارة و محاولة إيجاد حلول مع الجهات المختص(http://www.mof.gov.ps-20/8/2013).

10.المشاركة في الفعاليات و المناسبات الإسلامية و الوطنية.

المبحث السادس :التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية :

يعد التنسيق أحد الوظائف الأساسية في العملية الإدارية فهو يمثل أحد مقومات الإدارة من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى المنظمات والجهات ذات المصالح المشتركة لتحقيقها وتتبع الحاجة الى التنسيق نظراً لاختلاف وجهات النظر بشأن كيفية تحقيق الأهداف الجماعية ، أو كيفية عملها بانسجام، فعادة ما يفسر الاشخاص الأهداف المتشابهة بطرق مختلفة كل من وجهة نظرة ، وكثراً ما لا تتفق جهودهم لتحقيق تلك الأهداف مع جهود الآخرين . ومن هنا تبرز أهمية التنسيق والتوفيق بين هذه الاختلافات في كيفية أداء العمل ومتابعته والاهتمام بالهدف الأساس. والتنسيق يعمل على التقريب بين وجهات النظر المختلفة وإيجاد روح التعاون في تقديم الخدمات والواجبات التي يلزم أن تقوم بها أكثر من هيئة بما يكفل عدم التكرار أو الازدواج والتضارب بين الهيئات المختلفة ، والتنسيق من أهم العمليات التي تمارس بها طريقة تنظيم المنظمات(الفهيد، 2006،ص2).

1.مفهوم التنسيق :

"يعبر بمفهومة الواسع عن المهمة المركزية أو الأساسية في جعل كل من الاطراف تعمل سوية تحقيق أهداف مفهومة ومتفق عليها" (السعدان،1998،ص30).

2.أهداف التنسيق:

1.يوفر التنسيق الفرص لتبادل الخبرات ، التجارب ، والأفكار التي تسهم في تفعيل العمل الجماعي ، وترشيد برامجه وقراراته وممارسته .

2.يسهم التنسيق في التوظيف الكفء للطاقات البشرية ، أينما وجدت وفي المجلات الملائمة لتخصصها.

3.يقوي التنسيق الثقة ، و الاحترام المتبادل ، ورفع الروح المعنوية للعاملين(البقمي،2005،ص27) ، والتفاعل بين مختلف الجهات.

4.يساعد التنسيق على إحتواء مقاومة التغيير ، وردود الفعل السلبية و فتح حوار مع القوى المقاومة للتغيير.

5.يساعد التنسيق في توضيح الخطط والسياسات العامة ، والأهداف المراد تحقيقها وبالتالي تنظيم الجهود الجماعية (الصالحي ،2008،ص23).

ويعتبر التنسيق بين مصلحة الجمارك وبين الأجهزة الأمنية، ضرورة حتمية لنجاح العمل، بحيث تؤدي أساليب التنسيق المستخدمة دوراً مهماً في تقريب ما قد يحدث من اختلاف في وجهات النظر نتيجة لتحقيق كل جهة أهدافها بطريقة مختلفة ، و لكي يحدث تناغم وانسجام في أداء مهام هذه الجهات بعيداً عن الازدواجية والتداخل في الاختصاصات. وتتنوع أساليب التنسيق بين مصلحة الجمارك و الأجهزة الأمنية المختلفة تبعاً لطبيعة الموضوع المراد التنسيق له، ولعدد الجهات المشاركة في عملية التنسيق ، إضافة إلى الإمكانيات المادية والتقنية المتاحة . وإذا كانت الأجهزة الأمنية تهدف بصورة أساسية لحماية أمن الوطن ، وأمن الاشخاص فإن هذا الهدف يمثل

جل اهتمام مصلحة الجمارك من خلال منع ظاهرة التهريب الجمركي الغير ضريبي مثل استيراد المطبوعات والصور المخلّة بالآداب والمواد المخدرة والسموم والسلع الفاسدة.

وهناك أيضاً أهمية للتنسيق بين مصلحة الجمارك وجهاز الأمن الوطني فيما يتعلق بمنع ظاهرة التهريب الجمركي حيث يقوم جهاز الأمن الوطني بالمساعدة في منع عملية التهريب في وقت حدوثها أو التأكد من التجار والشاحنات يحملوا إيصالات و مستندات تثبت التخليص الجمركي .

المبحث السابع : الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في الإدارة العامة للجمارك:

تمارس المؤسسات العامة والخاصة أعمالها بواسطة كادرها البشري وذلك لتنفيذ أهدافها على المدى القريب والبعيد. ولكي تصل هذه المؤسسات إلى الهدف المراد الوصول إليه كان لا بد لها من إيجاد الكادر الوظيفي القادر على إيصال المؤسسة إلى ذلك الهدف، وعلى هذه المؤسسة رد الجميل أولا بأول لتحفيز الموظف على الاستمرارية في الأداء الجيد والفعال. ولقد حظي موضوع الحوافز باهتمام العديد من علماء السلوك الاداري ، ولعل السبب في ذلك هو أن الحوافز بشتى أنواعها المادية والمعنوية واحدة من أهم المتغيرات المستقلة الايجابية في الدافعية للعمل. وتنقسم الحوافز إلى نوعين هما: الحوافز المادية والتي تتمثل في المكافآت المالية والهدايا والعلاوات الإستثنائية التي تمنح للموظف نظير قيامه بعمل مميز أو جهد واضح للنهوض بالمؤسسة والنوع الثاني هي الحوافز المعنوية وتتمثل في عبارات وخطابات الثناء والشكر والتقدير الموجهة للموظف ، والأخيرة ربما تكون أقل تأثيراً – في نظر البعض– من سابقتها ولكنها تعطي انطباعاً بوجود تعزيز لكل عمل جيد يقوم الموظف بتنفيذه(الجساسي،2011، ص12).

ونظراً لأهمية الحوافز ودورها كأحد أهم العوامل المؤثرة في سلوك الفرد دفعه نحو تحقيق أهداف المنظمة ، فقد تزايد الاهتمام بها من قبل الباحثين وعلماء الإدارة ، وظهرت عدة نظريات خاصة بالحوافز . لذا كان لنا في هذا الإطار السعي نحو الاطلاع على نظام العمل في مؤسسات القطاع العام للحكومة الفلسطينية ، وواقع الموظف العام من حيث الحوافز والمكافآت والتعويضات ومدى علاقة ذلك بالإنجاز بالعمل. وما هو حال موظف القطاع العام.

وما دور الحكومة والمسئولين بالاهتمام بموظف الجمارك ودعمه، وتطوير أدائه بالمحفزات المتعددة المادية والمعنوية، وتوجيهه للعمل بأقصى الطاقات والتفكير الإبداعي التطويري. وهل العاملين بالقطاع العام يبذلون جهوداً بتأدية واجباتهم؟ وما هي المعوقات التي تحول دون تطوير أداء موظفي الجمارك؟ وكيف يمكن أن يشعروا برضا عن الأعمال التي يؤدونها؟ وما هو الأثر الناجم عن نظام الحوافز المادية والمعنوية المعمول به حالياً على الأداء الوظيفي في إدارة الجمارك؟ إن للموظف بغض النظر عن موقعه الإداري أو التنفيذي ...إلخ واجبات يؤديها مقابل استحقاقات تتكفل إدارة الجمارك بتقديمها، منها الحفز المعنوي بحيث يشعر الموظف أنه جزء مهم في جسم إدارته ، ويعمل مع الجميع من أجل تحقيق رؤية وغاية إدارة الجمارك ، والحفز المادي من خلال إيجاد نظام حوافز ومكافآت منصف(العكش،2007،ص2).

1.الحوافز المادية والمعنوية:

مفهوم الحوافز:

هي مجموعة العوامل التي تهيئوها الإدارة للعاملين لتحريك قدراتهم الأساسية بما يزيد من كفاءة أدائهم لأعمالهم على نحو أكبر و أفضل ، وذلك بالشكل الذي يحقق لهم حاجاتهم ، وأهدافهم ، ورغباتهم ، وبما يحقق لهم أيضاً أهداف المنظمة العاملة (العنقري،1999،ص12).

وتنقسم الحوافز إلي نوعين رئيسين الحوافز المادية و الحوافز المعنوية :

أ. الحوافز المادية :

إن الحوافز المادية هي التي تشبع حاجات الفرد المادية ، وتحفز على تنمية وتطوير أدائه حيث تهدف الحوافز المادية إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الأداء ، والحافز المادي هو الحافز ذو الطابع المالي ، أو النقدي أو الإقتصادي ، وهو يتمثل فيما يحصل عليه العاملون من مزايا وحقوق كالرواتب والأجور والعلاوات والبدلات المالية والتعويضات والمكافآت والمعاشات التعاقدية والمشاركة في الأرباح . ويعد هذا النوع من الحوافز الأكثر استخداماً كما أنه الأكثر تأثيراً فالأجور والرواتب أصبحت من المقومات الأساسية لإشباع حاجات الانسان(القحطاني،2009،ص30).

ب.الحوافز المعنوية :

أما الحافز المعنوي فيمثل الدافع الواجب إشباعه في شكل غير نقدي مثل الشعور بالإعتزاز بالعمل والشعور بالرضا نتيجة القيام بالعمل على الوجه المطلوب ، وتقدير الآخرين، والتمتع بالمركز الأدبي المصاحب للعمل ، ووجود فرصة الترقية والشعور بالولاء نحو العمل (الحارثي ،1999،ص37).

أهمية الحوافز:

1. المساهمة في إشباع العاملين ورفع روحهم المعنوية .
2. المساهمة في إعادة تنظيم منظومة احتياجات العاملين وتنسيق أولوياتها.
3. المساهمة في تحقيق أي أعمال أو أنشطة تسعى المنظمة إلى إنجازها.
4. تنمية عادات وقيم سلوكية جديدة تسعى المنظمة إلى وجودها بين العاملين.
5. المساهمة في تعزيز العاملين لأهداف المنظمة أو سياساتها وتعزيز قدراتهم وميولهم.
6. تنمية الطاقات الإبداعية لدى العاملين بما يضمن ازدهار المنظمة وتفوقها .
7. المساهمة في التحكم في سلوك العاملين بما يضمن تحريك هذا السلوك وتعزيزه وتوجيهه

وتعديله حسب المصلحة المشتركة بين المنظمة والعاملين (الجريد،2007،ص11-10).

2.الإجراءات والعقوبات التأديبية بحق الموظف الحكومي :

مادة (68)

إذا ثبت ارتكاب الموظف مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الخدمة المدنية أو في تطبيقها فتوقع عليه إحدى العقوبات التأديبية التالية:

1. التنبيه أو لفت النظر(قانون الخدمة المدنية الفلسطيني).
2. الإنذار.

3. الخصم من الراتب بما لا يزيد عن راتب خمسة عشر يوماً.

4. الحرمان من العلاوة الدورية أو تأجيلها مدة لا تزيد عن ستة أشهر.

5. الحرمان من الترقية حسب أحكام هذا القانون.

6. الوقف عن العمل مدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الراتب.

7. تخفيض الدرجة.

8. الإنذار بالفصل.

9. الإحالة إلى المعاش.

10.الفصل من الخدمة.

مادة (69)

1. تكون الإحالة للتحقيق على مخالفة تأديبية ممن يملك سلطة توقيع العقوبة على الموظف.

2. فيما عدا عقوبة التنبيه أو لفت النظر لا يجوز توقيع عقوبة على الموظف إلا بعد إحالته إلى لجنة للتحقيق معه وسماع أقواله، ويتم إثبات ذلك بالتسجيل في محضر خاص، ويكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسبباً.(قانون الخدمة المدنية الفلسطيني)

مادة (70)

لا توقع على موظفي الفئة الثانية إلا إحدى العقوبات التأديبية التالية:-

1. اللوم.

2. الإحالة إلى المعاش.

3. الفصل من الخدمة.

مادة (71)

1. تكون إحالة موظفي الفئة الأولى للتحقيق على المخالفات التأديبية بقرار من مجلس الوزراء بناءً على طلب من رئيس الدائرة الحكومية التابعين لها(قانون الخدمة المدنية الفلسطيني).

2. تتولى التحقيق لجنة يشكلها مجلس الوزراء من موظفين لا تقل درجاتهم عن درجة الموظف المحال للتحقيق.

3.ترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها وفقاً لأحكام هذا القانون.

مادة (72)

إذا نسب للموظف ما من شأنه توقيفه أو احتجازه أو التحقيق معه في شأن يخرج عن نطاق وظيفته فعلى الجهة القائمة على هذا الإجراء إبلاغ الدائرة الحكومية التابع لها الموظف فوراً للنظر في شأنه وفقاً لأحكام هذا القانون.

مادة (73)

لا يجوز إحالة الموظف إلى التحقيق وفقاً لأحكام هذا القانون بسبب مخالفة تأديبية مضى على اكتشافها أكثر من ستة أشهر.

مادة (74)

لا يعفى الموظف من العقوبة التأديبية استناداً إلى أمر صادر إليه من رئيسه إلا إذا ثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذاً لأمر خطي بذلك صادر إليه من رئيسه المذكور بالرغم من تنبيهه للمخالفة خطياً.

الفصل الرابع

الجمارك الفلسطينية

يهدف هذا الفصل إعطاء لمحة عن الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية في قطاع غزة ، والتعرف على رؤية ورسالة ، وأهداف الإدارة العامة للجمارك ، ودوائر و أقسام الإدارة العامة للجمارك ، و مسؤولية المكاتب الجمركية و اختصاصاتها. وأيضاً التعرف على الضرائب الجمركية من حيث خصائص الضريبة الجمركية وأهدافها ، واختلاف الضريبة الجمركية عن الضرائب الأخرى ، وأنواع التعريفة الجمركية ، والتعرف على النظم الجمركية الخاصة .

المبحث الأول: الجمارك الفلسطينية

المبحث الثاني :الضرائب الجمركية

المبحث الأول: الجمارك الفلسطينية :

مقدمة:

إن الجمارك لها دورها البارز في تشجيع الصناعات الوطنية ، ويتحقق هذا الدور بما تقرره الحكومة من إعفاءات وتخفيض للرسوم الجمركية على الماكينات والآلات والمواد الخام والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار المستوردة ، وتقوم أيضاً بفرض رسم عال نسبياً على المستوردات التي لها مثيل في الصناعات الوطنية ، وذلك حماية للصناعات الوطنية في مواجهة السلع الأجنبية المستوردة ، كما تعمل الجمارك على إعفاء بعض الخدمات الوطنية تشجيعاً للبضائع المحلية على منافسة البضائع الأجنبية المستوردة ، أو بإلغاء الرسوم الجمركية على الصحف والمجلات والأدوية ، بهدف توفير المزيد من الرفاهية للمواطنين، كما تمثل الجمارك أحد موارد الحكومة المالية .

1:الإدارة العامة للجمارك والمكوس:

الإدارة العامة للجمارك والمكوس من الدوائر الهامة في وزارة المالية لما لها من نشاط كبير ودور فعال ، فهي تمثل مظهراً من مظاهر السيادة ورافداً أساسيا من روافد الخزينة العامة وأداة من أدوات السياسة المالية ، وأداة تنفيذ السياسات التجارية والاقتصادية في السلطة . تأسست الإدارة العامة للجمارك والمكوس في غزة بمجمع أبو خضرة في نوفمبر 1994م، ولقد تم اختيار أول مدير عام لها الأستاذ/محمد علي عرفات منتدبا من الجمارك الاردنية حتى منتصف يوليو1997م ، ثم الأستاذ / ناصر طهبوب حتى يوليو1999م ، ثم تم فصل إدارة الجمارك في غزة عن الضفة وأوكلت لوكيل المالية الأستاذ /عاطف علاونة و أصبح لكل إدارة عامة مديراً عاما وهنا نبين تسلسل المدراء العامون للإدارة العامة للجمارك في قطاع غزة :

1.أ. محمد فرج الله عيسى حتى ابريل 2005م.
2.أ. عيد العبد ديب تكليف حتى مارس2006م .
3.أ. ابراهيم عبد القادر صيام حتى مايو 2011م .
4.أ. عبد الناصر مهنا حتى 2012/10/10م .

5.أ. رائد عبد الهادي رجب حتى تاريخه .

1-1: رؤية الإدارة:

أن تكون إدارة جمركية أكثر تميزاً وحداثة وتقدم أفضل الخدمات لجميع أصحاب المعاملات .

1-2:رسالة الإدارة:

تقديم خدمة ضريبية أو جمركية ممتازة ومتميزة تفي بمتطلبات النمو الشامل وتتواءم مع التطورات المحلية والدولية وبمهنية عالية (www.mof.gov.ps-20/8/2013).

1-3:أهداف الإدارة العامة للجمارك والمكوس :

1. تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة لرفع كفاءة الإقتصاد الوطني .

2. تسهيل حركة التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والدول الأخرى.

3. رفد خزينة الدولة بالإيرادات (عبد الرازق وأخرون،2004،ص29).

4. مراقبة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة لحدود السلطة الفلسطينية وفقاً لصلاحيات الإدارة العامة للجمارك والمكوس والتبغ بمقتضى التشريعات النافذة .

5. مكافحة التهريب حيث يقع على كاهل الإدارة العامة للجمارك والمكوس دور كبير في حماية الاقتصاد الوطني بحراسة الحدود ومكافحة التهريب بمختلف أشكاله الصريحة والضمنية.

6. المساهمة في حماية المجتمع المحلى والبيئة من المواد الخطرة حيث يقع على عاتق الإدارة العامة للجمارك والمكوس مهمة حماية المجتمع وبشكل فاعل من المواد الخطرة والمواد السامة والمخدرة بكافة أشكالها وذلك بالتعاون من مختلف الجهات المعنية بهذا الخصوص مثل شرطة مكافحة المخدرات (www.mof.gov.ps-20/8/2013) .

7. المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها وفقاً للتشريعات النافذة

1-4:الدوائر والأقسام للإدارة العامة للجمارك والمكوس:

1. دائرة الإجراءات الجمركية .

2. دائرة التبغ والإيرادات الأخرى .

3. دائرة السيارات .

4. دائرة معبر رفح .

5. دائرة الحسابات والإحصاء .

6. دائرة الالتزام الجمركي .

7. دائرة إجراءات المكوس العادية .

8. دائرة المعلومات الجمركية (الأسيكودا).

9. دائرة التنظيم الداخلي والسلوك المهني (www.mof.gov.ps-20/8/2013).

شكل رقم (1-4):الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للجمارك والمكوس

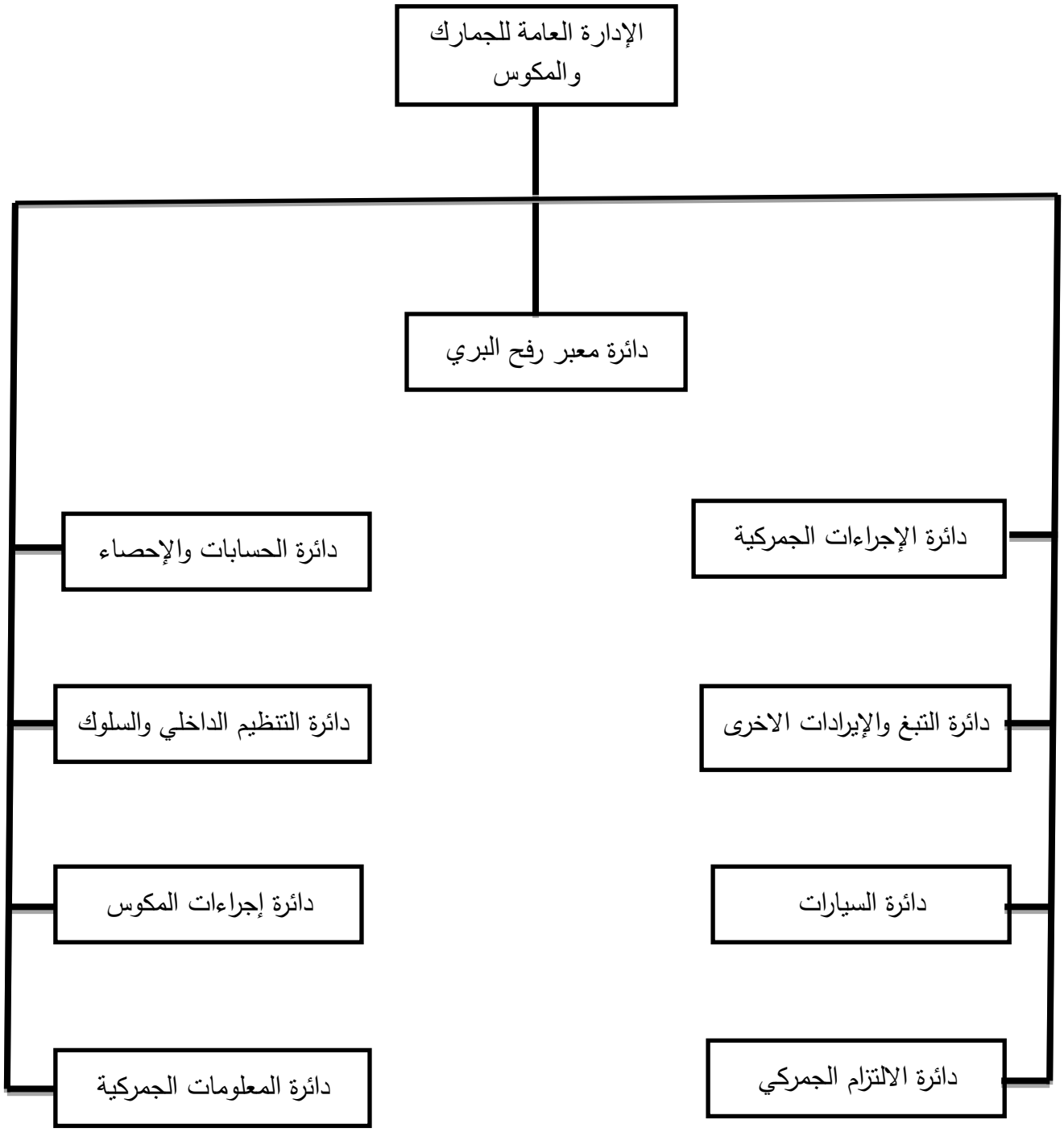

(الموقع الكتروني لوزارة المالية– الحكومة الفلسطينية غزة (www.mof.gov.ps–20/8/2013)

1-5:مهام الإدارة العامة للجمارك والمكوس:

تتولى المديرية العامة للجمارك المهام الاتية:

1.توفير الاحتياجات المادية والموارد البشرية للمكاتب الجمركية .

2.الإشراف على المكاتب الجمركية .

3.اتخاذ القرارات على أساس تطبيق تصنيف التعرفة الجمركية للبضائع أو منشأ البضائع.

4.اتخاذ قرارات حول فتح تصاريح لضمانات شاملة للدين الجمركي .

5.اتخاذ قرارات حول تنازل إعادة دفع الرسوم والضرائب والمصارف التي تتولى إدارتها الجمارك.

6.حفظ سجلات مركزية للبضائع الخاضعة للرقابة .

7.في الحالات المبررة، خصوصا تلك التي تتضمن عمليات استيراد أو تصدير غير شرعية لبضائع ذات أهمية قصوى للدولة أو لها آثار دولية ، وتخولها صلاحية القيام بأعمال تقع ضمن المكاتب الجمركية بمقتضى القانون الحالي أو قانون خاص.

8.حماية كيان الدولة الأمني والاجتماعي (المطيري،2000،ص96) من دخول الممنوعات كالأسلحة و المتفجرات والمخدرات وعقاقير العلاج النفسي والمواد السامة التي تخضع للوائح خاصة وتزوير العملات والأختام والسندات المالية .

1-6:مسؤولية المكاتب الجمركية :

يقوم المكتب الجمركي بتنفيذ الأعمال الآتية :

1.اتخاذ القرارات المتعلقة بالإجراءات الجمركية .

2.فرض الرسوم الجمركية والضرائب وتحصيلها والرسوم التي تتولاها الجمارك.

3. حماية إيرادات الحكومة، و ذلك عن طريق منع التهرب من الرسوم والتأكد من دفع الرسوم والضرائب الواجبة (عبدالصمد،2007،ص28).

4.منح الأذونات الخاصة بالدفعات المؤجلة للرسوم الجمركية والضرائب والمصاريف التي تتولى إدارتها الجمارك أو الدفع بواسطة الأقساط.

5.اتخاذ القرارات حول حجز البضائع لحين سداد الدين الجمركي .

6.احتساب عقوبات وفرضها على الدفعات المتأخرة واسترجاع الدفعات المستحقة للرسوم الجمركية والضرائب والمصاريف التي تديرها الجمارك .

7.إصدار شهادات المنشأ للبضائع (البضائع الفلسطينية)والتصديق على منشأ البضاعة حتى بعد إصدار الشهادة .

8.جمع البيانات الإحصائية (حميض،2006،ص43)عن البضائع الخاضعة للإجراءات الجمركية

9.اتخاذ القرارات بحجز البضائع المهمة لمتابعة الإجراءات المتعلقة بالمخالفات والحجج الجمركية .

10.السير بالإجراءات المتعلقة بالمخالفات والحجج الجمركية ، وفي الإجراءات المتعلقة بالمخالفات الإدارية الأخرى أيضاً .

11.حفظ السجلات الخاصة بالبضاعة الخاضعة للمراقبة .

12.فحص الشهادات المطلوبة للاستيراد والتصدير أو نقل البضائع الخاضعة للوائح خاصة وخصوصاً التراخيص الرسمية (وزارة التجارة والصناعة ، وزارة الزراعة) لاستيراد أو تصدير البضائع (الشمري،2001،ص91).

13. إصدار شهادات تثبت سلامة وملائمة وسائل النقل لحمل البضائع وفحص وملائمة هذه الإجراءات حتى بعد إصدار مثل هذه الشهادة .

1-8:إختصاصات الجمارك الفلسطينية:

1.حق الجمارك في فحص البضائع بعد الافراج عنها من المكتب الجمركي ، والقيام بإجراء فحوصات لاحقة بعد الإفراج عن البضائع المعنية ، وفي هذا الخصوص يكون للجمارك صلاحية المطالبة بأية استفسارات او وثائق قد تراها مناسبة.

2.يحق للجمارك عند قيامها بالتحقيق في الأعمال الإجرامية ، ولتحديد مرتكبي هذه الأعمال أثناء قيامها بالتفتيش عن البضائع التي أخرجت من نطاق الإشراف الجمركي وشركائهم في مثل هذا العمل ، بأن تقوم بوقف الأشخاص والمركبات وإجراء عملية مراقبة جمركية على الأمتعة والمركبات وشحنها وعلى مستندات السفر ومستندات الشحن .

3. الحق في استخدام الوسائل الفنية لوقف المركبات ؛ حيث يحق للجمارك استخدام الوسائل الفنية لوقف حركة مركبة آلية محتجزة وشلها ، وكما يجوز لها استخدام الوسائل الفنية لوقف المركبة حتى قبل إبلاغ صاحب المركبة بقرار التوقيف أو المصادرة ، و ذلك في حالة التخوف من إعاقة الهدف المرجو من التوقيف أو المصادرة ، ما لم يتم استخدام الوسائل الفنية بشكل فوري .

4.الحق في طلب الاستفسار ، حيث يحق للجمارك المطالبة بالاستفسارات اللازمة من الشخص الذي قد يساهم في توضيح الحقائق المهمة للكشف عن فعل إجرامي أو جنحة أو مخالفة جمركية أو أية مخالفة إدارية أخرى تتعلق بانتهاك الأنظمة و اللوائح الجمركية التي تحكم الضرائب والرسوم وتحديد مرتكبي هذه الأعمال (الرشيدان،2005،ص48).

5.الحق في طلب إثبات الشخصية : ويقصد به هنا التحقق من اسم الشخص ولقبه وتاريخ ولادته ومكانها ومكان إقامته :

أ. يحق للجمارك المطالبة بإثبات الشخصية من شخص :

1.ألقي القبض عليه خلال ارتكاب عمل إجرامي مرتبط بمخالفة لوائح جمركية أو لوائح تحكم الضرائب والرسوم (موسى،2005،ص62).

2.من الشخص المطالب بتقديم الاستفسار .

3.من يتواجد داخل منطقة حدود جمركية .

4.من قام بالتبليغ .

ب. إذا رفض أي شخص الكشف عن هويته ، يحق للجمارك إحضاره إلى مكتب جمركي لغرض التأكد من هويته أو توضيح المسألة موضوع البحث .

ج. تلتزم الجمارك بتحرير تقرير رسمي حول إحضار الشخص إلى مكتب الجمارك وتدوين أيه أفعال متصلة بالموضوع .

5.يجوز للجمارك توقيف شخص يقوم ب :

أ. التصرف بطريقة تعرض حياته أو حياتها للخطر أو تعرض حياة أو صحة الاخرين للخطر .

ب. محاولة الهرب عند إحضاره .

ج. التصرف بصورة عنيفة أو إهانة شخص آخر أو ضابط جمارك شفوياً داخل المباني المستخدمة للجمارك .

د. تم إلقاء القبض عليه أثناء محاولة ارتكابه عملاً إجرامياً .

هـ. يجب أن لا تزيد مدة التوقيف عن أربعُة وعشرون ساعة من ساعة التوقيف وتلتزم الجمارك بتحرير تقرير رسمي حول توقيف الشخص .

6.يحق للجمارك عند القيام بأداء عملها منع أي شخص من الدخول أو البقاء في أماكن معينة لفترة من الوقت .

المبحث الثاني: الضرائب الجمركية

إرتبط النظام الجمركي في الدول المختلفة بالتجارة الخارجية، حيث إتسع النظام الجمركي باتساع التجارة الخارجية، والنظام الجمركي تشكل بما يتلاءم ونظام الحكم السائد وحسب الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة لتلك البلاد . وتعتبر الضرائب الجمركية من الضرائب

ذات الطابع الخاص للدولة من حيث غايات وأهداف فرضها، وطرق تحصيلها، وهي تعتبر من أهم ضرائب الإستهلاك وتفرض على السلعة عند استيرادها أو تصديرها ، وهي بالأساس وسيلة من وسائل إدخال الموارد إلى خزينة الدولة في سبيل سد نفقاتها العامة غير أن فرضها على البضائع المستوردة أو المصدرة، جعل منها أداة فعالة في سياسة الدولة الاقتصادية، لاسيما في حقل التجارة الخارجية والتبادل التجاري الدولي ، فالضرائب الجمركية تعتبر نوعاً من الضرائب غير المباشرة المفروضة بقوة القانون(الهدهد،2010،ص35).

1.أهم خصائص الضريبة الجمركية :

1.أنها ضريبة وليست رسماً :فالضريبة : فريضة مالية تقتطعها الدولة جبراً من الأفراد دون نفع خاص يعود عليهم ، أما الرسم فهو :مبلغ نقدي يؤدي إلى الدولة مقابل نفع خاص .

2.اتصالها بمجال التجارة الخارجية (الضريبة الجمركية) من أهم القيود التي تستخدم لتقيد التجارة الدولية في ظل السياسات الحمائية و أيضاً من أهم و أول الأدوات التي تستخدم لتسهيل انتقال السلع والخدمات في ظل سياسة الحرية التجارية (وفا ،2000،ص18).

3 . الضريبة الجمركية تعكس طبيعة النظام الضريبي :

فالنظام الضريبي في الدول النامية يعتمد على الضرائب الغير المباشرة مما يعكس طبيعة البنيان الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد والتي اعتمدت على الضرائب على الإنتاج والإستهلاك والتصدير والاستيراد على الدخل ورأس المال نتيجة انخفاض مستوى الدخول الفردية وسوء توزيع الدخل القومي و نقص الكفاءة في الأجهزة الفنية والإدارية القائمة على ربط وتحصيل الضرائب المباشرة على الدخول والثروات .

4 .مرونة الضريبة الجمركية واستمرارية حصيلتها :

مرونة الضريبة هي العلاقة الطردية بين حصيلة الضريبة والتغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي فتتزايد الحصيلة بزيادة الناتج القومي وتنخفض بانخفاض معدلات الزيادة فيه و ذلك بعكس الضريبة الثابتة التي لا تتأثر بالتغيرات التي تحدث في مستوى النشاط الإقتصادي وترتبط

مرونة الضريبة الجمركية بكونها عينية تفرض على سلع الإستهلاك . فالسلع المستوردة بعد دخولها السوق المحلية تعتبر سلعاً استهلاكية .هذا وتتميز الضريبة الجمركية باستمرارية وغزارة حصيلتها وذلك(أبوسنينه،2008،ص29) لسهولة دفع الممول الفعلي لها (المستهلك الأخير) حيث أن سعرها لا يظهر بصفة مستقلة عن ثمن السلعة ولكنه يضاف إلى الثمن ويدفعه المستهلك عند الشراء مما يؤدي إلى ضعف شعور الأفراد بعبئها. وبالنظر إلى كافة الخصائص العامة والخصائص الذاتية السابقة يتضح أن الضريبة الجمركية تعتبر أداة في يد الدولة تستخدمها لتحقيق آثار عديدة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (عبد الصمد،2007،ص17).

2.أهم أهداف الضريبة الجمركية :

1. أهداف مالية :

تهدف الضريبة إلى رفد خزانة الحكومة بالأموال من أجل تغطية أعبائها المالية و إشباع الحاجات العامة من خلال توفير المؤسسات الخدماتية كالتعليم والصحة، وحماية البيئة من التلوث. كما أن الضريبة أداة مساعدة لتنفيذ السياسات المالية المختلفة للدولة مثل سياسة معالجة التضخم النقدي وسياسة تغطية العجز في ميزان المدفوعات(حمد الله،2005،ص59).

2.أهداف اقتصادية :

وتتمثل بصفة أساسية في حماية المنتجات الوطنية (المطيري،2000،ص95) سواء صناعية أو زراعية والعمل علي تحقيق توازن بين الصادرات والواردات ، الأمر الذي يهدف إلى تحقيق فائض من العملات الأجنبية اللازمة لمتطلبات خطة التنمية الاقتصادية .وكذلك تفرض الضرائب الجمركية بهدف التأثير على حجم الاستهلاك من سلعة معينة ، فقد تفرض بنسبة مرتفعة على السلع الكمالية وعلى العكس تفرض بنسبة منخفضة على السلع الضرورية والأساسية .

3.أهداف إجتماعية :

وتتمثل في الحد من استهلاك السلع الضارة بالصحة كالدخان أو التي تؤدي لأضرار اجتماعية كالخمور وذلك من خلال فرض ضريبة جمركية مرتفعة جداً عليها مما يجعل سعر السوق فوق قدرة المواطن العادي فيبتعد عنها ، بينما يتم إعفاء السلع الاساسية(الجريوي،2012،ص70).

3.علاقة الضريبة الجمركية بالضرائب الأخرى :

الضريبة الجمركية هي عبارة عن ضرائب تفرض على بعض السلع عند اجتيازها الحدود الإقليمية، وتفرض هذه الضرائب إما بمناسبة عبور السلع الأجنبية الحدود إلى داخل الدولة ويطلق عليها في هذه الحالة "ضريبة الواردات"، أو تفرض بمناسبة عبور السلع الوطنية الحدود إلى خارج الدولة، ويطلق عليها في هذه الحالة ضريبة الصادرات ، والضريبة الجمركية تعتبر ضريبة غير مباشرة أو من ضرائب الإنفاق.

و تختلف الضرائب الجمركية عن الضرائب الأخرى بما يأتي :

1.وجود إعفاءات خاصة تخص الرسوم الجمركية دون غيرها من الضرائب الأخرى.

2. تتأثر الرسوم الجمركية بالاتفاقيات الدولية، فهي تزيد أو تنقص حسب نص الإتفاق الموقع بين الدول، في حين أن حرية الدولة تبقى غير مقيدة إن أرادت زيادة بعض الضرائب أو تخفيضها.

3. قاعدة توزيع الضرائب وفقاً للمقدرة التكليفية للمكلف لا يمكن تطبيقها في الرسوم الجمركية.

4. تعلق جباية الرسوم الجمركية عن بعض البضائع في بعض الأحيان لغاية إعادة تصديرها

وهذا النظام غير معروف في الضرائب الأخرى(الهدهد،2010،ص37).

4.أنواع التعريفة الجمركية:

يميز الفقه الجمركي عادة بين أنواع عديدة من التعريفات الجمركية، من أشهرها التفرقة بين أنواعها المختلفة تبعاً لمنشأ البضاعة ، تبعا لطريقة وضعها ، وتبعاً لوحدتها أو تعددها ، وتبعاً للظروف والأوضاع التي تنطبق فيها ، وتبعاً لأثارها ،وتبعاً لطرق تحديد أسعارها .

أولاً : من حيث منشأ البضاعة:

يمكن تقسيم التعريفة من حيث منشأ البضاعة أو طبيعة دافع الضريبة (مصدر– أم مستورد) ، إلى قسمين ، هما :

1. **تعريفة الصادر:**

ويقصد بها التعريفة التي تفرض على السلع الصادرة إلى الخارج. وعلى الرغم من أنه لا يوجد ما يحول – قانوناً دون – إخضاع الصادرات للعريفة الجمركية ، إلا أن النظم الجمركية الحديثة – من حيث الواقع – لا تلجأ إليها استثناء، إذ تسعى الدول أساساً إلى تشجيع صادراتها ، لذا من غير المتصور أن تلجأ دولة ، ترغب في تدعيم المركز التنافسي لبضائعها ، إلى فرض ضريبة على صادراتها إلا لأسباب خاصة كالحد من تصدير السلع التي يحتاجها الإستهلاك أو إذا كان الطلب عليها غير مرن و كانت تتمتع بمركز احتكاري عالمي في تصديرها (وفا ،2000،ص42).

2.تعريفة الوارد :

ويقصد بها التعريفة التي تفرض على السلع الواردة من الخارج . ويعد هذا النوع من التعريفات بمثابة العمود الفقري للضريبة الجمركية ، إذ تعتمد عليها الدولة بصفة أساسية في تحقيق أهداف سياستها الجمركية ، وخاصة ذات الصبغة المالية ، أي التي يقصد منها الحصول على موارد لخزانتها العامة أو الحمائية ؛ أي التي تتجه إلى حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية.

ثانياً – من حيث كيفية إصدار التعريفة :

يمكن تقسيم الضرائب الجمركية ،من حيث كيفية وضعها ، الى قسمين ، هما :

1.التعريفة الذاتية أو المستقلة :

التعريفة الذاتية أو المستقلة هي التعريفة التي تنشئها الدولة بإرادتها المنفردة ، أي عن طريق التشريع الداخلي ، بالتالي تملك بصددها حرية واسعة في إلغائها أو تعديلها ؛ ففي هذه التعريفة لا تتنازل الدولة عن سلطتها الجمركية ، ومن ثم يحق لها ممارستها أنى شاءت دون حاجة إلى الرجوع لدول أخرى (عبد الصمد،2007،ص18).

2. التعريفة الاتفاقية :

تعد التعريفة اتفاقية متى كان وضعها قد تم بالاتفاق مع دول أخرى ، ومن ثم لا يجوز لأية دولة وقعت عليه أن تعدله إلا باتفاق آخر مع الدول الأخرى المتعاقد معها ؛ فما كان وليد اتفاق فلا يمكن تعديله إلا باتفاق آخر لاحق عليه.

3. التعريفة المشتركة :

التعريفة المشتركة هي التي تطبقها مجموعة من دول تدخل في اتفاقات تفضيلية متقدمة ، بتكوين تكتل اقتصادي تذوب فيه الحدود الجمركية (كالاتحاد الجمركي والسوق الاقتصادية المشتركة) ، بحيث تتساوى الضرائب الجمركية المفروضة على السلع المستوردة بمعرفة الدول الأعضاء من خارج نطاق التكتل بينما تعفى من الضرائب الجمركية السلع المتبادلة فيما بينها والمنتجة داخل هذه الدول.

ثالثاً – من حيث وحدة أو تعدد التعريفات المطبقة :

يمكن التمييز ، من هذه الزاوية ، بين ثلاثة أنواع من التعريفات الجمركية ، هي :

1.يقوم المشرع الضريبي – في هذا النوع من التعريفات – بتطبيق معاملة جمركية موحدة دون تمييز ، أي بصرف النظر عن مصدر السلعة أو البلد التي تنتمي إليها ، لذا عادة ما يطلق عليها الفقه الجمركي بالتعريفة الجمركية ذات الفئة الواحدة أو ذات العمود الواحد.

2.التعريفة المزدوجة :

تضع الدول ، طبقاً لأسلوب التعريفة المزدوجة ، فئتين للضريبة : تمثل إحداهما تعريفة عالية وأخرى منخفضة ، لذا يطلق الفقه الجمركي على هذا النوع من التعريفات أيضاً مصطلح "التعريفة ذات الحد الأدنى و الحد الأعلى " أو " التعريفة ذات العمودين " .

3. التعريفة المتعددة :

يفرض هذا الأسلوب معاملة ضريبة تختلف باختلاف مصدر البضائع المبينة بالتعريفة الجمركية ، بحيث يلاحظ وجود عدة مستويات من التعريفات ، تطبق على ذات السلعة بحسب الدولة التي ترد منها وفق معاملتها للدولة فارضة التعريفة المتعددة ، وتوجد عادة ثلاث مستويات :

أ. **تعريفة عادية** : تطبق على بضائع البلاد التي تربطها و بالدولة محل البحث ، علاقات تجارية عادية .

ب. **تعريفة تفضيلية** : ذات سعر أقل من سعر التعريفة العادية ، وتطبق على البلاد التي يراد تفضيلها ، نظراً لارتباطها بالدولة بروابط اقتصادية أو سياسية معينة(ثابت،2006،ص18) .

ج. تعريفة جزائية أو تعريفة قصاص أو ثأر أو مقابلة الاعتداء بالمثل ذات سعر أعلى من سعر التعريفة العادية وتطبق على البضائع الواردة من بلاد تتخذ إجراءات تحكمية أو وسائل تعسفية إزاء منتجات الدولة المعنية قد تصل إلى حد الحرب الجمركية ، بقصد إغلاق اسواقها الوطنية أمام منتجات هذه الدولة ، أو حدوث توتر في العلاقات السياسية ؛ فهذه التعريفة تعد " عقوبة "أكثر منها " ضريبة ".

رابعا– من حيث الظروف التي تنطبق فيها التعريفة :

يجري التمييز في هذا الصدد ، بين نوعين من التعريفات :

1. التعريفة الجمركية العادية :

تطبق التعريفة العادية في الظروف العادية ، ولا يلزم أن تكون هذه التعريفة ذات فئة منفردة ، فقد تكون تعريفة مزدوجة أو ذات فئات متعددة ، ولكنها – جميعها – تطبق في الأحوال العادية .

2. التعريفة الجمركية الاحتياطية أو التعويضية :

تطبق في ظل ظروف معينة ينشأ عنها حدوث تمييز بين الأسعار المحددة للمنتجات الوطنية و الأجنبية بطريقة تضر بالصناعات الوطنية : كما لو سعت بعض الدول ، في سبيل تشجيع صادراتها أو تقييد الواردات ، نحو تخفيض سعر عملتها ، أو فرضت ضرائب جمركية بسعر مرتفع بغية التأثير على الوضع التنافسي ؛ ففي مثل هذه الأوضاع تستطيع الدولة ، بموجب التعريفة الاستثنائية ، إبطال مفعول هذه النتائج والرد السريع على الضرر الذي قد يلحق بمنتجاتها الوطنية

خامساً: من حيث آثار التعريفة الجمركية :

1.التعريفة الإسمية :

تتعلق التعريفة الاسمية ببحث أثر الضريبة الجمركية المفروضة على السلع النهائية، أي قياس نسبة التغير في ثمن السلعة الوطنية النهائية نتيجة فرض ضريبة على الواردات من تلك السلعة ، فلو فرضت الدولة ضريبة جمركية على الواردات من النسيج مقدارها20% ، فإن معنى ذلك تحقيق حماية مباشرة لصناعة المنسوجات نتيجة التعريفة الجمركية المفروضة على الوارد منها قدرها 20%. ينصف جوهر التعريفة الفعلية إلى تقييم الأثر الصافي للضرائب الجمركية في مجموعها على السلعة محل البحث ، مما يستلزم تحليل أثر الضريبة المفروضة ليس فقط على السلعة النهائية وإنما كذلك على مدخلاتها.

سادساً : من حيث طرق تحديد سعر التعريفة الجمركية :

يمكن تقسيم التعريفة الجمركية ، من حيث طرق تقدير فئات الضريبة الواردة بها ، إلى ما يلي:

1. التعريفة القيمية :

تتحدد التعريفة الجمركية القيمية على أساس نسبة مئوية معينة من قيمة البضاعة (مثال ذلك فرض ضريبة قدرها 10% ، أو 15% ، أو 20% ، أو 25% ....من قيمة السلعة) وتمتاز هذه الضريبة بسهولة تطبيقها إلا أنه يعاب عليها اختلافات التقديرات. فالسلعة الواحدة يمكن أن تقدر قيمتها بقيم مختلفة مثل القيمة السوقية أو تكلفة إنتاجها أو تكلفة الشراء مضافاً إليه التأمين والنقل وهو ما يعرف بالقيمة سيف (C.O.B) (سليمان ،2004،ص163).

2.التعريفة النوعية :

تفرض التعريفة الجمركية النوعية على أساس مبلغ معين ثابت على كل وحدة من وحدات السلعة ، بصرف النظر عن قيمة هذه السلعة. وتتحد الوحدة من السلعة ، طبقا لهذا الأسلوب ، على أساس وحدة قياس الطبيعية للسلعة أو الخدمة المنصوص عليها في التعريفة الجمركية للدولة المعنية (وزناً ، أو كيلاً ، أو مقاساً ، أو عدداً ، أو حجماً ، أو مسطحاً ..إلخ) كان تفرض ضريبة قدرها 1شيكل على المتر من المنسوجات الحريرية ، 2 شيكل على برميل البترول ، 3 شيكل على طن الأرز ، 30 شيكل على كل بوصة للتلفزيون .

3.الضريبة الجمركية المركبة :

تعد الضريبة الجمركية المركبة أو المزدوجة مزيجاً من الضريبة القيمية والنوعية ، ويتخذ ذلك أحد أسلوبين :

- إما تحديد ضريبة نوعية وضريبة قيمية على ذات السلع وتتم المعاملة الضريبية على أساس ترجيح أحداهما ، وهو الأعلى عادة .

- أو تفرض الضريبة المركبة على أساس نوعي على أن تضاف ضريبة قيمية بنسبة معينة ، بغرض تعويض التفاوت الفعلي في السلعة من حيث الجودة والصنع .

5.النظم الجمركية الخاصة :

تفرض الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات أي تلك السلع التي تدخل أو تخرج نهائياً والفكرة في ذلك هي تحقيق الحماية المطلوبة للمنتجات المحلية ، أما إذا كانت السلعة تمر بالبلد مروراً (التجارة العابرة) أو كانت مستوردة لإعادة تصديرها (تجارة إعادة التصدير) فلا يعقل أن تحصل الدولة على الرسوم عليها فهي لا تنافس بحال المنتجات المحلية ولهذا تتمتع هذه السلع بالإعفاء الجمركي.

1. التجارة العابرة :

يقصد بالتجارة العابرة أو الترانزيت هي عبور البضائع أو مرورها عبر إقليم الدولة دون تكون وجهتها النهائية إليه ، أي دون أن تستهلك فيه (وفا،2000،ص157).

2.تجارة إعادة التصدير :

تعفى من الرسوم الجمركية تلك السلع التي تدخل في عداد تجارة إعادة التصدير وهي سلع تدخل في البلد حيث يجرى عليها بعض التغيير في شكلها ومع ذلك فالغرض من استيرادها ليس هو استهلاكهاً محلياً وإنما إعادة تصديرها إلى الخارج ولذلك تعفى من الرسوم المستحقة على الواردات وتخضع هذه السلع لنظم إعفاء ثلاثة.

أ) السماح المؤقت : (www.dubaicustoms.gov.ae-5/5/2014)

يقصد به أن تقبل السلعة في البلد بعد أن يؤخذ تعهد من مستوردها بأنه لن يستهلكها محلياً، وإنما يعيد تصديرها بعد أن يجري عليها بعض التعديل مثل ما يحدث في تعبئة الفاكهة تمهيداً لإعادة تصديرها(عبدالرازق،2006،ص199).

ب) رد الرسوم والضرائب:

يجوز أن ترد كلياً أو جزئياً الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المستوفاة عن بعض المواد الاجنبية الداخلة في وضع المنتجات الوطنية وذلك عند تصديرها للخارج (مشروع قانون 1998م، المادة 128،ص47).

ج) المناطق والموانئ الحرة:

يقصد بها أنها أجزاء تقتطع من الدائرة الجمركية وتصبح حرة من كل قيد جمركي فتدخل إليها السلع وتخرج منها بغير أن تدفع أي رسم. وأهمية هذه المناطق والموانئ أنها تشجع أعمال النقل والتفريغ والشحن ويمكن أن تقام فيها مخازن للسلع تودع بها حتى يعاد تصديرها. كما يمكن أن تنشأ عليها مصانع كاملة مهمتها إدخال نوع من التغيير على شكل السلع كتعبئتها(عبدالرازق،2006، ص197).

الفصل الخامس

الطريقة والإجراءات

الفصل الخامس

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها ، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة . ويتناول هذا الفصل أيضاً عرض نتائج الدراسة التطبيقية التي توصلت إليها ، وتحليلها وتفسيرها ، وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، وذلك العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي ، وذلك بهدف الخروج ببعض المقترحات والتوصيات التي قد تفعيل وتحديد العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي.

المبحث الأول: المنهجية والإجراءات

أولاً :المعالجات الإحصائية

ثانياً :منهجية الدراسة

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة

رابعاً :صدق وثبات الاستبانة

خامساً: خصائص وسمات مجتمع الدارسة:

المبحث الثاني: تحليل البيانات ونتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

أولاً: إختبار التوزيع الطبيعي

ثانياً: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

أولاً :المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1.تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي ، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(4=1-5)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (0.8=5/4) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (1-5) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم(1-5): مقياس ليكرت الخماسي

الفترة	1-1.80	1.80-2.60	2.60-3.40	3.40-4.20	4.20-5.0
درجة التوافر	لا أوافق تماما	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً
الوزن	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**

2.تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

3.المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك ، 1996، ص89) علماً بأن تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة .

4. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها)

5.اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

6.معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

7.معادلة سبيرمان براون للثبات.

8. (Sample K-S) .

9.اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

10.تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر.

11.اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات.

ثانياً :منهجية الدراسة:

يمكن إعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

أن الباحث يعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال إطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، ويسعى الباحث للوصول إلى دراسة تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي ، وهذا يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث ، فإن الباحث اعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه سيستخدم أسلوب العينة العشوائية في اختياره لعينة الدراسة، وسيستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية .

طرق جمع البيانات:

إعتمد الباحث على نوعين من البيانات

1-البيانات الأولية.

قام الباحث في الجانب الميداني بإعداد استبانة لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، وتم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package

(for Social Science الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2-البيانات الثانوية.

قام الباحث بمراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بتقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي ، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، للتعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات في مجال الدراسة .

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة

1. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في الدوائر الضريبية في وزارة المالية في الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة كما هو موضح بجدول رقم (2-5) :

جدول رقم (2-5): مجتمع الدراسة

الدائرة	عدد الموظفين
الإدارة العامة للجمارك والمكوس	48
الإدارة العامة للأمن الجمركي	160
الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة	61
الإدارة العامة لضريبة الدخل	60
المجموع	**329**

2. عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (329) موظفاً يعملوا بالدوائر الضريبية بوزارة المالية في الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة ، ونظراً لصعوبة الوصول لجميع أفراد مجتمع الدراسة بشكل كامل ،فقد قام الباحث بأخذ عينة الدراسة بطريقة عشوائية بحيث بلغ عدد أفراد العينة (240) موظفاً ، ويمثلون ما نسبته 70% من مجتمع الدراسة.وتم توزيع (240)استبانة على جميع أفراد عينة الدراسة ، وتم استرداد (232) استبانة بنسبة استرداد 96%، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 3 استبانات نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (229) استبانة. والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

رابعاً :صدق وثبات الاستبيان:

1. أداة الدراسة :

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1.إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.

2.عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.

3.تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

4.تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

5.إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.

6.توزيع الاستبانة على جميعِ أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة .

ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول :

يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 5 فقرات

(المؤهل العلمي– التخصص العلمي– عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة– عدد الدورات التي التحقت بها ذات صلة مباشرة بالجمارك – عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته).

القسم الثاني:

تتناول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي وتم تقسيمه إلى ثمانية محاور كما يلي:

المحور الأول : التهريب الجمركي ويتكون من 11 فقرات.

المحور الثاني: تدريب موظفي الجمارك ويتكون من 9 فقرات.

المحور الثالث: نقص الوعي الجمركي ويتكون من 7 فقرات.

المحور الرابع: التشريعات الجمركية ويتكون من 8 فقرات.

المحور الخامس : المحاكم الجمركية المتخصصة ويتكون من 8 فقرات.

المحور السادس : دور العلاقات العامة بوزارة المالية ويتكون من 7 فقرات.

المحور السابع : قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية ويتكون من 7 فقرات.

المحور الثامن : زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك ويتكون من 8 فقرات.

وقد كانت الإجابات على حسب مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في جدول رقم (3–5)

جدول رقم(3-5):يبين مقياس الاجابات

التصنيف	5	4	3	2	1
درجة الموافقة	أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماماً

2.صدق الاستبانة:

يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995، ص 429) ، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"(عبيدات وآخرون، 2001، ص179) ، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

1. الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (10) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء. ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحث من المحكمين من إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية

المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكارت المستخدم في الاستبانة. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

وإستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي إتفق عليها معظم المحكين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2.صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

قام الباحث بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (30) موظفاً، وتم حساب معامل ارتباط (بيرسون) بين درجات كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، وكذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) ، كما يتضح من الجداول من رقم (4-5) أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (0.05)،حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4-5): الصدق الداخلي لمحاور وفقرات الاستبيان

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور التهريب الجمركي والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.			
.1	تعتقد بأهمية دراسة ظاهرة التهريب الجمركي.	0.709	0.000
.2	يقع التهريب الجمركي في معبر كرم أبو سالم.	0.637	0.000
.3	يقع التهريب الجمركي في معبر رفح البري.	0.787	0.000
.4	يقع التهريب الجمركي في المعابر الأرضية.	0.688	0.000
.5	يقع التهريب الجمركي على امتداد الشريط الحدودي مع جمهورية مصر العربية.	0.500	0.005
.6	تعتقد بأن التهريب الجمركي تقوم به مجموعة محددة من المسافرين هي فئة التجار مثلاً.	0.700	0.000
.7	تزداد ظاهرة التهريب الجمركي عبر الزمن.	0.763	0.000
.8	يقع التهريب الجمركي في جميع أنواع السلع.	0.743	0.000
.9	يقع التهريب الجمركي في سلع معينة.	0.662	0.000
.10	تؤثر ظاهرة التهريب الجمركي على مناحي الحياة الاقتصادية.	0.721	0.000
.11	تؤثر ظاهرة التهريب الجمركي على مناحي الحياة الاجتماعية.	0.769	0.000
معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور تدريب موظفي الجمارك والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.			
.1	يدرك موظفي الجمارك أهمية التدريب لمكافحة التهريب الجمركي.	0.674	0.000
.2	تدريب موظفي الجمارك كاف لمكافحة التهريب الجمركي.	0.811	0.000
.3	يوجد خطط سنوية لتدريب موظفي الجمارك لمكافحة التهريب الجمركي.	0.761	0.000
.4	تدريب موظفي الجمارك يزيد من قدرتهم على كشف المهربين مما يحد من التهريب الجمركي.	0.660	0.000
.5	تحرص إدارة الجمارك على التعرف على الاحتياجات التدريبية لموظفي الجمارك لمكافحة التهريب.	0.528	0.003
.6	تتبنى إدارة الجمارك سياسات تشجع الموظفين على التدريب لمكافحة التهريب الجمركي.	0.569	0.001

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.7	يحصل موظفي الجمارك على دورات تدريبية لتعريفهم بكل ما يستجد في مجال التهريب.	0.556	0.001
.8	المدربون على درجة من الخبرة والكفاءة في التدريب لمكافحة التهريب الجمركي.	0.573	0.001
.9	تتابع إدارة الجمارك المتدرب لتأكد من تحقيق أهداف التدريب لمكافحة التهريب.	0.716	0.000
معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور نقص الوعي الجمركي والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.			
.1	نسبة الرسوم الجمركية تدفع المكلفين للتهريب الجمركي.	0.421	0.021
.2	سياسات الرسوم الجمركية تساعد على التهريب الجمركي.	0.618	0.000
.3	توجد نشرات توضح للمكلفين أهيمه الالتزام بأداء الرسوم الجمركية وتجنب التهريب الجمركي.	0.773	0.000
.4	يشعر المكلف بأنه يعطي الحكومة أكثر مما يأخذ منها يزيد من التهريب الجمركي.	0.692	0.000
.5	يعتقد المكلف أن مبلغ الضريبة الجمركية الذي يدفعه بدون وجه حق.	0.550	0.002
.6	ينظر المكلف للتهريب الجمركي على أنه عمل أخلاقي.	0.638	0.000
.7	ثقافة التهريب المهنة المألوفة بالنسبة للسكان المتمركزين على الحدود الجمركية.	0.669	0.000
معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور التشريعات الجمركية والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.			
.1	القوانين الجمركية قديمة ولا تتلاءم مع الاحتياجات الفلسطينية .	0.804	0.000
.2	اختلاف الأهداف التي وضعت من أجلها القوانين الجمركية .	0.778	0.000
.3	غياب المؤسسات الفلسطينية القادرة على وضع السياسات والتشريعات الجمركية التي تحد من التهريب الجمركي.	0.608	0.000
.4	ضرورة صياغة وإقرار قانون جمارك فلسطيني، مما يحد من التهريب الجمركي.	0.762	0.000
.5	التشريعات الجمركية واضحة للعاملين في إدارة الجمارك.	0.715	0.000
.6	توجد عقوبات رادعة في التشريعات الجمركية للحد من التهريب الجمركي.	0.655	0.000
.7	ضرورة إعادة تقييم التعريفة الجمركية الفلسطينية.	0.382	0.037
معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور المحاكم الجمركية المتخصصة والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.			
.1	توفر القضاء الجمركي المختص يساعد على الحد من ظاهرة التهريب الجمركي.	0.579	0.001

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.2	وجود كادر قضائي متخصص يساهم في الحد من تفشي ظاهرة التهريب الجمركي.	0.648	0.000
.3	وجود المحاكم الجمركية المتخصصة تحقق سرعة البت في قضايا التهريب الجمركي.	0.565	0.001
.4	وجود المحاكم تضبط تصرفات موظفي الجمارك وفقا للقانون.	0.551	0.002
.5	وجود المحاكم تعمل على مراقبة مدى ملائمة القوانين والأنظمة السارية في قطاع غزة .	0.468	0.009
.6	وجود المحاكم تعمل كبديل للمحاكم النظامية تبت في القضايا الخاصة بالجمارك.	0.667	0.000
.7	التساهل في تطبيق العقوبات الخاصة بالتهريب يساهم في استمرار ظاهرة التهريب الجمركي.	0.564	0.001
.8	ملاحقة المكلف قضائياً يحد من ظاهرة التهريب الجمركي.	0.423	0.020
معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور دور العلاقات العامة بوزارة المالية والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.			
.1	تحرص العلاقات العامة على كسب ثقة الرأي العام وتأييده لمكافحة التهريب الجمركي.	0.685	0.000
.2	تسعى العلاقات العامة إلى تغيير الانطباعات السيئة التي قد يحملها الجمهور عن دائرة الجمارك.	0.660	0.000
.3	تعمل العلاقات العامة على ربط موظفي دائرة الجمارك بعلاقات وطيدة مع بعضهم البعض.	0.674	0.000
.4	ترشد إدارة العلاقات العامة الجمهور بعقوبة التهريب الجمركي.	0.773	0.000
.5	ترشد العلاقات العامة المسافرين بضرورة التعرف على ما يحملونه معهم– كأمانات– لتجنب الوقوع في التهريب الجمركي.	0.530	0.003
.6	تقوم العلاقات العامة بحملات إعلامية لتوضيح أهمية تجنب الممنوعات وأثارها السلبية.	0.653	0.000
.7	تعقد العلاقات العامة الندوات والمحاضرات لتوعيه الجمهور بأساليب المهربين للإيقاع بهم في التهريب.	0.566	0.001
معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.			

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.1	التنسيق بين الجمارك و مراكز المراقبة الحدودية يحد من التهريب الجمركي.	0.392	0.032
.2	يوجد قاعدة بيانات مشتركة بين الأجهزة الأمنية والجمارك لمكافحة التهريب.	0.443	0.014
.3	تعقد اجتماعات بين مسئولي الأجهزة الأمنية والجمارك من أجل التخطيط لمكافحة التهريب.	0.485	0.007
.4	يدرك المسئولون في الجمارك و الأجهزة الأمنية أهمية التنسيق فيما بينهم لمواجهة عملية التهريب الجمركي .	0.677	0.000
.5	يوجد تعاون بين الجمارك و الأجهزة الأمنية لمكافحة التهريب الجمركي.	0.683	0.000
.6	يؤدي التنسيق الفعال بين الأجهزة الأمنية والجمارك إلى تحقيق أقل قدر ممكن الوقت والجهد المبذول في مكافحة التهريب الجمركي.	0.805	0.000
.7	يعمل التنسيق بين الجمارك والأجهزة الأمنية على تجنب الازدواجية والصراع.	0.537	0.002
معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.			
.1	علاقة موظفي الجمارك الطيبة مع رؤساءهم تساعد على قيامهم بالمسؤولية كما يجب في مكافحة التهريب الجمركي.	0.621	0.000
.2	شعور موظفي الجمارك بالرضا الوظيفي من خلال ما يتقاضوه من رواتب وعلاوات يساعد في الحد من التهريب الجمركي.	0.652	0.000
.3	يشعر موظفي الجمارك أن منح الترقيات الوظيفية يؤثر إيجابياً على الحد من التهريب الجمركي.	0.553	0.002
.4	ربط الحوافز والمكافآت بنتائج تقييم الأداء يحد من التهريب الجمركي.	0.655	0.000
.5	يعتقد موظفي الجمارك أن الحصول على المكافأة لضبط عملية التهريب له دور فاعل في الحد من التهريب الجمركي.	0.566	0.001
.6	يشعر موظفي الجمارك أن إدارة الجمارك تبذل جهودا طيبة لتوفير الدعم والتشجيع المعنوي لهم.	0.490	0.006
.7	شعور موظفي الجمارك بالأمن والاستقرار الوظيفي يحد من التهريب الجمركي.	0.623	0.000
.8	إدارة الجمارك تقدم التشجيع المعنوي للمفتشين الجمركيين على الأفكار والاقتراحات الجيدة التي يقدمونها للحد من التهريب الجمركي.	0.793	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "228" تساوي 0. 361

يتبين من نتائج جدول رقم (4-5): الصدق الداخلي لفقرات الاستبيان ما يلي:

1.يلاحظ في المحور الثالث (نقص الوعي الجمركي) أن معامل الارتباط للفقرة "1" نسبة الرسوم الجمركية تدفع المكلفين للتهريب الجمركي يساوي (0.421) أقل من 0.50 ،وهذا يدل على أن الفقرة لم تنل اهتمام المبحوثين ولكن طالما أنها أكبر من (0.361) تعتبر مقبولة .

2.يلاحظ في المحور الرابع (التشريعات الجمركية) أن معامل الارتباط للفقرة "7" ضرورة إعادة تقييم التعريفة الجمركية الفلسطينية (0.382) أقل من 0.50، وهذا يدل على أن الفقرة لم تنل اهتمام المبحوثين ولكن طالما أنها أكبر من (0.361) تعتبر مقبولة .

3.يلاحظ في المحور الخامس (المحاكم الجمركية المتخصصة) أن معامل الارتباط للفقرة "5" وجود المحاكم تعمل على مراقبة مدى ملائمة القوانين والأنظمة السارية في قطاع غزة يساوي (0.468) أقل من 0.50، وهذا يدل على أن الفقرة لم تنل اهتمام المبحوثين ولكن طالما أنها أكبر من (0.361) تعتبر مقبولة . وكذلك معامل الارتباط للفقرة "8" ملاحقة المكلف قضائياً يحد من ظاهرة التهريب الجمركي يساوي (0.423)

4.يلاحظ في المحور السابع (قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية) أن معامل الارتباط للفقرة "1" التنسيق بين الجمارك و مراكز المراقبة الحدودية يحد من التهريب الجمركي يساوي (0.392) ، وأن معامل الارتباط للفقرة "2" يوجد قاعدة بيانات مشتركة بين الأجهزة الأمنية والجمارك لمكافحة التهريب يساوي (0.443)، وكذلك معامل الارتباط للفقرة "3" تعقد اجتماعات بين مسئولي الأجهزة الأمنية والجمارك من أجل التخطيط لمكافحة التهريب يساوي (0.485) بما أن جميع الفقرات السابقة أقل من 0.50، فهذا يدل على أن الفقرات لم تنل اهتمام المبحوثين ولكن طالما أنها أكبر من (0.361) تعتبر مقبولة .

5. يلاحظ المحور الثامن (زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك) أن معامل الارتباط للفقرة "6" يشعر موظفي الجمارك أن إدارة الجمارك تبذل جهوداً طيبة لتوفير الدعم والتشجيع المعنوي لهم يساوي (0.490) أقل من 0.50 ، وهذا يدل على أن الفقرة لم تنل اهتمام المبحوثين ولكن طالما أنها أكبر من (0.361) تعتبر مقبولة .

3.صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

يبين جدول رقم (5-5) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361

جدول رقم (5-5): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
المحور الأول : التهريب الجمركي	0.850	0.000
المحور الثاني : تدريب موظفي الجمارك	0.891	0.000
المحور الثالث : نقص الوعي الجمركي	0.926	0.000
المحور الرابع : التشريعات الجمركية	0.931	0.000
المحور الخامس :المحاكم الجمركية المتخصصة	0.825	0.000
المحور السادس : دور العلاقات العامة بوزارة المالية	0.872	0.000
المحور السابع : قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية	0.572	0.001
المحور الثامن : زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك	**0.701**	**0.000**

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "228" تساوي 0.361

3.ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات أخرى (العساف، 1995،ص430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1.طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (6-5) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان حيث بلغ معامل الثبات العام لجميع الفقرات 0.8714 مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (6-5): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	التجزئة النصفية		
	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
المحور الأول : التهريب الجمركي	0.8672	0.9289	0.0000
المحور الثاني : تدريب موظفي الجمارك	0.7693	0.8696	0.0000
المحور الثالث : نقص الوعي الجمركي	0.6755	0.8063	0.0000
المحور الرابع : التشريعات الجمركية	0.7170	0.8352	0.0000
المحور الخامس :المحاكم الجمركية المتخصصة	0.6899	0.8165	0.0000
المحور السادس : دور العلاقات العامة بوزارة المالية	0.6539	0.7907	0.0000
المحور السابع : قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية	0.7188	0.8364	0.0000
المحور الثامن : زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك	0.7505	0.8575	0.0000
جميع الفقرات	0.7721	0.8714	0.0000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "228" تساوي 0.361

يتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (6-5) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان براون Spearman Brown) مقبول ودال احصائياً. وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (7-5) أن معاملات الثبات مرتفعة حيث بلغ معامل الثبات العام لجميع الفقرات 0.8976 مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (7-5): معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول : التهريب الجمركي	11	0.9347
المحور الثاني : تدريب موظفي الجمارك	9	0.8917
المحور الثالث : نقص الوعي الجمركي	7	0.8152
المحور الرابع : التشريعات الجمركية	8	0.8724
المحور الخامس :المحاكم الجمركية المتخصصة	8	0.8372
المحور السادس : دور العلاقات العامة بوزارة المالية	7	0.8805
المحور السابع : قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية	7	0.8005
المحور الثامن : زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك	8	0.8847
جميع الفقرات	65	0.8976

يتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (7-5) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة وتتراوح ما بين (0.9347-0.8005) لكل محور من محاور الاستبانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة كانت (0.8976)، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (3) قابلة للتوزيع، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

خامساً: خصائص وسمات مجتمع الدارسة :

1.المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (8-5) أن 66.4% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " بكالوريوس " 4.8% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " أقل من ثانوية عامة " ، 6.1% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " ثانوية عامة " ، و14%من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " دبلوم " ، و8.7% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " دراسات عليا " .

جدول رقم (8-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ثانوية عامة	11	4.8%
ثانوية عامة	14	6.1%
دبلوم	32	14.0%
بكالوريوس	152	66.4%
دراسات عليا	20	8.7%
المجموع	**229**	**100%**

2.التخصص العلمي:

يبين جدول رقم (9-5) أن 65.1% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " محاسبة " ، و3.9% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " إدارة إعمال " ، و4.4% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " علوم مالية ومصرفية " ، و3.9% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " اقتصاد " ، و22.7% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " تخصصات أخرى ".

جدول رقم (9-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	149	65.1%
إدارة إعمال	9	3.9%
علوم مالية ومصرفية	10	4.4%
اقتصاد	9	3.9%
أخرى	52	22.7%
المجموع	**229**	**100%**

3.عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة :

يبين جدول رقم (10-5) أن 60.7% من عينة الدراسة تراوح عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة من " 1-5سنوات " ، و 26.2% من عينة الدراسة تراوح عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة من " 6-10 سنوات " ، و5.7% من عينة الدراسة تراوح عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة من " 11-15 سنة " ، و7.4% من عينة الدراسة تراوح عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة من " 16 سنة فأكثر "

جدول رقم (10-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة

عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة	التكرار	النسبة المئوية
1-5 سنوات	139	60.7%
6-10 سنوات	60	26.2%
11-15 سنة	13	5.7%
16 سنة فأكثر	17	7.4%
المجموع	**229**	**100**

4.عدد الدورات التي التحقت بها ذات صلة مباشرة بالجمارك :

يبين جدول رقم (11-5) أن 51.5% من عينة الدراسة تراوح عدد الدورات التي التحقوا بها ذات صلة مباشرة بالجمارك " من 1-5دورات " ، و9.6% من عينة الدراسة تراوح عدد الدورات التي التحقوا بها ذات صلة مباشرة بالجمارك " من 6-10 دورات " ، و2.6% من عينة الدراسة تراوح عدد الدورات التي التحقوا بها ذات صلة مباشرة بالجمارك " 11 دورة فأكثر " ، و36.2% من عينة الدراسة لم يلتحقوا بأي دورة ذات صلة مباشرة بالجمارك .

جدول رقم (11-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التي التحقت بها ذات صلة مباشرة بالجمارك

عدد الدورات التي التحقت بها ذات صلة مباشرة بالجمارك	التكرار	النسبة المئوية
من 1-5دورات	118	51.5%
من 6-10 دورات	22	9.6%
11 دورة فأكثر	6	2.6%
لا توجد	83	36.2%
المجموع	**229**	**100%**

5.عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته:

يبين جدول رقم (12-5) أن 61.1% من عينة الدراسة لم يلتحقوا بأي دورة في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته ،34.5% من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي التحقوا بها في

مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته " من1-4 دورات " ،و 4.4% من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي التحقوا بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته " 5 دورة فأكثر "

جدول رقم (12-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته

عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته	التكرار	النسبة المئوية
من1-4 دورات	79	34.5%
5 دورة فأكثر	10	4.4%
لا توجد	140	61.1%
المجموع	**229**	**100%**

المبحث الثاني : تحليل البيانات ونتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

أولاً: إختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض إختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو إختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (13-5) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من(sig>0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الإختبارات المعلمية.

جدول رقم (13-5): اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
المحور الأول : التهريب الجمركي	11	1.253	0.086
المحور الثاني : تدريب موظفي الجمارك	9	0.868	0.438
المحور الثالث : نقص الوعي الجمركي	7	0.866	0.441
المحور الرابع : التشريعات الجمركية	8	0.878	0.424
المحور الخامس :المحاكم الجمركية المتخصصة	8	1.298	.069
المحور السادس : دور العلاقات العامة بوزارة المالية	7	1.227	0.098
المحور السابع : قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية	7	1.211	0.106
المحور الثامن : زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك	8	1.259	0.084
جميع المحاور	**65**	**0.473**	**0.979**

ثانياً :تحليل فقرات ومحاور أداة الدراسة:

1.تحليل محاور الدراسة

1-1.تحليل محاور الدراسة منفردة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97(أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97-(أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان القيمة الاحتمالية لها أكبر من 0.05.

1.تحليل فقرات المحور الأول (التهريب الجمركي):

جدول رقم (14-5): تحليل فقرات المحور الاول (التهريب الجمركي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
.1	تعتقد بأهمية دراسة ظاهرة التهريب الجمركي.	4.70	0.545	94.06	47.258	0.000
.2	يقع التهريب الجمركي في معبر كرم أبو سالم.	3.67	1.065	73.45	9.559	0.000
.3	يقع التهريب الجمركي في معبر رفح البري.	3.93	1.009	78.69	14.019	0.000
.4	يقع التهريب الجمركي في المعابر الارضية.	4.17	0.833	83.41	21.250	0.000
.5	يقع التهريب الجمركي على امتداد الشريط الحدودي مع جمهورية مصر العربية.	4.26	0.767	85.24	24.885	0.000
.6	تعتقد بأن التهريب الجمركي تقوم به مجموعة محددة من المسافرين هي فئة التجار مثلاً.	3.39	1.167	67.86	5.095	0.000
.7	تزداد ظاهرة التهريب الجمركي عبر الزمن.	3.76	1.096	75.20	10.493	0.000
.8	يقع التهريب الجمركي في جميع أنواع السلع.	3.66	1.245	73.19	8.014	0.000
.9	يقع التهريب الجمركي في سلع معينة.	2.92	1.333	58.34	-0.942	0.347
.10	تؤثر ظاهرة التهريب الجمركي على مناحي الحياة الاقتصادية.	4.32	0.755	86.46	26.508	0.000
.11	تؤثر ظاهرة التهريب الجمركي على مناحي الحياة الاجتماعية.	3.94	1.007	78.78	14.111	0.000
	جميع الفقرات	3.88	0.399	77.70	33.520	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 228" تساوي 1.97

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم **(14-5)** ،وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (التهريب الجمركي) تساوي 3.88، و الوزن النسبي يساوي 77.70% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 33.520 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 .وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يرجع الباحث سبب ارتفاع نتيجة الفقرة "1" " أهمية دراسة ظاهرة التهريب الجمركي " ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 94.06%، إلى إدراك موظفي الجمارك لأهمية تسليط الضوء على ظاهرة التهريب الجمركي، حيث تتعلق باستيراد البضائع أو تصديرها خارج قنواتها الرسمية، أي بعيداً عن مختلف أشكال الرقابة الممارسة ، وذلك من خلال واقع خبرتهم واحتكاكهم المباشر مع التجار والمسافرين وتتفق نتيجة هذه الفقرة مع دراسة(براهمي،2012،ص249).

2. يعزو الباحث سبب ارتفاع نتيجة الفقرة "10 " " تؤثر ظاهرة التهريب الجمركي تؤثر على مناحي الحياة الاقتصادية " ،بحيث بلغ الوزن النسبي " 86.46% ، ذلك لإدراك المبحوثين لخطورة ما تتعرض الصناعات المحلية لمنافسة شديدة من حيث الجودة و السعر، والإغراق، الأضرار الاقتصادية الناتجة عن عدم مطابقة السلعة المهربة لمقاييس الجودة ، كما يقف التهريب الجمركي حائلاً دون تحقيق الدولة لسياساتها في شتى المجالات وتتفق مع نتيجة هذه الفقرة مع دراسة كل من (مراد، 2006 ،ص466)، (أبو صلاح، 2013،ص156) ،(موسى،2005،ص137) ، (الشلة، 2005، ص135)، (عبد الغني ،2011، ص215).

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يتبين انخفاض نتيجة الفقرة "6 " " التهريب الجمركي تقوم به مجموعة محددة من المسافرين هي فئة التجار مثلاً "، بحيث بلغ الوزن النسبي " 67.86%"، وذلك لاعتقاد المبحوثين أن التهريب الجمركي لا يقتصر على فئة التجار فقط، بل يمكن أن يقوم بالتهريب المواطنين والمسافرين .

2.يأتي انخفاض نسبة الفقرة "9" " يقع التهريب الجمركي في سلع معينة "، بحيث بلغ الوزن النسبي " 58.34%" ، لاعتقاد عينة الدراسة بأن التهريب الجمركي يقع في جميع السلع والمنتجات الغذائية المعلبة والمغلفة، والمشروبات الغازية، والمبيدات الزراعية والمنزلية، والمنظفات الكيميائية، والتمباك والسجائر والسيارات بمختلف أنواعها، وأدوات التجميل وأنواع الصابون والشامبو ومعاجين الأسنان وأدوات الزينة، وكذلك الأجهزة والأدوات الكهربائية والإلكترونية وقطع غيار السيارات والبطاريات بأنواعها المختلفة، والألعاب النارية والساعات الخفيفة والمزيفة، والحلي والمصوغات الذهبية المغشوشة، والأقمشة الجاهزة، وبعض العطور والبهارات ولعب الأطفال، وأنواع الزيوت، إضافة إلى الأدوية المزورة أو قوية المفعول خاصة تلك الخاصة بالجنس.. الخ..

2.تحليل فقرات المحور الثاني (تدريب موظفي الجمارك):

جدول رقم (15-5): تحليل فقرات المحور الثاني (تدريب موظفي الجمارك)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
.1	يدرك موظفي الجمارك أهمية التدريب لمكافحة التهريب الجمركي.	4.49	0.673	89.87	33.585	0.000
.2	تدريب موظفي الجمارك كاف لمكافحة التهريب الجمركي.	3.41	1.202	68.30	5.221	0.000
.3	يوجد خطط سنوية لتدريب موظفي الجمارك لمكافحة التهريب الجمركي.	2.84	1.134	56.77	-2.157	0.032
.4	تدريب موظفي الجمارك يزيد من قدرتهم على كشف المهربين مما يحد من التهريب الجمركي.	4.26	0.789	85.15	24.133	0.000
.5	تحرص ادارة الجمارك على التعرف على الاحتياجات التدريبية لموظفي الجمارك لمكافحة التهريب.	3.06	1.118	61.22	0.827	0.409
.6	تتبنى ادارة الجمارك سياسات تشجع الموظفين على التدريب لمكافحة التهريب الجمركي.	2.98	1.074	59.56	-0.308	0.759
.7	يحصل موظفي الجمارك على دورات تدريبية لتعريفهم بكل ما يستجد في مجال التهريب.	2.79	1.180	55.90	-2.633	0.009
.8	المدربون على درجة من الخبرة والكفاءة في التدريب لمكافحة التهريب الجمركي.	3.06	1.095	61.22	0.845	0.399
.9	تتابع ادارة الجمارك المتدرب لتأكد من تحقيق أهداف التدريب لمكافحة التهريب.	2.95	1.101	59.04	-0.660	0.510
	جميع الفقرات	3.32	0.709	66.34	6.767	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 228" تساوي 1.97

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (15-5) وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (تدريب موظفي الجمارك) تساوي 3.32، و الوزن النسبي يساوي 66.34% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 6.767 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، و القيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05

وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يلاحظ ارتفاع نسبة الفقرة "1" " يدرك موظفي الجمارك أهمية التدريب لمكافحة التهريب الجمركي " ، بحيث بلغ الوزن النسبي "89.87 %"، ويعزو الباحث ارتفاع هذه النسبة إلى ادراك موظفي الجمارك أهمية التدريب في تنمية معارف ومهارات وقدرات القوة البشرية، باعتبارها رأس المال الحقيقي، واستثمار الوقت والجهد والمال في سبيل زيادة تأهيل الموظفين لمكافحة التهريب الجمركي ، وتتفق نتيجة هذه الفقرة مع دراسة كل من (العنزي ،2013،ص103)،(الجهني ،2013،ص94)،(الفايز ،2013،ص112)،(حسين ،2010،ص139). وهذا تناقضت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (الأحمري ،2012،ص118) بحيث كان لدى أفراد عينة الدراسة للأسف الشديد؛ ضعف الوعي بأهمية التدريب.

2.يلاحظ ارتفاع نسبة الفقرة "4 " " تدريب موظفي الجمارك يزيد من قدرتهم على كشف المهربين مما يحد من التهريب الجمركي ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 85.15%" ، ويعزو الباحث ارتفاع هذه النسبة مؤشر يدل على مدى احتياج موظفي الجمارك إلى عقد دورات تدريبية تخصصية في مجال مكافحة التهريب الجمركي مثل الأساليب الحديثة للتهريب وطرق مكافحتها ، تنمية مهارات موظفي الجمارك لمكافحة التهريب ، وكيفية التعرف علي سلوك وصفات المهربين،

والقواعد الفنية للتفتيش، وكيفية التعامل مع الجمهور، اتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة كل من(الأسمري ،2007،ص144) ،(الغانم ،2011،ص101).

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يلاحظ انخفاض نسبة الفقرة " 3" " لا يوجد خطط سنوية لتدريب موظفي الجمارك لمكافحة التهريب الجمركي " ، بحيث بلغ الوزن النسبي 56.77%"، فإن أراء المبحوثين تظهر عدم وجود دورات تدريبية متخصصة في مجال مكافحة التهريب الجمركي في الخطة السنوية لتدريب موظفي الجمارك، ويعزو الباحث ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي و سياسة الحصار التي فرضت على قطاع غزة فلم يعد هناك ظروف مناسبة لابتعاث موظفي الجمارك الى الخارج للتدريب ، أو توفر الميزانية التي تسمح بإقامة دورات تدريبية داخلية اتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (Yawson ,2009,p70) .

2.يلاحظ سلبية الفقرة " 7" " موظفي الجمارك لا يحصلون على دورات تدريبية لتعريفهم بكل ما يستجد في مجال التهريب " ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 55.90%"، يرى الباحث انخفاض نتيجة هذه الفقرة إلى اعتقاد أفراد العينة أنه لا يتم عقد دورات تدريبية لتزويدهم بالمهارات المطلوبة لمكافحة التهريب الجمركي، اتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (الشنطي،2006،ص177).

3. يلاحظ سلبية الفقرة " 9" تتابع ادارة الجمارك المتدرب لتأكد من تحقيق أهداف التدريب لمكافحة التهريب. بحيث بلغ الوزن النسبي 59.04% ، ويعزو الباحث انخفاض نسبة هذه الفقرة إلى عدم وجود اهتمام من قبل إدارة الجمارك في متابعة المتدرب لتأكد من تحقيق أهداف التدريب.

4. يلاحظ سلبية الفقرة " 6" تتبنى إدارة الجمارك سياسات تشجع الموظفين على التدريب لمكافحة التهريب الجمركي. بحيث بلغ الوزن النسبي 59.56%، يفسر الباحث انخفاض نسبة هذه الفقرة

نتيجة لقناعة المبحوثين بأن ادارة الجمارك لا تتبنى سياسات تشجع الموظفين على التدريب لمكافحة التهريب الجمركي.

3.تحليل فقرات المحور الثالث (نقص الوعي الجمركي):

جدول رقم (16-5): تحليل فقرات المحور الثالث (نقص الوعي الجمركي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
.1	نسبة الرسوم الجمركية تدفع المكلفين للتهريب الجمركي.	3.75	1.106	75.02	10.278	0.000
.2	سياسات الرسوم الجمركية تساعد على التهريب الجمركي.	3.55	1.073	71.09	7.820	0.000
.3	توجد نشرات توضح للمكلفين أهيمه الالتزام بإداء الرسوم الجمركية وتجنب التهريب الجمركي.	3.10	1.112	61.92	1.307	0.192
.4	يشعر المكلف بأنه يعطي الحكومة أكثر مما يأخذ منها يزيد من التهريب الجمركي.	3.86	1.053	77.29	12.426	0.000
.5	يعتقد المكلف أن مبلغ الضريبة الجمركية الذي يدفعه بدون وجه حق.	3.66	1.059	73.10	9.359	0.000
.6	ينظر المكلف للتهريب الجمركي على أنه عمل أخلاقي.	3.33	1.089	66.55	4.551	0.000
.7	ثقافة التهريب المهنة المألوفة بالنسبة للسكان المتمركزين على الحدود الجمركية.	3.90	1.025	77.90	13.218	0.000
	جميع الفقرات	3.59	0.595	71.84	15.066	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 228" تساوي 1.97

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (16-5) وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (نقص الوعي الجمركي) تساوي 3.59، و الوزن النسبي يساوي 71.84% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 15.066 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 .

وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يلاحظ ارتفاع نسبة للفقرة "7" " ثقافة التهريب المهنة المألوفة بالنسبة للسكان المتمركزين على الحدود الجمركية " ،بحيث بلغ الوزن النسبي "77.90%" ويفسر الباحث لجوء سكان المنطقة الحدودية من قطاع غزة مع جمهورية مصر العربية إلى التهريب الجمركي بإعتباره ملجأهم الوحيد في ظل عدم توفر فرص العمل وإلى ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم حدة الفقر نتيجة الحصار ، وسهولة الإلتحاق بقطاع التهريب الجمركي وصعوبة العمل بالقطاع الرسمي وصعوبة توفر فرص العمل، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (براهمي،2012،ص251).

2.في الفقرة "4 " " المكلف يشعر بأنه يعطي الحكومة أكثر مما يأخذ منها يزيد من التهريب الجمركي " ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 77.29%"، فيرى الباحث أن إرتفاع نسبة هذه الفقرة راجع لشعور المكلف بأنه يستطيع الإستمرار في الإنتفاع من خدمات الحكومة حتى مع عدم دفع الضريبة الجمركية ، وأن دفعها ليس شرطاً للاستفادة من الخدمات العامة، تتفق نتيجة هذه الفقرة مع دراسة كل من(العمور ،2007،ص168)،(أبو سنينة،2008،ص90)،(عبد الغفور ،2008،ص143) .

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يشير انخفاض نسبة الفقرة "6 " " المكلف ينظر للتهريب الجمركي على أنه عمل أخلاقي " ، بلغ الوزن النسبي " 66.55%" تعارضت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (العمور ،2007،ص144) ، ويفسر الباحث انخفاض نسبة هذه الفقرة إلى صعوبة تصور أفراد العينة بأن المهرب في كثير من الأحيان يتجرد من القيم الانسانية ويدمر أهم عنصر في المجتمع ألا وهو الانسان ، و إن المكلف لا يرى حرجاً في بذل كل جهد ممكن في سبيل التهرب من دفعها، ويعتبر نجاحه في التهرب من الضريبة الجمركية دليل ذكاء ومهارة.

2.بينت النتيجة المنخفضة نسبيا للفقرة "3 " " توجد نشرات توضح للمكلفين أهيمه الالتزام بإداء الرسوم الجمركية وتجنب التهريب الجمركي " ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 61.92%" ويفسر الباحث انخفاض نسبة هذه الفقرة لعدم وجود نشرات ترشد وتوعي المكلفين، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من (حميض،2006،ص180) ، (الخطيب،2006،ص163)،(عبد الغفور ،2008،ص143).

4.تحليل فقرات المحور الرابع (التشريعات الجمركية):

جدول رقم (17-5): تحليل فقرات المحور الرابع (التشريعات الجمركية)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
.1	القوانين الجمركية قديمة ولا تتلاءم مع الاحتياجات الفلسطينية .	3.81	1.099	76.16	11.121	0.000
.2	اختلاف الأهداف التي وضعت من أجلها القوانين الجمركية .	3.66	0.907	73.10	10.923	0.000
.3	غياب المؤسسات الفلسطينية القادرة على وضع السياسات والتشريعات الجمركية التي تحد من التهريب الجمركي.	4.05	0.895	80.96	17.728	0.000
.4	ضرورة صياغة وإقرار قانون جمارك فلسطيني، مما يحد من التهريب الجمركي.	4.31	0.793	86.29	25.084	0.000
.5	التشريعات الجمركية واضحة للعاملين في إدارة الجمارك.	3.17	1.032	63.49	2.560	0.011
.6	توجد عقوبات رادعة في التشريعات الجمركية للحد من التهريب الجمركي.	2.96	1.238	59.13	-0.534	0.594
.7	ضرورة إعادة تقييم التعريفة الجمركية الفلسطينية.	4.09	0.942	81.75	17.470	0.000
	جميع الفقرات	3.72	0.481	74.41	22.665	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 228" تساوي 1.97

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5-7) وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (التشريعات الجمركية) تساوي 3.72، و الوزن النسبي يساوي 74.41% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 22.665 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000وهي أقل من 0.05.

وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يلاحظ ارتفاع نسبة الفقرة "4" " ضرورة صياغة وإقرار قانون جمارك فلسطيني، مما يحد من التهريب الجمركي " ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 86.29%" يرى الباحث ارتفاع نتيجة هذه الفقرة يعود إلى تعدد القوانين الضريبية التي نظمت عملية فرض وجباية الضرائب في فلسطين فمنها ما هو منذ عهد الانتداب البريطاني ومنها الأردني و المصري ومنها الأوامر العسكرية للاحتلال الإسرائيلي ثم الاتفاق الاقتصادي بين السلطة وحكومة الإحتلال بالإضافة إلى مجموعة الأوامر الإدارية لوزارة المالية ، فلابد من أن يتوفر اطار قانوني منظم لأي مجتمع ينظم نشاطاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية ويجب أن يكون هذا الاطار ضمن حاجاته ومصالحه وتطلعاته. واتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة كل من دراسة (أبو صلاح، 2013،ص156) ،(موسى،2005،ص138)، (الشلة ،2005،ص135) ، (الخطيب،2006،ص161)، (رابي،2003،ص108)،(مسيمي ،2006،ص144)،(عبد الغفور،2008،ص142)، (الأحمد ،2005،ص124) .

2.يلاحظ ارتفاع نسبة الفقرة "7 " " ضرورة إعادة تقييم التعريفة الجمركية الفلسطينية " بلغ الوزن النسبي " 81.75%" واتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة كل من(صالح ،2007،ص119)، (الأحمد ،2005،ص126)، (مياله،2006،ص177) ، ويعزو الباحث إرتفاع نتيجة هذه الفقرة إلى ارتفاع التعريفة الجمركية الفلسطينية.

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يلاحظ انخفاض نسبة الفقرة "5 " " التشريعات الجمركية واضحة للعاملين في إدارة الجمارك." ،بحيث بلغ الوزن النسبي " 63.49% ، ، ويعزو الباحث انخفاض نتيجة هذه الفقرة إلى أن أفراد العينة لا يوجد لديهم دليل واضح ومكتوب لقوانين الجمارك الفلسطينية واتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (ثابت ،2006،ص122).

2.يتبين انخفاض نسبة الفقرة "6 " " توجد عقوبات رادعة في التشريعات الجمركية للحد من التهريب الجمركي " ، بلغ الوزن النسبي " 59.13%"، ويعزو الباحث انخفاض نتيجة هذه الفقرة إلى إحباط موظفي الجمارك من التطرق أصلاً لتنفيذ عقوبات بحق المهربين، اتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (العمور ،2007،ص168) .

5.تحليل فقرات المحور الخامس (المحاكم الجمركية المتخصصة):

جدول رقم (18-5): تحليل فقرات المحور الخامس (المحاكم الجمركية المتخصصة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
.1	توفر القضاء الجمركي المختص يساعد على الحد من ظاهرة التهريب الجمركي.	4.11	1.009	82.18	16.630	0.000
.2	وجود كادر قضائي متخصص يساهم في الحد من تفشي ظاهرة التهريب الجمركي.	3.99	1.037	79.74	14.408	0.000
.3	وجود المحاكم الجمركية المتخصصة تحقق سرعة البت في قضايا التهريب الجمركي.	3.97	1.053	79.39	13.932	0.000
.4	وجود المحاكم تضبط تصرفات موظفي الجمارك وفقا للقانون.	3.99	0.939	79.74	15.908	0.000
.5	وجود المحاكم تعمل على مراقبة مدى ملاءمة القوانين والأنظمة السارية في قطاع غزة .	3.95	1.037	78.95	13.823	0.000
.6	وجود المحاكم تعمل كبديل للمحاكم النظامية تبت في القضايا الخاصة بالجمارك.	3.87	0.994	77.47	13.295	0.000
.7	التساهل في تطبيق العقوبات الخاصة بالتهريب يساهم في استمرار ظاهرة التهريب الجمركي.	4.27	0.919	85.33	20.842	0.000
.8	ملاحقة المكلف قضائياً يحد من ظاهرة التهريب الجمركي.	4.23	0.918	84.54	20.225	0.000
	جميع الفقرات	4.02	0.777	80.40	19.864	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 228" تساوي 1.97

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (18-5) وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (المحاكم الجمركية المتخصصة) تساوي 4.02، و الوزن النسبي يساوي 80.40% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 19.864 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05.

وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يتبين ارتفاع نسبة الفقرة "7" " التساهل في تطبيق العقوبات الخاصة بالتهريب يساهم في استمرار ظاهرة التهريب الجمركي " ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 85.33%" تتفق نتيجة هذه الفقرة مع دراسة كل من (العمور ،2007،ص168) ،(أبو سنينة ،2008،ص90)،(مسيمي ،2006،ص144) ، (صالح،2007،ص119) ،(سمور،2008،ص131) ، ويعزو الباحث إرتفاع هذه النسبة في أن عدم تطبيق العقوبات الرادعة بحق المهربين يساهم في استمرار ظاهرة التهريب الجمركي.

2.يلاحظ ارتفاع نسبة الفقرة "8 " " ملاحقة المكلف قضائياً يحد من ظاهرة التهريب الجمركي " ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 84.54%" وتتفق نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (العمور ،2007،ص168) في أن ملاحقة المهربين وتقديمهم للمحاكمة من شأنه أن يحد من ظاهرة التهريب الجمركي.

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.تشير النسبة الضعيفة للفقرة " 5" " وجود المحاكم تعمل على مراقبة مدى ملاءمة القوانين والأنظمة السارية في قطاع غزة " ، بلغ الوزن النسبي " 78.95%" تتفق نتيجة هذه الفقرة مع دراسة كل من(أبو صلاح ،2013،ص156)، (موسى ،2005،ص138) في عدم وجود المحاكم الجمركية، يحد من القدرة على تعديل وتطوير القوانين الجمركية الفلسطينية بما يتوافق مع الواقع الفلسطيني.

2. يلاحظ سلبية النسبة الفقرة " 6" " وجود المحاكم تعمل كبديل للمحاكم النظامية تبت في القضايا الخاصة بالجمارك " ،بحيث بلغ الوزن النسبي " 77.47%" تتفق نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (أبو صلاح ،2013،ص156) في أن وجود المحاكم الجمركية تساهم في سرعة البت في القضايا وحفظ حق الخزينة العامة وعدم تعطيل أموال المكلفين نتيجة للحجز لحين صدور الحكم، واتفقت مع دراسة (عبد الغفور،2008،ص143) في أن تمتع المكلف بحق الإعتراض والإستئناف يزيد من التزامه بدفع الضريبة وعدم التهريب الجمركي.

6.تحليل فقرات المحور السادس (دور العلاقات العامة بوزارة المالية):

جدول رقم (19-5): تحليل فقرات المحور السادس (دور العلاقات العامة بوزارة المالية)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
.1	تحرص العلاقات العامة على كسب ثقة الرأي العام وتأييده لمكافحة التهريب الجمركي.	3.49	1.126	69.78	6.571	0.000
.2	تسعى العلاقات العامة إلى تغيير الانطباعات السيئة التي قد يحملها الجمهور عن دائرة الجمارك.	3.29	1.157	65.85	3.826	0.000
.3	تعمل العلاقات العامة على ربط موظفي دائرة الجمارك بعلاقات وطيدة مع بعضهم البعض.	3.06	1.110	61.22	0.833	0.406
.4	ترشد إدارة العلاقات العامة الجمهور بعقوبة التهريب الجمركي.	2.97	1.190	59.39	-0.389	0.698
.5	ترشد العلاقات العامة المسافرين بضرورة التعرف على ما يحملونه معهم-كأمانات- لتجنب الوقوع في التهريب الجمركي.	3.03	1.204	60.61	0.384	0.701
.6	تقوم العلاقات العامة بحملات إعلامية لتوضيح أهمية تجنب الممنوعات واثارها السلبية.	2.97	1.199	59.48	-0.331	0.741
.7	تعقد العلاقات العامة الندوات والمحاضرات لتوعيه الجمهور بأساليب المهربين للإيقاع بهم في التهريب.	2.80	1.182	55.98	-2.571	0.011
	جميع الفقرات	3.09	0.982	61.76	1.356	0.177

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 228" تساوي 1.97

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (19-5) وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السادس (دور العلاقات العامة بوزارة المالية) تساوي

3.09، و الوزن النسبي يساوي 61.76% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 1.356 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.177 وهي أكبر من 0.05 .

وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يلاحظ ارتفاع نسبة الفقرة "1" " العلاقات العامة تحرص على كسب ثقة الرأي العام وتأييده لمكافحة التهريب الجمركي " ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 69.78%"، اتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (أبو مدين ،2011،ص148) من حيث حرص العلاقات العامة في كل منظمة على كسب ثقة الجمهور تأييد الرأي العام، كما بينت دراسة كل من (عبد الغفور ،2008،ص143) (صالح ،2007،ص119) ، أن عدم توفر الثقة بين المكلف و الجمارك يزيد من التهريب الجمركي.

2. يلاحظ ارتفاع نتيجة الفقرة "2 " " العلاقات العامة تسعى إلى تغيير الانطباعات السيئة التي قد يحملها الجمهور عن دائرة الجمارك" ، بحيث بلغ الوزن النسبي "% 65.85" ، يعزو الباحث ارتفاع نسبة هذه الفقرة إلى قناعة المبحوثين من الناحية النظرية ، بضرورة قيام العلاقات العامة بدورها الطبيعي والأساسي في تحسين الصورة الذهنية لدائرة الجمارك وترك انطباع ايجابي لها أمام الجمهور.

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.كشف انخفاض نسبة الفقرة " 4" " إدارة العلاقات العامة ترشد الجمهور بدرجة بعقوبة التهريب الجمركي " ،بحيث بلغ الوزن النسبي " 59.39%" ويفسر الباحث انخفاض هذه النسبة إلى ادراك المبحوثين إلى نقص الدور الفعال للعلاقات العامة، اتفقت مع دراسة (العمور،2007،ص168).

2. يلاحظ انخفاض نسبة الفقرة " 7" " العلاقات العامة لا تعقد الندوات والمحاضرات لتوعيه الجمهور بأساليب المهربين للإيقاع بهم في التهريب " ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 55.98%" اتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة كل من (ثابت ،2006،ص122) (الغانم ،2011،ص101)،(سمور،2008،ص131) من حيث ضرورة قيام إدارة العلاقات العامة بحملات إعلانية للجمهور والمكلفين للتجنب الوقوع في التهريب الجمركي .

3. كشف انخفاض نسبة الفقرة " 6" " تقوم العلاقات العامة بحملات إعلامية لتوضيح أهمية تجنب الممنوعات وآثارها السلبية " ،بحيث بلغ الوزن النسبي " 59.48" ، ويعزو الباحث انخفاض نتيجة هذه الفقرة نتيجة لعدم قيام العلاقات العامة بأي حملات إعلامية توضيح أهمية تجنب الممنوعات وأثارها السلبية.

7.تحليل فقرات المحور السابع (قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية)

جدول رقم (20-5): تحليل فقرات المحور السابع (قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
.1	التنسيق بين الجمارك و مراكز المراقبة الحدودية يحد من التهريب الجمركي.	4.39	0.745	87.86	28.286	0.000
.2	يوجد قاعدة بيانات مشتركة بين الأجهزة الأمنية والجمارك لمكافحة التهريب.	3.21	1.105	64.28	2.930	0.004
.3	تعقد اجتماعات بين مسئولي الأجهزة الأمنية والجمارك من أجل التخطيط لمكافحة التهريب.	3.30	1.039	66.03	4.388	0.000
.4	يدرك المسؤولون في الجمارك و الأجهزة الامنية أهمية التنسيق فيما بينهم لمواجهة عملية التهريب الجمركي .	3.92	0.981	78.34	14.146	0.000
.5	يوجد تعاون بين الجمارك و الاجهزة الامنية لمكافحة التهريب الجمركي.	3.46	1.041	69.26	6.731	0.000
.6	يؤدي التنسيق الفعال بين الأجهزة الأمنية والجمارك الى تحقيق أقل قدر ممكن الوقت والجهد المبذول في مكافحة التهريب الجمركي.	4.21	0.919	84.28	19.992	0.000
.7	يعمل التنسيق بين الجمارك والأجهزة الأمنية على تجنب الازدواجية والصراع.	4.15	0.876	82.97	19.840	0.000
	جميع الفقرات	3.81	0.643	76.14	19.012	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 228" تساوي 1.97

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (20-5) وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السابع (قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية) تساوي 3.81، و الوزن النسبي يساوي 76.14% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "

60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 19.012 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05.

وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يلاحظ ارتفاع الفقرة "1" " التنسيق بين الجمارك و مراكز المراقبة الحدودية يحد من التهريب الجمركي " ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 87.86%"، اتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (العنزي ،2009،ص150) في أهمية التنسيق للحد من التهريب الجمركي.

2.يلاحظ ارتفاع نسبة الفقرة "6 " " التنسيق الفعال بين الأجهزة الأمنية والجمارك يؤدي إلى تحقيق أقل قدر ممكن الوقت والجهد المبذول في مكافحة التهريب الجمركي " ، بلغ الوزن النسبي " 84.28%" ، ويفسر الباحث ارتفاع نسبة هذه الفقرة إلى اقتناع أفراد العينة للنتائج الايجابية للتنسيق من حيث اختصار الوقت والجهد وسرعة الوصول للهدف المطلوب.

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يلاحظ انخفاض نسبة الفقرة " 3" " تعقد اجتماعات بين مسئولي الأجهزة الأمنية والجمارك من أجل التخطيط لمكافحة التهريب " ، بحيث بلغ الوزن النسبي "% 66.03" يرجح الباحث انخفاض نسبة هذه الفقرة إلى قلة عقد الاجتماعات بين الجمارك والأجهزة الأمنية.

2. يلاحظ انخفاض نسبة الفقرة " 2" " يوجد قاعدة بيانات مشتركة بين الأجهزة الأمنية والجمارك لمكافحة التهريب "، بحيث بلغ الوزن النسبي " 64.28%" يفسر الباحث انخفاض نسبة هذه الفقرة إلى عدم وجود قاعدة بيانات مشتركة بين الأجهزة الأمنية والجمارك .

8.تحليل المحور الثامن (زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك):

جدول رقم (21-5): تحليل فقرات المحور الثامن (زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
.1	علاقة موظفي الجمارك الطيبة مع رؤساءهم تساعد على قيامهم بالمسؤولية كما يجب في مكافحة التهريب الجمركي.	4.47	0.747	89.43	29.831	0.000
.2	شعور موظفي الجمارك بالرضا الوظيفي من خلال ما يتقاضوه من رواتب وعلاوات يساعد في الحد من التهريب الجمركي.	3.91	1.234	78.17	11.140	0.000
.3	يشعر موظفي الجمارك أن منح الترقيات الوظيفية يؤثر إيجابياً على الحد من التهريب الجمركي.	4.31	0.910	86.20	21.775	0.000
.4	ربط الحوافز والمكافآت بنتائج تقييم الأداء يحد من التهريب الجمركي.	4.27	0.925	85.41	20.782	0.000
.5	يعتقد موظفي الجمارك أن الحصول على المكافاة لضبط عملية التهريب له دور فاعل في الحد من التهريب الجمركي.	4.37	0.826	87.42	25.130	0.000
.6	يشعر موظفي الجمارك أن ادارة الجمارك تبذل جهودا طيبة لتوفير الدعم والتشجيع المعنوي لهم.	3.00	1.258	59.91	-0.053	0.958
.7	شعور موظفي الجمارك بالأمن والاستقرار الوظيفي يحد من التهريب الجمركي.	3.99	1.153	79.74	12.956	0.000
.8	إدارة الجمارك تقدم التشجيع المعنوي للمفتشين الجمركيين على الافكار والاقتراحات الجيدة التي يقدمونها للحد من التهريب الجمركي.	3.15	1.306	62.97	1.720	0.087
	جميع الفقرات	3.93	0.634	78.66	22.267	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 228" تساوي 1.97

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (21-5) وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثامن (زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك) تساوي 3.93، و الوزن النسبي يساوي 78.66% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 22.267وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 .

وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يلاحظ إرتفاع نسبة الفقرة "1" " علاقة موظفي الجمارك الطيبة مع رؤساءهم تساعد على قيامهم بالمسؤولية كما يجب في مكافحة التهريب الجمركي " ، بلغ الوزن النسبي " 89.43%" واتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة(العكش،2007،ص134)، يعزو الباحث إرتفاع نتيجة هذه الفقرة إلى قناعة الكثير من أفراد العينة بأهمية العلاقة القائمة على الاحترام والتقدير والثقة المتبادلة بين الإدارة وموظفي الجمارك في تحقيق الهدف والقيام بالمسؤوليات والواجبات المطلوبة.

2.يلاحظ ارتفاع نسبة الفقرة "5 " " موظفي الجمارك يعتقدون بأن الحصول على المكافاة لضبط عملية التهريب له دور فاعل في الحد من التهريب الجمركي " ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 87.42%" اتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (أبو شرخ،2010،ص80) ، ويعزو الباحث ارتفاع نتيجة هذه الفقرة إلى رغبة موظفي الجمارك في الحصول على الحوافز سواء مادية أو معنوية كمكافأة على ضبط حالات التهريب الجمركي.

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1.يلاحظ انخفاض نسبة الفقرة "8 " " إدارة الجمارك تقدم التشجيع المعنوي للمفتشين الجمركيين على الأفكار و الاقتراحات الجيدة التي يقدمونها للحد من التهريب الجمركي " ، بحث بلغ الوزن النسبي " 62.97%" ويفسر الباحث انخفاض نسبة هذه الفقرة وذلك بسبب عدم حصول موظفي الجمارك على التشجيع والمشاركة في اتخاذ القرار، اتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة كل من (الشنطي،2006،ص177) ،(الأحمري ،2012،ص115)، وتناقض نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (الشهري،2002،ص124)

2.كشف انخفاض نسبة الفقرة "6 " " موظفي الجمارك يشعرون بأن إدارة الجمارك تبذل جهوداً طيبة لتوفير الدعم والتشجيع المعنوي لهم " ، بحيث بلغ الوزن النسبي " 59.91%"، ويرجح الباحث انخفاض نسبة هذه الفقرة بسب عدم حصول موظفي الجمارك على الدعم والتشجيع اتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة (الفايز،2013،ص114)، اتفقت مع دراسة (العامر،2011،ص113) بسبب محدودية الموارد المالية ، وأيضا اتفقت مع دراسة (الوابل،2005،ص162) بسبب ضعف الحوافز المادية.

1-2:تحليل محاور الدراسة مجتمعة:

تحليل محاور الدراسة مجتمعة : العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي

جدول رقم (22-5): تحليل محاور الدراسة مجتمعة (العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي)

المحور	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
المتغيرات المستقلة						
الثاني	تدريب موظفي الجمارك	3.32	0.709	66.34	6.767	0.000
الثالث	نقص الوعي الجمركي	3.59	0.595	71.84	15.066	0.000
الرابع	التشريعات الجمركية	3.72	0.481	74.41	22.665	0.000
الخامس	المحاكم الجمركية المتخصصة	4.02	0.777	80.40	19.864	0.000
السادس	دور العلاقات العامة بوزارة المالية	3.09	0.982	61.76	1.356	0.177
السابع	قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية	3.81	0.643	76.14	19.012	0.000
الثامن	زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك	3.93	0.634	78.66	22.267	0.000
	جميع المتغيرات المستقلة	3.64	0.436	72.88	22.374	0.000
الأول	المتغير التابع: التهريب الجمركي	3.88	0.399	77.70	33.520	0.000
	جميع محاور الاستبانة	**3.69**	**0.383**	**73.71**	**27.050**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 228" تساوي 1.9

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (22–5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مجتمعة (العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي) ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحاور تساوي 3.69، و الوزن النسبي يساوي 73.71% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 27.050 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تدريب موظفي الجمارك و زيادة الوعي الجمركي و وجود التشريعات الجمركية و المحاكم الجمركية المتخصصة و قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية و زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك يعمل على الحد من ظاهرة التهريب الجمركي عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

1-3: تحليل فرضيات الدراسة:

1.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تدريب موظفي الجمارك وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تدريب موظفي الجمارك وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (23-5)

جدول رقم (23-5): معامل الارتباط بين تدريب موظفي الجمارك وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة

المحور	الإحصاءات	ظاهرة التهريب الجمركي
تدريب موظفي الجمارك	معامل الارتباط	0.089
	القيمة الاحتمالية	0.180
	حجم العينة	229

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05ودرجة حرية "227" تساوي 0.143

حيث يتبين أن القيمة الاحتمالية تساوي0.180 وهي أكبر من 0.05 وقيمة r المحسوبة تساوي 0.089 وهي أقل من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.143 مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تدريب موظفي الجمارك وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة .

2.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نقص الوعي الجمركي وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين نقص الوعي الجمركي وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (24-5)

جدول رقم (24-5): معامل الارتباط بين نقص الوعي الجمركي وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة

المحور	الإحصاءات	ظاهرة التهريب الجمركي
نقص الوعي الجمركي	معامل الارتباط	0.241
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	229

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "227" تساوي 0.143

حيث يتبين أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة تساوي 0.241 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.143 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نقص الوعي الجمركي وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

3.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين التشريعات الجمركية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين التشريعات الجمركية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (25-5):

جدول رقم (25-5): معامل الارتباط بين التشريعات الجمركية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة

المحور	الإحصاءات	ظاهرة التهريب الجمركي
التشريعات **الجمركية**	معامل الارتباط	0.264
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	229

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "227" تساوي 0.143

حيث يتبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة تساوي 0.264 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.143، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين التشريعات الجمركية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

4.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين وجود المحاكم الجمركية المتخصصة وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين وجود المحاكم الجمركية المتخصصة وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (26-5)

جدول رقم (26-5): معامل الارتباط بين وجود المحاكم الجمركية المتخصصة وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة

المحور	الإحصاءات	ظاهرة التهريب الجمركي
وجود المحاكم الجمركية المتخصصة	معامل الارتباط	0.235
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	229

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "227" تساوي 0.143

حيث يتبين أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة تساوي 0.235 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.143 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين وجود المحاكم الجمركية المتخصصة وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

5.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين دور العلاقات العامة بوزارة المالية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين دور العلاقات العامة بوزارة المالية وبين ظاهرة التهريب عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (27-5)

جدول رقم (27-5): معامل الارتباط بين دور العلاقات العامة بوزارة المالية وبين ظاهرة التهريب

المحور	الإحصاءات	ظاهرة التهريب الجمركي
دور العلاقات العامة	معامل الارتباط	0.073
	القيمة الاحتمالية	0.272
	حجم العينة	229

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "227" تساوي 0.143

والذي يبين أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.272 وهي أكبر من 0.05 وقيمة r المحسوبة تساوي 0.073 وهي أقل من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.143 مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين دور العلاقات العامة بوزارة المالية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

6 . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الامنية وبين ظاهرة التهريب الجمركي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (28-5)

جدول رقم (28-5): معامل الارتباط بين قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الامنية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة

المحور	الإحصاءات	ظاهرة التهريب الجمركي
قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الامنية	معامل الارتباط	0.153
	القيمة الاحتمالية	0.021
	حجم العينة	229

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "227" تساوي 0.143

حيث يتبين أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.021 وهي أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة تساوي 0.153 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي0.143 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.

7. **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة الجمارك وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة.**

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تدريب موظفي الجمارك وبين **زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة الجمارك وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (29-5)

جدول رقم (29-5): معامل الإرتباط بين زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة الجمارك وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة

المحور	الإحصاءات	ظاهرة التهريب الجمركي
زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة الجمارك	معامل الارتباط	0.104
	القيمة الاحتمالية	0.115
	حجم العينة	229

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "227" تساوي 0.143

حيث يتبين أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.115 وهي أكبر من 0.05 وقيمة r المحسوبة تساوي 0.104 وهي أقل من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.143 مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة الجمارك وبين ظاهرة التهريب الجمركي في قطاع غزة. $\alpha = 0.05$.

1-3: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

تم استخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة (تدريب موظفي الجمارك، نقص الوعي الجمركي ، التشريعات الجمركية ، وجود المحاكم الجمركية المتخصصة ، دور العلاقات العامة بوزارة المالية ، قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية ، زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة للجمارك) على المتغير التابع (**التهريب الجمركي**) ، وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل جدول رقم (30-5) أن معادلة الانحدار جيدة حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 5.183 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05.

ومن خلال معاملات المتغيرات المستقلة بعد أن تم تحويلها إلى علامات معيارية Standardization الموجودة في عمود Beta يتبين أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع هو التشريعات وعدم وضوحها كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (التفسير) R^2 =0.114 والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت 0.000 مما يدل على أن نسبة التباين الذي تفسره المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار من تباين المتغير التابع مقبولة نوعاً ما عند مستوى دلالة 0.05. ويلاحظ أن المتغيرات المستقلة التي لها تأثير غير ايجابي هي (تدريب موظفي الجمارك ، دور العلاقات العامة بوزارة المالية ، قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية ، زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة للجمارك) حيث أن القيمة الإحتمالية لكل منها أكبر من 0.05 اما باقي المتغيرات المستقلة (نقص الوعي الجمركي، التشريعات وعدم وضوحها ، وجود المحاكم الجمركية المتخصصة) فلها أثر إيجابي على التغير الحاصل في المتغير التابع (**التهريب الجمركي**).

ويمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

أولاً: نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد

$$Y = constant + b_1 . X_1 + b_2 . X_2 + b_3 . X_3 + b_4 . X4 + b_5 . X_5$$

$$+ b_6 . X_6 + b_7 . X_7 + E$$

حيث

Y : **المتغير التابع: التهريب الجمركي**

المتغيرات المستقلة

X1 : تدريب موظفي الجمارك

X2: نقص الوعي الجمركي

X3: التشريعات وعدم وضوحها

X4: وجود المحاكم الجمركية المتخصصة

X5: دور العلاقات العامة بوزارة المالية

X6: قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية

X7 : زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة للجمارك

E : تمثل الخطأ العشوائي ويمثل ذلك الجزء من جودة الحياة الوظيفية الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج

b1 ... b7 معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

ثانياً: معادلة انحدار المتغير التابع (التهريب الجمركي) على المتغيرات المستقلة المتعلقة (تدريب موظفي الجمارك– نقص الوعي الجمركي– التشريعات الجمركية– وجود المحاكم الجمركية– دور العلاقات العامة بوزارة المالية– قوة التنسيق بين مصلحة والأجهزة الأمنية – زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في مصلحة الجمارك)

$$Y(\text{التهريب الجمركي}) = 2.525 - 0.023X_1 + 0.123X_2 + 0.176X_3 + 0.106X_4$$

$$- 0.012X_5 + 0.004X_6 - 0.016\ X_7$$

جدول رقم (30-5): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: التهريب الجمركي)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعيار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	دال غير دال
الثابت	2.525	0.258		9.783	0.000	دال عند 0.05
تدريب موظفي الجمارك	-0.023	0.046	-0.042	-0.508	0.612	**غير دال عند 0.05**
نقص الوعي الجمركي	0.123	0.046	0.183	2.645	0.009	**دال عند 0.05**
التشريعات الجمركية	0.176	0.055	0.212	3.175	0.002	**دال عند 0.05**
وجود المحاكم الجمركية المتخصصة	0.106	0.036	0.206	2.960	0.003	**دال عند 0.05**
دور العلاقات العامة بوزارة المالية	-0.012	0.033	-0.029	-0.360	0.719	**غير دال عند 0.05**
قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والاجهزة الامنية	0.004	0.050	0.007	0.083	0.934	**غير دال عند 0.05**
زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة للجمارك	-0.016	0.045	-0.026	-0.359	0.720	**غير دال عند 0.05**
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F			5.183	القيمة الاحتمالية		0.000
قيمة معامل التفسير المعدل R^2			0.114	القيمة الاحتمالية لمعامل التفسير		0.000

من خلال الجدول رقم (30-5):يتبين ما يلي :

1.القيمة الاحتمالية للمحور الأول(تدريب موظفي الجمارك) ، هي 0.05 <0.612 وهذا يدل أنه من وجهة نظر العاملين في الجمارك بأن التدريب الذي حصلوا عليه لا يكفي لمكافحة التهريب ، وأنهم بحاجة لدورات تدريبية متخصصة ذات صلة مباشرة بمكافحة التهريب الجمركي.

2. القيمة الاحتمالية للمحور الخامس (دور العلاقات العامة بوزارة المالية)، هي 0.05<0.719 ، وهذا يدل أنه من وجهة نظر العاملين في الجمارك ، أن العلاقات العامة بوزارة المالية بحاجة لبذل المزيد من الجهد لتوعية وإرشاد المكلفين والمواطنين لتجنب التهريب الجمركي.

3.القيمة الاحتمالية للمحور السادس (قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية)، 0.05 < 0.934 ، وهذا يدل أنه من وجهة نظر العاملين في الجمارك، فأن هناك ضعف في التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية في مواجهة التهريب الجمركي.

4.القيمة الإحتمالية للمحور السابع (زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة للجمارك) 0.05< 0.720 ، وهذا يدل أنه من وجهة نظر العاملين في الجمارك، فأن الحوافز التي يحصلوا عليها غير كافية لتحفيزهم ، وأنهم بحاجة لزيادة الحوافز المادية والمعنوية لمكافحة التهريب الجمركي.

ثالثاً: الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى للمتغيرات الشخصية التالية: (المؤهل العلمي ، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة ، عدد الدورات التي التحقت بها ذات صلة مباشرة بالجمارك ، عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته)

ويشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

1.توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى **المؤهل العلمي .**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى المؤهل العلمي والنتائج مبينة في جدول رقم (31-5) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي2.688 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.41، كما أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.032 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين اختبار شفيه جدول رقم (32-5) ان الفروق بين فئتي " بكالوريوس " و " دبلوم " والفروق لصالح الفئة " دبلوم " .

يفسر الباحث هذه النتيجة أن المستوى التعليمي يؤثر في اتجاهات الأفراد نحو الأشياء لأن العلم يكسب الأفراد قيم وخبرات تسهم إلى حد كبير في تكوين اتجاهات إيجابية أو سلبية نحو ظاهرة التهريب الجمركي ، وفي هذه الدراسة جاء في مقدمة فئات العينة أولئك الذين يحملون مؤهل تعليمي بكالوريوس بحيث بلغ عددهم 152 أي بنسبة 66.4% أثر ذلك في النتيجة .

جدول رقم (31-5): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى المؤهل العلمي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع محاور الاستبانة(تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي)	بين المجموعات	1.535	4	0.384	2.688	0.032
	داخل المجموعات	31.991	224	0.143		
	المجموع	33.527	228			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 224" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.41

جدول رقم (32-5): اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير المؤهل العلمي

الفرق بين المتوسطات	أقل من ثانوية عامة	ثانوية عامة	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
أقل من ثانوية عامة		0.026	-0.052	0.153	0.002
ثانوية عامة	-0.026		-0.077	0.127	-0.024
دبلوم	0.052	0.077		0.204	0.053
بكالوريوس	-0.153	-0.127	-0.204		-0.151
دراسات عليا	-0.002	0.024	-0.053	0.151	

2.توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى التخصص العلمي.

تم استخدام إختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى التخصص العلمي والنتائج مبينة في جدول رقم (33-5) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 3.895 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.41، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.004 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى التخصص العلمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين اختبار شفيه جدول رقم (34-5) ان الفروق بين فئتي " محاسبة " و " إدارة إعمال " والفروق لصالح الفئة " إدارة إعمال " .

يفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن طبيعة التخصص العلمي يؤثر على اتجاهات الأفراد العينة ، وبما أن الموظفين الذين يحملوا تخصص محاسبة بلغ عددهم 149موظف أي بنسبة 65.1% ، فالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق المحاسبين من خلال احتكاكهم المباشر بالجماهير والمكلفين لتقدير قيمة البضاعة و من ثم حساب الضريبة الجمركية المقررة ، يلاحظوا أكثر من غيرهم عملية التهريب الجمركي في العدد والقيمة والجودة.

جدول رقم (33-5): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى التخصص العلمي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع محاور الاستبانة(تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي)	بين المجموعات	2.180	4	0.545	3.895	0.004
	داخل المجموعات	31.347	224	0.140		
	المجموع	33.527	228			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 224" ومستوى دلالة 0.05تساوي 2.41

جدول رقم (34-5): اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير التخصص العلمي

الفرق بين المتوسطات	محاسبة	إدارة إعمال	علوم مالية ومصرفية	اقتصاد	أخرى
محاسبة		-0.250*	-0.125	-0.329	-0.171
إدارة إعمال	0.250		0.124	-0.080	0.079
علوم مالية ومصرفية	0.125	-0.124		-0.204	-0.045
اقتصاد	0.329	0.080	0.204		0.159
أخرى	0.171	-0.079	0.045	-0.159	

3.توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى **عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة.**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة والنتائج مبينة في جدول رقم (35-5) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.486 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.64 ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.061 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يعزو الباحث هذه النتيجة لعدد سنوات الخبرة المحدودة لأفراد عينة الدراسة حيث بلغ عدد الموظفين الذين لديهم خمسة سنوات خبرة أو اقل 139 موظف أي بنسبة 60.7% ،حيث تعد الخبرة من أكثر العوامل المؤثرة في آراء الأفراد نحو الأشياء ، لأن الخبرات المتراكمة عبر التجارب تسهم إلى حد كبير في تكوين اتجاهات إيجابية أو سلبية نحو ظاهرة التهريب الجمركي

جدول رقم (35-5): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع محاور الاستبانة(العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي)	بين المجموعات	1.076	3	0.359	2.486	0.061
	داخل المجموعات	32.451	225	0.144		
	المجموع	33.527	228			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 225" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.64

4.توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى **عدد الدورات التي التحقوا بها ذات صلة مباشرة بالجمارك .**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى عدد الدورات التي التحقوا بها ذات صلة مباشرة بالجمارك والنتائج مبينة في جدول رقم (36-5) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.116 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.64، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.951 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى عدد الدورات التي التحقوا بها ذات صلة مباشرة بالجمارك عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى قلة عدد الدورات التي حصل عليها أفراد العينة حيث أن بلغ عدد الموظفين الذين حصلوا على خمسة دورات أو أقل 118موظف أي بنسبة 51.5% ذات صلة مباشرة بالجمارك .

جدول رقم (36-5): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى عدد الدورات التي التحقوا بها ذات صلة مباشرة بالجمارك

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع محاور الاستبانة(العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي)	بين المجموعات	0.052	3	0.017	0.116	0.951
	داخل المجموعات	33.475	225	0.149		
	المجموع	33.527	228			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 225" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.64

5.**توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي** تعزى إلى **عدد الدورات التدريبية التي التحقوا بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته**.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحقوا بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته والنتائج مبينة في جدول رقم (37-5) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.145 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.04 ، كما أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.865 وهي أكبر من

0.05مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحقوا بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى قلة عدد الدورات التي حصل عليها أفراد العينة حيث أن بلغ عدد الموظفين الذين لم يحصلوا على أي دورة في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته 140 موظف أي بنسبة 61.1%.

جدول رقم (37-5): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي تعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحقوا بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع محاور الاستبانة(العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي)	بين المجموعات	0.043	2	0.022	0.145	0.865
	داخل المجموعات	33.484	226	0.148		
	المجموع	33.527	228			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 226" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.04

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، إلي جانب مجموعة من التوصيات التي يوصي بها الباحث من خلال هذه النتائج .

المبحث الأول : نتائج الدراسة

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الثالث : الدراسات المستقبلية المقترحة

المبحث الأول: نتائج الدراسة :

1. تدريب موظفي الجمارك:

- يتبين أهمية دراسة ظاهرة التهريب الجمركي وأنها تؤثر على مناحي الحياة الاقتصادية.
- ادراك موظفي الجمارك لأهمية التدريب في مكافحة التهريب الجمركي.
- تدريب موظفي الجمارك يزيد من قدرتهم على كشف المهربين مما يحد من التهريب الجمركي.

2. نقص الوعي الجمركي:

- ثقافة التهريب هي المهنة المألوفة بالنسبة للسكان المتمركزين على الحدود الجمركية.
- شعور المكلف بأنه يعطي الحكومة أكثر مما يأخذ منها يزيد من التهريب الجمركي.

3. التشريعات الجمركية:

- ضرورة صياغة وإقرار قانون جمارك فلسطيني.
- ضرورة إعادة تقييم التعريفة الجمركية الفلسطينية.

4.المحاكم الجمركية المتخصصة:

- التساهل في تطبيق العقوبات الخاصة بالتهريب يساهم في استمرار ظاهرة التهريب الجمركي.
- ملاحقة المكلف قضائياً يحد من ظاهرة التهريب الجمركي.

5. دور العلاقات العامة بوزارة المالية:

- يعتقد موظفي الجمارك أنه من الواجب على العلاقات العامة الحرص على كسب ثقة الرأي العام وتأييده لمكافحة التهريب الجمركي.

- يعتقد موظفي الجمارك أنه من الواجب على العلاقات العامة أن تسعى إلى تغيير الانطباعات السيئة التي قد يحملها الجمهور عن دائرة الجمارك.

6. قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية :

- التنسيق بين الجمارك و مراكز المراقبة الحدودية يحد من التهريب الجمركي.
- التنسيق الفعال بين الأجهزة الأمنية والجمارك يؤدي إلى تحقيق أقل قدر ممكن الوقت والجهد المبذول في مكافحة التهريب الجمركي.

7.زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة الجمارك

- علاقة موظفي الجمارك الطيبة مع رؤساءهم تساعد على قيامهم بالمسؤولية كما يجب في مكافحة التهريب الجمركي.
- اعتقاد موظفي الجمارك بأن الحصول على المكافاة لضبط عملية التهريب له دور فاعل في الحد من التهريب الجمركي

المبحث الثاني :التوصيات:

1. تدريب موظفي الجمارك:

- يجب على إدارة الجمارك العمل على إعداد وتوفير الدورات التدريبية التخصصية في مجال مكافحة التهريب الجمركي، حيث يلاحظ قلة عقد تلك الدورات.
- يجب على إدارة الجمارك زيادة الإهتمام بالتخطيط المسبق لبرامج التدريب وتحديد الاحتياجات التدريبية للمتدربين لتحقيق الفوائد المرجوة من برامج مكافحة التهريب الجمركي وبما يحقق استفادة المتدربين منها.
- ضرورة العمل على رفع كفاءة المدربين القائمين على تنفيذ برامج التدريب ، والحاقهم ببرامج تدريبية متقدمة ومستمرة .
- أخذ تلك الدورات والحاصلين عليها بعين الاعتبار عند المفاضلة للترقية أو لتولي مراكز أو مناصب إشرافيه أو قيادية .

2. نقص الوعي الجمركي:

- يجب العمل على توعية المكلفين بدور الضريبة الجمركية في تمويل الخزانة العامة مما ينعكس إيجابا على تطوير مستوى الخدمات المقدمة لهم.
- يجب أن يشارك الجميع سواء مواطنين أو جهات حكومية أو منظمات المجتمع المدني على نشر الثقافة الالتزام بدفع الضريبة الجمركية .
- ارشاد الكلفين بأن التهريب الجمركي عمل غير أخلاقي ،ويضر بالمصلحة الوطنية.
- زيادة الوعي الجمركي لدى المسافرين والمكلفين عن طريق القيام بحملات و نشرات إعلامية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، والقيام بعمل ورشات عمل وندوات في النقابات المهنية المختصة والجامعات توضح لهم مخاطر التهريب الجمركي.
- إن أداء الضريبة الجمركية يمثل واجباً وطنياً وأخلاقياً يقوم على أساس مبدأ التكامل الاجتماعي وإن المجتمع برمته معني ومسؤول عن ضمان أداء هذا الواجب.

3. التشريعات الجمركية:

- ضرورة قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بالعمل على توضيح حقوق والتزامات كل من المكلفين وإدارة الجمارك، لما لذلك من أهمية في خلق جو من الثقة والتعاون المتبادل.

- ضرورة اتخاذ المشرع الضريبي الفلسطيني، مواقف متشددة وذلك بفرض عقوبات في حق مرتكبي جرائم التهرب الضريبي، وعدم الاقتصار على النص على هذه العقوبات فقط.
- ضرورة قيام الإدارة الضريبية في فلسطين، بالعمل على تبسيط وتسهيل الإجراءات المتبعة في الدوائر الضريبية، والعمل على تطبيق مبدأ المساواة.
- إعادة النظر في بعض مواد القانون الضريبي الفلسطيني، بحيث يعاد صياغتها بشكل يعطيها المرونة ويزيل منها اللبس والغموض ويغلق باب الاجتهاد.
- العمل على تفعيل العقوبات الرادعة الواردة في التشريعات الجمركية الفلسطينية للحد من التهريب الجمركي .

4.المحاكم الجمركية المتخصصة:

- تشكيل المحاكم الجمركية المتخصصة تعمل على مراقبة مدى ملاءمة القوانين والأنظمة الجمركية السارية في قطاع غزة .
- وجود المحاكم الجمركية المتخصصة تعمل كبديل للمحاكم النظامية تبت في القضايا الخاصة بالجمارك.
- وضع برامج لإعداد قضاة ضريبيين ضمن إطار التدريب القضائي.
- عقد دورات لتأهيل القضاة واطلاعهم على تفاصيل القانون الجمركي.
- تطبيق النصوص الجزائية في مجال قانون الجمارك مع رفع الحد الأقصى للغرامة وتبني التكرار كظرف مشدد على جرائم التهريب بحيث أن التكرار يتضمن وجوب الحبس بالإضافة إلى الغرامات المقررة.

5. دور العلاقات العامة بوزارة المالية:

- زيادة اهتمام إدارة العلاقات العامة بإرشاد الجمهور سواء من المسافرين أو المكلفين بعقوبة التهريب الجمركي.

- أهمية قيام إدارة العلاقات العامة بعقد الندوات والمحاضرات لتوعيه الجمهور بأساليب المهربين للإيقاع بهم في التهريب الجمركي.
- دعم إدارة العلاقات العامة بكوادر متخصصة مؤهلة ومدربة بأنشطة العلاقات العامة.
- تعميم أنشطة العلاقات العامة على جميع الإدارات العامة بوزارة المالية.
- على إدارة العلاقات العامة عكس أنشطة ومجهودات وإنجازات الإدارة للجمهور الداخلي والخارجي.
- على إدارة العلاقات العامة استقطاب الدعم الشعبي وحثهم على للمساعدة في مكافحة التهريب الجمركي.
- فتح قنوات اتصال بين منظمات المجتمع المدني و إدارة العلاقات العامة بالا درة وتوحيد جهودهما في التوعية والإرشاد بأضرار التهريب الجمركي.
- الاهتمام بموقع إدارة العلاقات العامة في الانترنت وإصدار التقارير والنشرات والاهتمام بالتوعية بمخاطر التهريب الجمركي.

6. قوة التنسيق بين مصلحة الجمارك والأجهزة الأمنية :

- التنسيق عن طريق القيادة العليا للجمارك والأجهزة الأمنية.
- التنسيق عن طريق إدارة مستقلة للجمارك والأجهزة الأمنية.
- التنسيق عن طريق اللجان التنسيقية والأجهزة الأمنية.
- التنسيق عن طريق الاجتماعات الدورية للجمارك والأجهزة الأمنية.
- التنسيق عن طريق غرف العمليات للجمارك والأجهزة الأمنية.
- التنسيق عن طريق ضباط الاتصال للجمارك والأجهزة الأمنية.

7.زيادة الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بمصلحة الجمارك

- أن يتناسب نظام الحوافز مع الدوافع الموجود لدى الفرد، فإذا كانت الحوافز المعطاة لموظفي الجمارك تتفق مع رغباتهم وحاجاتهم من حيث الكم والكيف كلما أدى ذلك إلى زيادة فاعلية نظام الحوافز، إذ أن أي نقص في الحافز سيؤدي إلى عدم تحقيق الإشباع المطلوب الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة عدم التوازن عندهم.

- أن تعمل الحوافز على ربط موظف الجمارك بالإدارة التي يعمل بها وتفاعله معها وذلك عن طريق تعميق مفهوم ربط الحافز بالأداء الجيد.

- أن تواكب هذه الحوافز المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والحضارية، والتي يمر بها القطاع والتي قد تؤثر على سلوك موظفي الجمارك.

- أن يتسم نظام الحوافز بالوضوح بالنسبة لجميع موظفي الجمارك ، بحيث يكون لدى كل موظف فكرة واضحة عن نظام الحوافز الموجود في إدارة الجمارك التي يعمل بها.

- أن ترتبط هذه الحوافز ارتباطاً وثيقاً بالجهود الذهنية أو البدنية التي يبذلها موظفي الجمارك في تحقيق الحد الأدنى لمكافحة التهريب الجمركي.

- أن يركز نظام الحوافز الفعال على إشباع الدوافع الأكثر إلحاحاً لدى موظفي الجمارك، حيث إنها المسيطرة على سلوكه وتصرفاته عن غيرها من الدوافع.

- أن يتسم الحافز بالنزاهة وعدم تدخل الإعتبارات الشخصية أو العلاقات أو الوساطات والمحسوبيات في منحها وألا يمنح إلا على الأداء الجيد في مكافحة التهريب الجمركي حتى يؤدي الهدف المنشود.

المبحث الثالث : الدراسات المستقبلية المقترحة:

1. دور البيانات المحاسبية للتحاسب الجمركي في الرقابة الضريبة على المصدرين والمستوردين.

2 . دور الجمارك في حماية التعدي على حقوق الملكية الفكرية ومكافحة القرصنة وانتهاك العلامات التجارية.

3. دور المبادئ و الإجراءات المحاسبية في مكافحة التهرب الضريبي.

4. دور الجمارك في مكافحة غسيل الاموال.

5. دور الجمارك في التجارة الخارجية.

6. دور الجمارك في حماية المستهلك.

المراجع

أولاً : الكتب

- القرآن الكريم .

- **الرحاحلة**، محمد ، والخالدي، إيناس(**2012**)،**المدخل لدراسة علم الجمارك** ، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى.

- **الشرمان** ،زياد وعبد السلام، عبد الغفور(**2001**)،**مبادئ العلاقات العامة** ، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى.

- **العساف** ،صالح (**1995**)، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية**. الرياض: مكتبة العبيكان.

- **السيد** ، محمد (**1992**) ، **جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه والقضاء** :(تعريف التهريب– مضمونه –أنواعه –التمييز بينه وبين المخالفات الجمركية–معنى الادخال والاخراج– الطرق الغير مشروعة–التزوير الاصطناع النقل–الحيازة–التصرف– تواجد البضاعة على ظهر السفن أو متن الطائرات–لحظة تمام التهريب–معيار عبور مكتب الجمارك المختص –قصد الاتجار– كيفية تحديده واثباته– الغرامة الجمركية كيفية احتسابها الالتزام ببيان أسس تقديرها– تفتيش أمتعة الدبلوماسيين والقناصل والاجانب حجرات البحاره والركاب –مدى دستورية قرينة المادة 2/221 –صلاحية المستندات لنقل عب الإثبات –شروط واحكام التصالح– التفويض في اجرائه –آثاره)، مصر : الاسكندرية.

- **حمدي**، كمال (**2004**) ، **جريمة التهريب الجمركي**:(التشريع الجمركي والتعريف بجريمة التهريب الجمركي –نطاق التهريب الجمركي– أركان جريمة التهريب الجمركي –عقوبة التهريب الجمركي الإجراءات الجنائية في التهريب "الدعوى الجنائية –الضبط والتفتيش – المحاكمة والحكم والطعن في الحكم ")، مصر : منشأة المعارف بالإسكندرية.

- **سليمان** ،عبد العزيز (**2004**)،**التبادل التجاري :الأسس: العولمة والتجارة الإلكترونية** ، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى.

- **سيسالم**، مازن وآخرون(**1996**)،**مجموعة القوانين الفلسطينية** :الجزء السادس والثلاثون، الجمارك الحدود الجمركية – كلاء الجمارك ،غزة.

- **عليمات** ،خالد ، والمشاقبة ، علي(**2009**)، إدارة التخليص الجمركي ، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى.

- **عبد الرازق**، محمود(**2006**)،**اقتصاديات الجمارك :النظرية والممارسة** ،مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى.

- **عبيدات**، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد(2001) **البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه**، عمان: دار الفكر.

- **كشك**، بهجت (**1996**)، **مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية**، مصر، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة.

- **وفا**، عبد الباسط(2000)،**النظم الجمركية :دراسة في فكر التعريفة الجمركية ومستقبلها في ظل الجات** ،مصر: دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى.

- قانون الخدمة المدنية الفلسطينية.

ثانياً :الرسائل العلمية :

- **أبو مدين**، حسين(**2011**)،**دور العلاقات العامة في القطاع المصرفي من وجهة نظر إدارة البنك والعملاء**: دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، رسالة ماجستير ، فلسطين : الجامعة الإسلامية غزة.

- **أبو صلاح** ، حسين (**2013**) ، **مدى عدالة السياسة الجمركية على السلع والمنتجات في فلسطين** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية.

- **أبو شرخ**، نادر(**2010**)، **تقييم أثر الحوافز على مستوى الأداء الوظيفي في شركة الاتصالات الفلسطينية من وجهة نظر العاملين** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : جامعة الأزهر– بغزة.

- **أبو سنينة** ،طارق(**2008**)،**العوامل المؤثرة في "التهرب والتجنب الضريبي" وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية**: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في مدينة الملك عبد الله الصناعية ، رسالة ماجستير ، الأردن : جامعة الشرق الأوسط.

- **أبو سليم** ، شذا (**2006**) ، **مدى تحقيق إدارة العلاقات العامة لأهدافها في الكليات التقنية بمحافظات غزة من جهة نظر العاملين** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : الجامعة الإسلامية غزة.

- **الهدهد**، سوسن (**2010**) ، **التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية .

- **القحطاني** ، عبد العزيز **(2009)** ، **فاعلية الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين في سجون المنطقة الشرقية** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **الفهيد** ، عبد المحسن **(2006)**، **التنسيق بين الأجهزة الأمنية و دوره في مواجهة الأزمات : دراسة مسحية على الجهات الأمنية بمدينة الجبيل الصناعية** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **الفايز** ، منصور**(2013)**، **التدريب على التقنيات الحديثة ودوره في تطوير أداء العاملين بالدوريات البحرية بحرس الحدود:** دراسة مسحية على العاملين بالدوريات البحرية بمنطقة تبوك، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- **الغانم**، محمد**(2011)** ،**الاعتراضات الضريبية :أسبابها وسبل معالجتها من وجهة نظر كل من دائرة ضريبة الدخل والمكلفين** ، رسالة ماجستير ، الأردن : جامعة الشرق الأوسط.

- **العنزي** ، محمد**(2009)**، **دور إجراءات حرس الحدود في الحد من عمليات تهريب المخدرات**، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- **العنزي** ، عويد **(2013)** ، **فاعلية البرامج التدريبية لمشروع أمن الحدود في منطقة الحدود الشمالية من وجهة نظر المتدربين** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **العمور** ، سالم **(2007)** ، **ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل : دراسة تحليلية على قطاع غزة** ، رسالة ماجستير ، غزة : الجامعة الإسلامية بغزة .

- **العكش** ،علاء **(2007)**،**نظام الحوافز والمكافآت وأثره في تحسين الأداء الوظيفي في وزارات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : الجامعة الإسلامية غزة.

- **العتيبي** ، ذعار **(2008)** ، **تنمية المهارات الأمنية لمواجهة عمليات التهريب : دراسة مسحية على المختصين بتدريس المقررات التدريبية بمعهد حرس الحدود بالرياض** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **العامر**، فيصل**(2011)**، **دور الحوافز في تجويد الأداء لدى رجل الأمن :دراسة على الضباط العاملين في مديرية الأمن العام بالرياض**، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- **الصالحي** ، صالح **(2008)، دور أساليب التنسيق بين الأجهزة الأمنية بالمطارات في تحقيق الفاعلية الأمنية : دراسة مسحية من وجهة نظر العاملين بمطاري الملك خالد الدولي بالرياض والملك عبد العزيز الدولي بجدة** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **الجساسي** ، عبد الله **(2011) ، أثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان** ، رسالة ماجستير ، عمان :الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي.

- **الجريوي** ، تركي **(2012) ، نحو بناء استراتيجية تحقيقاً للتأهيل و تجويداً للتدريب لرفع كفاءة أداء العاملين بمصلحة الجمارك السعودية** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **الجريد**، عارف **(2007) ، التحفيز و دوره في تحقيق الرضا الوظيفي لدى العاملين بشرطة منطقة الجوف : دراسة ميدانية على ضباط وأفراد شرطة منطقة الجوف بجدة** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **الخطيب** ، كمال **(2006)، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين (2003-1996)** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية.

- **التويجري** ، عبد العزيز **(2006)، تفويض الصلاحيات ودوره في تنمية المهارات القيادية بجمرك مطار الملك خالد بالرياض** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

البقمي ، مطلق **(2005) ، فاعلية التنسيق بين الأجهزة المنية و مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة جرائم غسل الأموال : دراسة تطبيقية من وجهة نظر العاملين في الأجهزة العاملة بمدينة الرياض السعودية** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **الأسمري**، حسن**(2007)،تقويم البرامج التدريبية للعاملين على أجهزة التفتيش الأمني بالمطارات** :دراسة مسحية على العاملين في مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- **الأحمري** ،عبد السلام **(2012)،بعض المعوقات الإدارية المؤثرة على أداء العاملين بقيادة حرس الحدود بمنطقة عسير**، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **الجهني**، عبد العزيز(**2013**) ، **الدورات التدريبية التخصصية في مجال التموين ودورها في تحسين أداء العاملين بقيادة حرس الحدود بمنطقة المدينة المنورة** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **الشنطي**، محمود (**2006**)،**أثر المناخ التنظيمي على أداء الموارد البشرية :دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : الجامعة الإسلامية غزة.

- **الأحمد** ،صخر(**2005**)، **ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين**، رسالة ماجستير ، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية.

- **الوابل** ، عبد الرحمن (**2005**)، **دور الحوافز المادية والمعنوية في رفع مستوى أداء العاملين من وجهة نظر ضباط الأمن العام المشاركين في موسم الحج بجدة** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **الشلة** ، علا (**2005**) ، **محددات الإيرادات العامة في فلسطين** ،رسالة ماجستير ، ، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية.

- **الرشيدان** ، خليل (**2005**) ، **فاعلية إجراءات تفتيش وسائط النقل في منافذ التفتيش الحدودية البرية : دراسة مسحية على منفذ جمرك الحديثة المكرمة** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **العجمي** ، ماجد (**2004**)، **دور العلاقات العامة بمصلحة الجمارك في الحد من تهريب المخدرات : دراسة ميدانية على جمارك المطارات الدولية بالمملكة العربية السعودية** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **العتيبي** ، راقي (**2003**)، **دور العلاقات العامة في تحقيق أهدافها من وجهة نظر العاملين : دراسة تطبيقية على جوازات منطقة مكة المكرمة** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **الشهري** ، علي (**2002**)، **الرضا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية :دراسة تطبيقية لموظفي جمارك الرياض** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **الشمري** ، فهيد **(2001)** ، **المناخ التنظيمي في المنافذ الجمركية وعلاقته بالإبداع الإداري : دراسة تطبيقية على مفتشي الجمارك بالمملكة العربية السعودية** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **المطيري**، عبد الرحمن **(2000)** ، **دور التدريب في إعداد رجال الجمارك لمكافحة التهريب : دراسة مسحية على المنافذ الجمركية الجوية بالمملكة العربية السعودية** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **الحارثي** ، درهوم **(1999)** ، **رفع كفاءة العاملين وعلاقتها بالحوافز المادية والمعنوية : دراسة تطبيقية على أفراد الدفاع المدني بإدارة الرياض** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **العنقري** ،عبد الله **(1999)** ، **نظم الحوافز و دورها في رفع مستوى أداء العاملين : دراسة ميدانية على العاملين بإمارة منطقة الرياض** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **السعدان** ، عبد الله **(1998)** ، **مدى التنسيق بين الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية : دراسة مسحية لقوات الأمن الخاصة وقوات الطوارئ الخاصة بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **براهمي** ، بوطالب **(2012)**، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر ، رسالة دكتوراه ، الجزائر : جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان.

- **حسين** ، رلى**(2010)**،**مدى التزام الغامض الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية.

- **حميض** ، حنين **(2006)** ، **تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من(1995–2005)** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية.

- **حمد الله**، مؤيد (2005) ، **دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية.

- **ثابت** ، ناديا **(2006)**، **الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية وامكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سورية** ، رسالة ماجستير ، سوريا : جامعة تشرين.

- **سمور** ، ابراهيم **(2008)** ، **مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقا لأحكام قانون ضريبة الدخل في فلسطين بين الإلزام و الالتزام** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : الجامعة الإسلامية غزة.

- **شليل** ، عبد الله **(2013)**، **تحديد الاحتياجات التدريبية ودورها في تحسين أداء العاملين بالرقابة لشؤون المستهلك في وزارة التجارة والصناعة بمدينة الرياض** ، رسالة ماجستير ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- **صالح**، محمد **(2007)** ،**العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : الجامعة الإسلامية غزة.

- **عبد الغني** ، بوشرى **(2011)**، **فعالية الرقابة الجبائية و أثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (1999-2009)** ، رسالة ماجستير ، الجزائر : جامعة تلمسان

- **عبد الغفور**، حسام**(2008)**، **العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية.

- **عبد الصمد** ، مها **(2007)**، **دراسة مقارنة عن تعديلات قوانين الجمارك والتعريفة الجمركية** ، مصر : قطاع مكتب الوزير الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية.

- **عبدالرازق**، عمر، والرمال، إياد، ومسيف، مسيف**(2004)**، **تقييم اداء وزارة المالية الفلسطينية**، دراسة تطبيقية ، فلسطين :معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

- **لزرق** ، لابد **(2012)**، **ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر :دراسة حالة ولاية تيارت** ، رسالة ماجستير ، الجزائر : جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان.

- **مياله**، مؤيد **(2006)**، **علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين** ، رسالة ماجستير ، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية.

- **مسيمي** ، دلال**(2006)**، **السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**، رسالة ماجستير ، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية.

- **مراد**، زايد (2006) ، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر** ، رسالة دكتوراه ، الجزائر : جامعة يوسف بن خدة.

- **موسى**، أسد (**2005**)، **التهرب الجمركي وأثره في الايرادات الجمركية الفلسطينية**، رسالة ماجستير ، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

ثالثا: المراجع الاجنبية

- Webley, Paul (1991) ,Tax Evasion: An Experimental Approach, USA:

Cambridge University Press, -

-Yawson , Frank(2009) . Training and Development of Human Resource in Customs Excise and Preventive service(CEPS) ,Chana : Institute of Distance Learning, KNUST

رابعاً : مواقع إنترنت:

- الموقع الكتروني لديوان الفتوة والتشريع (www.dft.gov.ps-10/1/2014).
- الموقع الكتروني لوزارة المالية حكومة غزة (www.mof.gov.ps-20/8/2013)
- الموقع الكتروني لجمارك دبي (www.dubaicustoms.gov.ae-5/5/2014)

خامساً: التقارير

- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة(أمان)(2011)، بيئة النزاهة في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ، التهرب الضريبي: دراسة حالة ، سلسلة تقارير(34):فلسطين ،رام الله.
- مركز الميزان لحقوق الانسان (2011)،الأبعاد الاجتماعية للضريبة في قطاع غزة، فلسطين : قطاع غزة.

الملاحق

ملحق رقم(1): كتاب تسهيل المهمة

ملحق رقم(2): بيان بأسماء المحكمين لأداة الدراسة

ملحق رقم (3): استبانة الدراسة في صورتها النهائية

ملحق رقم(1): كتاب تسهيل المهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

Faculty of Commerce

كلية التجارة

الرقم..... ج س غ/ 62 Ref
14 محرم 1435
التاريخ.....17. تشرين. الثاني 2013D

الأخ الفاضل/ محمد موسى جادالله حفظه الله،،

وكيل وزارة المالية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: تسهيل مهمة الباحث: معين جابر محمد أبو دحروج.

تهديكم كلية التجارة بالجامعة الإسلامية تحياتها، وترجو التكرم بمساعدة الباحث المذكور أعلاه، والملتحق في برنامج ماجستير **إدارة الأعمال**، برقم جامعي (120100128) في تسهيل مهمته في الحصول على المعلومات والبيانات والتي سوف تساعده في عمل رسالة ماجستير بعنوان:

(تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي)

وذلك خدمة للبحث العلمي.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

عميد كلية التجارة

أ.د. سالم عبدالله حلس

صورة إلى:
*الملف

وزارة المالية
مكتب الوكيل المساعد
17 -11- 2013
3870
وارد
صادر

وزارة المالية
الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية
وارد رقم 6284
التاريخ: 18/11/2013

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملحق رقم(2)

بيان بأسماء المحكمين لأداة الدراسة

م.	الاسم	المسمى الوظيفي
.1	**د. وسيم إسماعيل الهابيل**	رئيس قسم إدارة الاعمال –الجامعة الاسلامية –غزة
.2	**د. ياسر عبد الشرفا**	محاضر بالجامعة الاسلامية –غزة
.3	**د. يوسف عبد بحر**	محاضر بالجامعة الاسلامية –غزة
.4	**د. أكرم إسماعيل سمور**	محاضر بالجامعة الاسلامية –غزة
.5	**د. حمدي شحدة زعرب**	نائب عميد كلية التجارة بالجامعة الاسلامية –غزة
.6	**د. ماهر موسى درغام**	محاضر بالجامعة الاسلامية –غزة
.7	**د. علي سليمان النعامي**	رئيس قسم المحاسبة بجامعة الأزهر–غزة
.8	أ. **رائد عبد الهادي رجب**	مدير عام الجمارك والمكوس–حكومة غزة
.9	أ. **عوني راغب الباشا**	وكيل مساعد في وزارة المالية– حكومة غزة
.10	**د. أحمد علي**	مدير وحدة العلاقات العامة بوزارة المالية

ملحق رقم (3)

استبانة الدراسة في صورتها النهائية

بسم الله الرحم الرحيم

الجامعة الإسلامية – بغزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم إدارة الأعمال

الأخ الكريم / الأخت الكريمة ،،، حفظه/ها الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع : طلب تعبئة استبيان

تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أضع بين يديكم هذه الاستبانة التي صممت لجمع بعض المعلومات اللازمة لدراسة بعنوان :

" تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي "

بهدف استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال بالجامعة الإسلامية – بغزة . آمل التكرم بتعبئة الاستبانة بعناية ودقة واختيار الإجابة التي تراها مناسبة، وفق تدرج خماسي :(أوافق تماماً، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق تماماً) . علماً بأن الإجابات ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، كما أنه في مثل هذه الاستبانة لا توجد إجابة صحيحة أو خاطئة، ولكن الإجابة الصحيحة هي التي تعبر عن وجهة نظرك بصراحة وبموضوعية، وهو ما أطمح إليه من أجل نجاح هذه الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،

أولاً: المعلومات العامة

1.المؤهل العلمي:

☐ أقل من ثانوية عامة ☐ ثانوية عامة ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس

☐ دراسات عليا

2.**التخصص العلمي:**

☐ محاسبة ☐ إدارة إعمال ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ اقتصاد

☐ أخرى

3.**عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة :**

☐ 1-5سنوات ☐ 6-10 سنوات ☐ 11-15 سنة ☐ 16 سنة فأكثر

4.**عدد الدورات التي التحقت بها ذات صلة مباشرة بالجمارك :**

☐ من 1-5دورات ☐ من 6-10 دورات ☐ 11 دورة فأكثر ☐ لا توجد

5.**عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التهريب الجمركي وسبل مكافحته:**

☐ من1-4 دورات ☐ 5 دورة فأكثر ☐ لا توجد

ثانياً: تساؤلات المتغيرات المستقلة : الرجاء وضع علامة(/)أمام الإجابة التي تراها مناسبة:

الرقم	المحور الأول : التهريب الجمركي	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
.1	تعتقد بأهمية دراسة ظاهرة التهريب الجمركي.					
.2	يقع التهريب الجمركي في معبر كرم أبو سالم.					
3	يقع التهريب الجمركي في معبر رفح البري.					
.4	يقع التهريب الجمركي في المعابر الارضية.					
.5	يقع التهريب الجمركي على امتداد الشريط الحدودي مع جمهورية مصر العربية.					
.6	تعتقد بأن التهريب الجمركي تقوم به مجموعة محددة من المسافرين هي فئة التجار مثلاً.					
.7	تزداد ظاهرة التهريب الجمركي عبر الزمن.					
.8	يقع التهريب الجمركي في جميع أنواع السلع.					
.9	يقع التهريب الجمركي في سلع معينة.					
.10	تؤثر ظاهرة التهريب الجمركي على مناحي الحياة الاقتصادية.					
.11	تؤثر ظاهرة التهريب الجمركي على مناحي الحياة الاجتماعية.					
المحور الثاني : تدريب موظفي الجمارك						
.1	يدرك موظفي الجمارك أهمية التدريب لمكافحة التهريب					

	الجمركي.					
.2	تدريب موظفي الجمارك كاف لمكافحة التهريب الجمركي.					
.3	يوجد خطط سنوية لتدريب موظفي الجمارك لمكافحة التهريب الجمركي.					
.4	تدريب موظفي الجمارك يزيد من قدرتهم على كشف المهربين مما يحد من التهريب الجمركي.					
.5	تحرص ادارة الجمارك على التعرف على الاحتياجات التدريبية لموظفي الجمارك لمكافحة التهريب.					
.6	تتبنى ادارة الجمارك سياسات تشجع الموظفين على التدريب لمكافحة التهريب الجمركي.					
.7	يحصل موظفي الجمارك على دورات تدريبية لتعريفهم بكل ما يستجد في مجال التهريب.					
.8	المدربون على درجة من الخبرة والكفاءة في التدريب لمكافحة التهريب الجمركي.					
.9	تتابع ادارة الجمارك المتدرب لتأكد من تحقيق أهداف التدريب لمكافحة التهريب.					
	المحور الثالث : نقص الوعي الجمركي	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
		(5)	**(4)**	**(3)**	**(2)**	**(1)**
.1	نسبة الرسوم الجمركية تدفع المكلفين للتهريب الجمركي.					
.2	سياسات الرسوم الجمركية تساعد على التهريب الجمركي.					
.3	توجد نشرات توضح للمكلفين أهيمه الالتزام بإداء الرسوم الجمركية وتجنب التهريب الجمركي.					

.4	يشعر المكلف بأنه يعطي الحكومة أكثر مما يأخذ منها يزيد من التهريب الجمركي.					
.5	يعتقد المكلف أن مبلغ الضريبة الجمركية الذي يدفعه بدون وجه حق.					
.6	ينظر المكلف للتهريب الجمركي على أنه عمل أخلاقي.					
.7	ثقافة التهريب المهنة المألوفة بالنسبة للسكان المتمركزين على الحدود الجمركية.					
المحور الرابع : التشريعات الجمركية						
.1	القوانين الجمركية قديمة ولا تتلاءم مع الاحتياجات الفلسطينية .					
.3	اختلاف الأهداف التي وضعت من أجلها القوانين الجمركية .					
.4	غياب المؤسسات الفلسطينية القادرة على وضع السياسات والتشريعات الجمركية التي تحد من التهريب الجمركي.					
.5	ضرورة صياغة وإقرار قانون جمارك فلسطيني، مما يحد من التهريب الجمركي.					
.6	التشريعات الجمركية واضحة للعاملين في إدارة الجمارك.					
.7	توجد عقوبات رادعة في التشريعات الجمركية للحد من التهريب الجمركي.					
.8	ضرورة إعادة تقييم التعريفة الجمركية الفلسطينية.					

المحور الخامس :المحاكم الجمركية المتخصصة						
.1	توفر القضاء الجمركي المختص يساعد على الحد من ظاهرة التهريب الجمركي.					
.2	وجود كادر قضائي متخصص يساهم في الحد من تفشي ظاهرة التهريب الجمركي.					
.3	وجود المحاكم الجمركية المتخصصة تحقق سرعة البت في قضايا التهريب الجمركي .					
.4	وجود المحاكم تضبط تصرفات موظفي الجمارك وفقا للقانون.					
.5	وجود المحاكم تعمل على مراقبة مدى ملاءمة القوانين والأنظمة السارية في قطاع غزة .					
.6	وجود المحاكم تعمل كبديل للمحاكم النظامية تبت في القضايا الخاصة بالجمارك.					
.7	التساهل في تطبيق العقوبات الخاصة بالتهريب يساهم في استمرار ظاهرة التهريب الجمركي.					
.8	ملاحقة المكلف قضائياً يحد من ظاهرة التهريب الجمركي.					
	المحور السادس : دور العلاقات العامة بوزارة المالية	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
		(5)	**(4)**	**(3)**	**(2)**	**(1)**
.1	تحرص العلاقات العامة على كسب ثقة الرأي العام وتأييده لمكافحة التهريب الجمركي.					
.2	تسعى العلاقات العامة إلى تغيير الانطباعات السيئة التي قد يحملها الجمهور عن دائرة الجمارك.					

.3	تعمل العلاقات العامة على ربط موظفي دائرة الجمارك بعلاقات وطيدة مع بعضهم البعض.					
.4	ترشد إدارة العلاقات العامة الجمهور بعقوبة التهريب الجمركي.					
.5	ترشد العلاقات العامة المسافرين بضرورة التعرف على ما يحملونه معهم–كأمانات– لتجنب الوقوع في التهريب الجمركي.					
.6	تقوم العلاقات العامة بحملات إعلامية لتوضيح أهمية تجنب الممنوعات واثارها السلبية.					
.7	تعقد العلاقات العامة الندوات والمحاضرات لتوعيه الجمهور بأساليب المهربين للإيقاع بهم في التهريب.					
المحور السابع : قوة التنسيق بين إدارة الجمارك والأجهزة الأمنية						
.1	التنسيق بين الجمارك و مراكز المراقبة الحدودية يحد من التهريب الجمركي.					
.2	يوجد قاعدة بيانات مشتركة بين الأجهزة الأمنية والجمارك لمكافحة التهريب.					
.3	تعقد اجتماعات بين مسئولي الأجهزة الأمنية والجمارك من أجل التخطيط لمكافحة التهريب.					
.4	يدرك المسؤولون في الجمارك و الأجهزة الامنية أهمية التنسيق فيما بينهم لمواجهة عملية التهريب الجمركي .					
.5	يوجد تعاون بين الجمارك و الاجهزة الامنية لمكافحة التهريب الجمركي.					
.6	يؤدي التنسيق الفعال بين الأجهزة الأمنية والجمارك الى تحقيق أقل قدر ممكن الوقت والجهد المبذول في مكافحة					

	التهريب الجمركي.					
.7	يعمل التنسيق بين الجمارك والأجهزة الأمنية على تجنب الازدواجية والصراع					
	المحور الثامن : زيادة الحوافز المادية والمعنوية لموظفي الجمارك:	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
		(5)	**(4)**	**(3)**	**(2)**	**(1)**
.1	علاقة موظفي الجمارك الطيبة مع رؤساءهم تساعد على قيامهم بالمسؤولية كما يجب في مكافحة التهريب الجمركي.					
.2	شعور موظفي الجمارك بالرضا الوظيفي من خلال ما يتقاضوه من رواتب وعلاوات يساعد في الحد من التهريب الجمركي.					
.3	يشعر موظفي الجمارك أن منح الترقيات الوظيفية يؤثر إيجابياً على الحد من التهريب الجمركي.					
.4	ربط الحوافز والمكافآت بنتائج تقييم الأداء يحد من التهريب الجمركي.					
.5	يعتقد موظفي الجمارك أن الحصول على المكافاة لضبط عملية التهريب له دور فاعل في الحد من التهريب الجمركي.					
.6	يشعر موظفي الجمارك أن ادارة الجمارك تبذل جهودا طيبة لتوفير الدعم والتشجيع المعنوي لهم.					
.7	شعور موظفي الجمارك بالأمن والاستقرار الوظيفي يحد من التهريب الجمركي.					
.8	إدارة الجمارك تقدم التشجيع المعنوي للمفتشين الجمركيين على الافكار والاقتراحات الجيدة التي يقدمونها للحد من التهريب الجمركي.					

انتهى وشكراً ،،،